

# 20

عاماً من انجازات  
الوحدة المباركة

# المالية

AL-Malia

العدد ( 138 ) - يونيو 2010م

www.mof.gov.ye

فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد - تصدر عن وزارة المالية



## ٧٤٧ مليار ريال للمشاريع الاستراتيجية

■ المال في تراث  
اليمن الشعبي

■ رؤية جديدة لإدارة المعرفة  
بوزارة المالية

■ نحو تكامل حكومي -  
خاص لاستثمار الثروة الحيوانية



# من أجل المستقبل

خبرات متميزة ونادرة لمراجعة منظومة تلك القوانين والمساعدة في صياغتها وإخراجها وفقاً لأفضل التطبيقات وأنجح الممارسات في الإقليم والعالم بهدف خلق بيئة جاذبة وصديقة للاستثمار وبدأت بتطبيق بعضها كقانون ضريبة المبيعات وتنتظر المصادقة على بقية القوانين المعروضة على مجلس النواب لتضعها موضع التنفيذ.

وفي هذا الصدد فإننا نهيب بالأخوة المعنيين والمكلفين بتنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات بالقطاعين الحكومي والتجاري أن يكونوا شركاء فاعلين في تنفيذ القانون الذي يعد من أفضل القوانين في المنطقة من حيث تدني معدل الضريبة وشفافية الإجراءات وسهولة التنفيذ خاصة وقد مضى على تنفيذه وعلى مراحل قرابة خمس سنوات واكتسب الجميع الخبرة المتراكمة المطلوبة للتنفيذ السلس والخلّاق مؤكداً أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب سوف تقدمان المساعدة الفنية والمرونة الإدارية المطلوبة لكل الأخوة المكلفين ممن يخضعون لأحكام القانون ويلتزمون بأحكامه كما أنها ستتعامل بصرامة وستطبق أقصى العقوبات القانونية بحق الممتنعين والمتهربين عن الالتزام بأحكام القانون.. باعتبار تنفيذ هذا القانون أصبح ضرورة وطنية ومتطلب هام لتعزيز موارد الدولة وتنظيم بيئة الاقتصاد والأعمال ومكافحة التهريب والتهرب وتهيئة البيئة الاقتصادية اليمنية للاندماج والتكامل مع الاقتصاديات الإقليمية والعالمية.

على ما تقدم فإننا نشق وبقين تام أن الجميع سيكونون عند مستوى المسؤولية الوطنية وسيغلبون المصلحة العليا للوطن على المصالح الشخصية والأنية وهو استحقاق الوطن على أبنائه الشرفاء والمخلصين خاصة في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلادنا التي تتطلب حشد كافة الجهود والطاقات للتعامل معها والتغلب عليها وحتماً سينتصر شعبنا ويتغلب على كافة الصعوبات ويحقق كافة تطلعاته في ظل القيادة السياسية الحكيمة لإبن اليمن البار فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح حفظه الله.

والله الموفق،،،

مع بدء عام جديد من عمر الوحدة المديد، وإنجازات ٢٠ عاماً مضت من مسيرة اليمن الجديد، على كافة المستويات السياسية والديمقراطية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ونحوها، يتطلع شعبنا اليوم ليس إلى المزيد من المكاسب والإنجازات فحسب بل إلى ما يمكن من خلاله العبور بكل اقتدار إلى مستقبل واعد ومزدهر منطلقاً من "اليمن أولاً" وهي قاعدة راسخة نمضي بها نحو الباب الكبير الذي يقودنا إلى آفاق رحبة في ضوء الملحمة الوحشية التي كانت مفتاح النصر على مخلفات النظم الشمولية والرجعية التي ذهبت وإلى غير رجعة.

إن من مظاهر إعادة البناء الشامل لليمن الجديد بما يتفق ومتطلبات العصر وتطلعات وآمال جماهير شعبنا، تتجلى في عشرات الانجازات التنموية العملاقة التي تقف شامخة في كل مدن ومحافظات الوطن من المهرة وحتى صعدة وهي منجزات واضحة .. ولا ينكرها أي إنسان يحترم يمينته ويقدر وحدته.

وعندما ننظر اليوم إلى الآتي من الأعوام، نجد أن مهام وتحديات كبيرة لا زالت قائمة.. تأتي في مقدمتها استكمال برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة وتنفيذ الخطط التنموية والاقتصادية الهادفة إلى دفع عجلة التنمية والإنتاج ومواصلة المسيرة لتحقيق مزيد من الرخاء والنماء والأمن للوطن في ظل قيادة سياسية مجربة وحكيمة.

وفي هذا الإطار وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية شرعت الحكومة بتنفيذ برنامجها القائم على خطط مدروسة وواقعية لمعالجة ما تبقى من إختلالات وتعزيز ما تم من إنجازات والتأسيس لنظام مالي واقتصادي متين ترفده موارد متنوعة ومستدامة تقي الاقتصاد الوطني ونظامه المالي من الهزات والأزمات التي تواجهها الاقتصاديات بمختلف القارات والبلدان بين الفينة والأخرى.

وتأسيساً على ذلك قامت الحكومة بإعادة صياغة منظومة القوانين والتشريعات والإجراءات المالية والاقتصادية بالشراكة مع القطاع الخاص وكافة القطاعات والهيئات والمنظمات المتخصصة وبدعم من مجموعة المانحين التي وفرت

## مفتتح



بقلم:

نعمان طاهر الصهبي  
وزير المالية



« رئيس الجمهورية  
يوجه الحكومة  
بمواصلة مسيرة  
الإصلاحات وتعزيز  
الاقتصاد الوطني،  
وتنفيذ المزيد  
من المشاريع  
الإستراتيجية

7-6



« الرئيس يدعو لوضع  
المعالجات السليمة لسياسة  
دعم المشتقات النفطية البالغة  
510 مليارات ريال سنويا

9-8



« الثروة الحيوانية  
أمن غذائي يعول 60%  
من السكان  
كتب / رامي العيسى

13-10

مستشارا التحرير:

أحمد عبيد الفضلي  
نائب وزير المالية

عبدالرحمن علي عبدالغني  
الوكيل المساعد للحساب الختامي

رئيس التحرير:

أحمد أحمد غالب

سكرتير التحرير:

حسن مانع علي

هيئة التحرير:

عبدالوهاب اليمني  
عبدالرحمن المخلافي  
نصر صالح الحربي

التصميم والخراج:

نشان البروي

باستثناء مفتتح المجلة لاتعتبر الاراء  
والافكار المنشورة في المجلة سوى  
عن وجهة نظر كاتبها

المراسلات توجه باسم

رئيس التحرير

وزارة المالية - ص . ب : 190

صنعاء - الجمهورية اليمنية

# المحتويات

العدد ( 138 ) يونيو 2010م

## مقالات

المال في تراث اليمن  
الشعبي | 18  
عبد القادر الشيباني

أزمة تدهور اليورو..  
إستنفاار أوروبا | 20  
سياسياً ومالياً  
د.علي الفقيه

## دراسات

المراجعة الداخلية  
والإصلاحات المالية  
والإدارية | 22  
فكري عبدا لواحد سيف

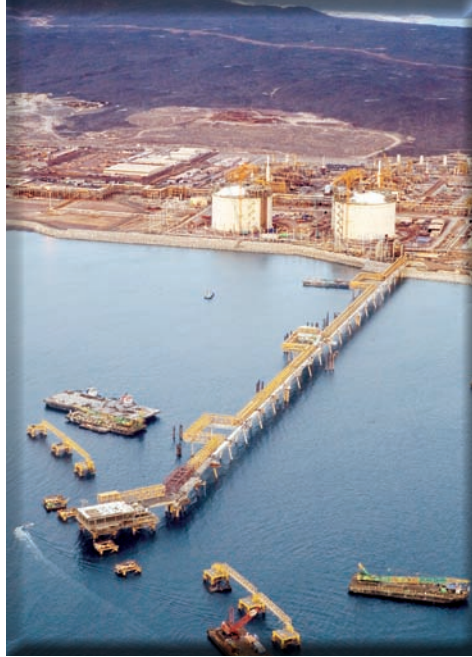
أزمة دبي المالية  
سعد احمد الورد | 31

استراتيجيات إدارة  
المعرفة | 48  
احمد ماجد الجمال

محاضرات في  
دليل النظام | 51  
المحاسبي الحكومي  
محمد يحيى السياغي

## قوانين وقرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء  
رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٠م | 73  
بشأن تشكيل اللجنة العليا  
للموازنات العامة للسنة  
المالية ٢٠١١م



747.6 مليار  
ريال تكلفة 4300  
مشروع في عموم  
المحافظات  
عطاء العيد ال 20  
للجمهورية اليمنية

47-35



اقتصاد المعرفة

77-75



الواحة

إعداد  
وديع عبدالحليم

81-78



جدد الدعوة لحوار وطني مسؤول في سبيل تعزيز بناء دولة النظام والقانون :

# رئيس الجمهورية يوجه الحكومة بمــ الاقتصاد الوطني، وتنفيذ المزيـ

متابعة / وليد منصور

أكد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أن إعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية في الـ ٢٢ مايو العظيم، الذي التأم فيه شمل الأسيرة اليمنية.. قد أعاد للتاريخ اليمني اعتباره.. ولليمن مكانتها وقوتها وعزتها.. وطوى وإلى الأبد عهود الانقسام والتشظير.. وأعلن ميلاد اليمن الجديد، يمن الحرية والديمقراطية والتنمية والنهوض الحضاري الشامل.

وقال في خطاب سياسي هام وجهه إلى جماهير شعبنا اليمني في داخل الوطن وفي دول المهجر بمناسبة العيد الوطني الـ ٢٠ للجمهورية اليمنية (٢٢ مايو): تأتي احتفالات شعبنا بالعيد الوطني للجمهورية اليمنية مقترنة بما تحقق من إنجازات وتحولات عظيمة وعلى مختلف الأصعدة السياسية والتنمية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية وغيرها، على الرغم من كل التحديات السياسية والأمنية التي واجهت اليمن «...معبرا عن الشكر والتقدير لكافة الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب اليمن ووحدته ومسيرته التنموية وفي مقدمتها الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي ومجموعة أصدقاء اليمن. ووجه الحكومة بمواصلة مسيرة



# واصلة مسيرة الإصلاحات وتعزيز د من المشاريع الإستراتيجية

والدفاع الجوي والقوات الشعبية الذين استبسلوا وقاتلوا في المنطقة الشمالية الغربية وسامي الواجب والشجاعة، وكذا منح أسر الشهداء والمعاقين من أبناء القوات المسلحة والأمن والقوات الشعبية قطع أراض لبناء مساكن لهم، تقديراً لما قاموا به من واجب وطني كبير دفاعاً عن الثورة والجمهورية والأمن والاستقرار.

ودعا فخامة الرئيس بهذه المناسبة الوطنية كل أطراف العمل السياسي وكل أبناء الوطن في الداخل والخارج إلى إجراء حوار وطني مسئول تحت قبة المؤسسات الدستورية دون شروط أو عراقيل مرتكزا على اتفاق فبراير الموقع بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب من أجل بناء اليمن الـ ٢٢ من مايو والـ ٢٦ من سبتمبر والـ ١٤ من أكتوبر، وتعزيز بناء دولة النظام والقانون.

وأهاب في ذات الوقت بالجميع بالابتعاد عن المشاريع الصغيرة والمكائدات السياسية والعناد والأنانية والتعصب الفردي والمناطقى والطائفي والسلالي، والترفع فوق كل الصغائر، وأن يكبر الجميع مثلاً كبر الوطن بوحده المباركة؛ مشدداً بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال لأي شخص ينتمي إلى هذا الوطن أن يسعى إلى التخريب والإضرار بمصالح الوطن والمواطنين، وأن الوطن ملئنا جميعاً وهو يتسع للجميع».

وثنى فخامته عالياً النجاحات التي حققتها الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب.. داعياً في ذات الوقت إلى تضافر جهود الجميع في الوطن والعمل كفريق واحد لمواجهة الإرهاب الذي أضر بالوطن والتنمية ويهدد الأمن والسلم الاجتماعي، مؤكداً بأنه لا مكان للإرهاب والتطرف في اليمن الإيمان والحكمة والاعتدال والسلام.

وتطرق إلى التحديات الراهنة التي تواجه أمتنا العربية والإسلامية ..

الإصلاحات وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتنفيذ المزيد من المشاريع الإستراتيجية لخلق فرص عمل للشباب للتخفيف من الفقر والحد من البطالة، والبدء بتنفيذ مشروع أنبوب الغاز من مأرب إلى معبر، وتحديث مصفاة عدن، ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية والبتروكيماويات والأسمدة والإسكان، وتشجيع الاستثمار والسياحة، والدفع بعملية التنمية التي تحتاج إلى تعاون الجميع من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار، حيث أنه لا تنمية بدون أمن واستقرار.

كما أعلن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عن ترحيبه بالشراكة الوطنية مع كل القوى السياسية في ظل الدستور والقانون وبحسب ما يتفق عليه الجميع عبر حوار وطني مسؤول في سبيل تعزيز بناء دولة النظام والقانون وبناء اليمن الـ ٢٢ من مايو يمن الحرية والديمقراطية والتنمية والنهوض الحضاري الشامل.

وقال فخامته: «وفي ضوء نتائج الحوار فإنه يمكن تشكيل حكومة من كافة القوى السياسية الفاعلة الممثلة في مجلس النواب وفي المقدمة الشريك الأساسي في صنع الوحدة وشركاؤنا في الدفاع عنها، وكذلك التحضير لإجراء انتخابات نيابية في موعدها المحدد في ظل الشرعية الدستورية والتعددية السياسية، وذلك حرصاً منا على طي صفحة الماضي وإزالة آثار ما أفرزته أزمة عام ١٩٩٣م وحرب صيف عام ١٩٩٤م».

وأعلن فخامته في الخطاب إصدار توجيهاته بإطلاق سراح جميع المحتجزين على ذمة الفتنة التي أشعلتها عناصر التمرد في صعدة، وكذا المحتجزين الخارجين عن القانون في بعض مديريات لحج وأبين والضالع، على أمل أن يستفيدوا من هذا العفو وأن يكونوا مواطنين صالحين.

كما أعلن فخامته عن منح جميع المقاتلين من منتسبي القوات المسلحة والأمن والقوات الجوية



رأس اجتماع لمجلس الوزراء ودعا لترشيد الإنفاق في كافة المجالات :

# رئيس الجمهورية يدعو لوض دعم المشتقات النفطية البالغ

## الرئيس يدعو الحكومة للمضي قدما في جهود الإص

متابعة /عبدالرحمن العزي



أكد فخامة الاخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على أهمية المضي قدما في جهود الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والعمل على ترشيد الإنفاق في كافة المجالات سواء في جانب المشروعات والسفرات أو إنشاء المباني أو أي جوانب استهلاكية وإنفاق آخر غير ضروري وإعادة النظر في الصناديق المنشأة، والاتجاه نحو تنمية الإيرادات المالية، والاستثمار في مجال النفط والغاز والمعادن، وفي القطاع السمكي، والزراعة، مع الاهتمام في الإنفاق والتوسع في مشاريع التشغيل العامة والطرق والكهرباء والمياه التي تخدم أهداف التنمية.

وأكد فخامته خلال ترأسه اجتماعا لمجلس الوزراء مطلع يونيو بحضور رئيسي مجلسي النواب والشورى وعدد من مستشاري رئيس الجمهورية على ضرورة قيام الحكومة بتقديم دراسة علمية متكاملة حول سياسة دعم المشتقات النفطية والتي يبلغ حجم الإنفاق فيها حاليا إلى أكثر من ٥١٠ مليارات ريال سنويا.

وأشار إلى ان الاستمرار في هذا الدعم وفي ظل الوضع الراهن يشجع على الفساد وهو ما ينبغي وضع المعالجات السليمة لهذا الوضع وبما يحقق المصلحة الوطنية بما في ذلك رفع الأجور بشكل عام لموظفي الخدمة المدنية ومؤسسة الجيش والأمن ودعم صندوق الرعاية الاجتماعية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية على أهمية مصارحة الحكومة للشعب عبر مجلسي النواب والشورى حول حقيقة هذا الدعم وما ينبغي القيام به وانتهاج سياسة شفافة وواضحة في هذا الجانب، فاليمين أصبحت اليوم دولة مستوردة للنفط ومشتقاته في ظل انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك في السوق المحلية لما يتم استخراجه من النفط.. مؤكدا على ضرورة قيام وزارة النفط والمعادن بإقرار سياسة توزيع سليمة

للمشتقات النفطية تكفل بيعها للوحدات الصناعية الإنتاجية ذات الاستهلاك الكبير بالسعر العالمي والحيلولة دون تهريب تلك المشتقات المدعومة من الحكومة بمليارات الريالات.

ووجه فخامته الحكومة بإعادة النظر في أقرب وقت ممكن في الاتفاقية الخاصة ببيع الغاز الطبيعي المسال اليمني المصدر عبر ميناء بلحاف بمحافظة شبوة وبما يتواءم مع متغيرات أسعار بيع الغاز في السوق العالمية وتحقيق المصلحة الوطنية.

وأكد فخامة الرئيس على أهمية التعاون والتنسيق بين الحكومة ومجلس النواب من أجل التسريع بإصدار التشريعات وبخاصة ذات الصلة بجوانب الإصلاحات والاتفاقيات الخاصة بالجوانب التنموية والاستثمارية وأعمال الاستكشاف والتنقيب عن الثروات النفطية والغازية والمعدنية.

وتطرق فخامة رئيس الجمهورية إلى الأوضاع في الساحة الوطنية، حيث جدد مرة أخرى دعوته للحوار الجاد والمسئول ولما يخدم مصلحة الوطن وذلك انطلاقا مما ورد في الدعوة التي وجهها في خطابه

# مع المعالجات السليمة لسياسة 510 مليارات ريال سنويا

## للاحتات الاقتصادية والإدارية وتنمية الإيرادات



واتخاذ القرارات المناسبة إزائها سواء كانت قضايا الأراضي والممتلكات أو القضايا الإدارية والتنموية والاجتماعية وغيرها.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية على ضرورة أن تضطلع السلطات المحلية بواجبها في معالجة قضايا المواطنين أو لا بأول وبعيدا عن أي تعقيدات الإدارية. وقال: "إن السلطة المحلية هي الأساس في معالجة قضايا المواطنين". مؤكدا على أهمية دعم الأجهزة الأمنية ورفضها بكافة الإمكانيات اللازمة من أجل الاضطلاع بدورها في ترسيخ الأمن والسكينة العامة في المجتمع.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية في ختام حديثه على أهمية أن تعمل الحكومة بوتيرة عالية وتكامل في الجوانب الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتحسين الأداء الإداري والعمل على توفير المزيد من فرص العمل والتخفيف من البطالة ورسم إستراتيجية تنموية بعيدة المدى يتم من خلالها استغلال كافة الموارد وتوظيفها التوظيف الأمثل لخدمة أهداف التنمية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين

بمناسبة العيد الوطني العشرين لإعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية.. مؤكدا بأن الحوار سيظل هو الوسيلة الحضارية المثلى لمعالجة كافة القضايا وأن الوطن هو ملك الجميع ومسؤولية بنائه واستقراره وتقديمه هي مسؤولية كل أبنائه دون استثناء.

وأشار إلى توجهات الدولة نحو الحكم المحلي واسع الصلاحيات وبما يعزز من دور السلطات المحلية في المحافظات في معالجة قضايا المواطنين والتسريع بجهود التنمية في الوحدات الإدارية.

وأوضح فخامته بهذا الصدد ما وجه به أثناء اجتماعه مع أعضاء مجلس النواب وأمناء عموم المجالس المحلية ومدراء المديريات في محافظتي لحج والضالع وحيث أكد فخامته على ضرورة عقدهم لاجتماعات في المحافظتين يشارك فيها أعضاء مجلس الشورى والشخصيات الاجتماعية ومسؤولي السلطة القضائية والقيادات العسكرية والأمنية من أبناء المحافظتين وذلك للوقوف أمام القضايا والموضوعات التي تهم المواطنين في المحافظتين



الثروة الحيوانية أمن غذائي  
يعول 60 ٪ من السكان

# نحو تكامل حكومي - خاص للاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية

كتب / رامز العبسي

تعد الثروة الحيوانية أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية وأحد القطاعات التي يعول عليها في التخفيف من الفقر.. فيعمل به نسبة كبيرة من المواطنين خاصة في الريف إذ يرعى ويعول ٦٠ ٪ من السكان. ونصيبه من الاستثمارات العامة، رغم أهميته مازال متواضعا.. فالقطاع الخاص لم يتوسع في هذا المجال باستثناء بعض الأشخاص من أصحاب رأس المال المتوسط من خلال إقامته مزارع إنتاج الدجاج اللحم.. كما إن مزارع تسمين العجول محدودة أيضاً.

أما نصيب البحوث الزراعية ما زال متدنياً ولم يأخذ حقه في دائرة الاهتمام، الأرقام تؤكد - أيضاً - ضرورة العناية بهذا القطاع الحيوي من أي تدهور والعمل على حمايته من الأمراض.

ولا تكون الحماية إلا بالتنمية الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي، والذي يصب بدوره في النهوض بالاقتصاد الوطني. دلالات هذه الأرقام تكشفها دراسة "لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية" في مجلس الشورى والتي نوقشت في نهاية مارس الماضي.





## الدعوة لسن تشريعات للمحافظة على السلالات الحيوانية في سقطرى .. ومنع ذبح الإناث والماعز الصغير







## أحدث دراسة "الشوري" تؤكد :

- اليمن يمتلك 18.6 مليون رأس من الأبقار و الأغنام والإبل و35 مليون دجاجة
- 463 ألف طن ارتفاع الطاقة الإنتاجية من اللحوم..الاستيراد بسبب زيادة الاستهلاك
- 16 ألف طن حجم صادرات الجلود والألبان بقيمة 6 ملايين ريال
- إيجاد شبكة معلومات لمسح الأمراض الحيوانية .. والتوسع في البحوث ضرورة وطنية
- العمل على تنظيم تسويق الثروة الحيوانية .. والحد من ظاهرة التهريب

(١٣٤.٣٠٠) ألف ريال، ومن لحوم الدواجن (٧٢.٦٩٢) طن بمبلغ (٢٤.٥٥٩.٤٧٨) ألف ريال، ومن لحوم الأبقار (٤.٣٩٠) طن بقيمة (١.٠١٤.٨٤٨) ألف ريال، ولحوم الضأن والماعز (١.٨٣٧) طن بقيمة (٣٧٩.٣٣٩) ألف ريال، ولحوم محفوظة وأحشاء بما في ذلك دجاج حي بلغ في عام ٢٠٠٨ م (٧.٠٢٠) طن بمبلغ (١٣٤.٣٠٠) ألف ريال. وتخلص الإدارة المعنية إلى أن الاستيراد من اللحوم الحمراء المبردة والمعلبة وصل إلى (٥٢) ألف طن، ولحوم بيضاء مجمدة (١٠٤) ألف طن، ومن الألبان المجمدة (٥٥) ألف طن أي ما يساوي (٣٣٠) ألف طن حليب سائل.

### الصادرات:

فيما يتعلق بالصادرات من اللحوم ومنتجات الثروة الحيوانية من ألبان وجلود تقول الدراسة: في العام

### الوضع الراهن:

تقدم الدراسة تقييماً مهماً لقطاع الثروة الحيوانية في البلاد وذلك باعتمادها على المصادر الموثقة من جهات الاختصاص.. وفي هذا المضمار تقول الأرقام: تمتلك الجمهورية اليمنية ثروة حيوانية تقدر بأكثر من (١٨.٦) مليون رأس، منها (١.٥) مليون رأس من الأبقار ومن الأغنام (٨.٥) مليون رأس والماعز (٨.٤) مليون رأس.. والإبل (٣٦٥) ألف رأس بالإضافة إلى (١٣٥) مليون دجاجة.

كما تقدر الجهات المعنية الطاقة الإنتاجية المحلية في عام ٢٠٠٨ م كما يلي:

- لحوم حمراء من أبقار + أغنام + إبل بـ (٨٢) ألف طن.
  - لحوم بيضاء دجاج المزارع اللاحم والدجاج البلدي بـ (١٣٣) ألف طن.
  - ومن ألبان الأبقار المحلية (٢٤٨) ألف طن.
- ونتيجة تزايد الاستهلاك تلجأ الحكومة إلى تغطية العجز باستيراد المنتجات الحيوانية من خارج البلاد من حيوانات حية ومذبوحة، لحوم بيضاء مجمدة، ولحوم حمراء مبردة، إضافة إلى الألبان المجففة والسائلة ومشتقاتها المختلفة من زبدة وأجبان... الخ. وفي الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ م تم استيراد أبقار حية (١٠٨.٥٨٣) رأس، وصلت في عام ٢٠٠٨ م بمبلغ (٣.٩١٧.٨٦١) ألف ريال، و(١.٤١٠.٩٤٦) رأس من الضأن والماعز بمبلغ (٥.٧٤٠.٩٧٨) وكتاكيت بمبلغ (١.١٧٧.٣٤٩) ألف ريال إذ وصل عددها (٤٦٠.٧٠٢)، وحيوانات أخرى (٧.٠٢٩) رأس بقيمة



المتخصصة في علوم الإنتاج الحيواني والبيطري، كما توصي الدراسة المجلس الأعلى للجامعات بالعمل على متابعة تنفيذ مباني كلية الطب البيطري والمستشفى التابع لها بجامعة ذمار باعتبارها أول كلية معنية بالطب البيطري خاصة وقد تم اعتماد القرض وإقراره من قبل مجلس النواب والجهات الأخرى ذات العلاقة، في وقت فيه تمكنت الكلية من تخريج عدد كبير من الدفع.

على وزارة الزراعة إيجاد قاعدة معلوماتية تمكنها من إعداد مسح للأمراض الحيوانية والحد من تفشيها وإيجاد المعالجات الوقائية الضرورية قبل انتشار الأمراض مع التأكيد على أهمية في البحوث الزراعية في دور الأبحاث الزراعية في مجال الإنتاج الحيواني وأن يكون للإرشاد الزراعي دور فعالاً في حماية المراعي الطبيعية واستغلالها على أسس سليمة.

توصي الدراسة بضرورة أن يكون للحكومة والجهات ذات العلاقة خاصة وزارة الزراعة والري وهيئة الأراضي والسلطة المحلية دورها الفعال في حماية الأراضي الزراعية وإيقاف المحاولات الهادفة إلى القضاء على مزرعة وصافية الحراج في تهامة باعتبارها من أهم محطات إكثار البذور ومنها بذور الأعلاف ومركز مهم لتربية الماشية وإكثارها.

التأكيد على ضرورة الحد من تنامي الهجرة من الريف إلى المدينة، وما يترتب عليه من تدني الإنتاج وتحويل القرية اليمنية من قرية منتجة إلى مستهلكة... كما توصي الدراسة بأهمية أن تقوم الجهات ذات العلاقة بدراسة أهمية إيجاد الحوافز والعوامل التي من شأنها الارتباط بالأرض.

أن يكون لكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك التسليف التعاوني والزراعي وصندوق التشجيع الزراعي والسمكي دور في تنمية وتطوير قطاع الإنتاج الحيواني.

تنظيم عملية تسويق الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها في الداخل والخارج، والحد من ظاهرة التهريب لهذه الثروة، ومعالجة ظاهرة مشكلة الموانع لتسويق الثروة الحيوانية بلحومها من جزيرة سقطرى خاصة في الأسواق المحلية، بهدف تشجيع مالكي هذه الثروة وتوفير متطلبات أسرهم، وأعلاف للثروة.



(٢٠٠٥) م تصدير (٣.٥٣٦) طن من الجلود بقيمة (١.٦٦٠.٥١٠) ألف ريال. وفي العام ٢٠٠٢ م تم تصدير (٢.١٨٢) طن من الألبان ومشتقاتها بقيمة (٢٨٢.٦٠٢) ألف ريال، بينما في العام ٢٠٠٨ م تم تصدير (١٢.٧٦١) طن من الألبان بقيمة (٤.٣٥٩.٥٨٠) ألف ريال.

ويتضح من خلال النتائج التي تم الحصول عليها أن صادرات اليمن من الألبان ومشتقاتها يأتي نتيجة ضمن برنامج إعادة التصدير إذ يتم تصدير ألبان سائلة وأخرى على صورة زبادي لبعض البلدان المجاورة بالرغم من أن مصدرها الأساسي من خارج اليمن.

**وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات نورد أهمها في النقاط التالية:**

- استكمال جوانب القصور في التشريعات الخاصة بالثروة الحيوانية وتلك المتعلقة بتنظيم استغلال المراعي، إضافة إلى وجود تشريعات خاصة للمحافظة على السلالات الحيوانية ومنها تلك المنتشرة في جزيرة سقطرة، ومنع ذبح الإناث والعجول والماعز الصغير وأيضاً إعادة وزارة الزراعة النظر في هيكلها، وإيجاد قطاع أساسي ومعني بالإنتاج الحيواني كما هو الحال في معظم بلدان العالم.
- مطالبة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة والغرفة التجارية بالتوسع في مجال الاستثمارات الخاصة بالإنتاج الحيواني وإنتاج اللحوم بأنواعها وكذلك الألبان ومشتقاتها. خاصة والمؤشرات تؤكد بأن اليمن قادر على تحقيق اكتفاء ذاتي في هذا الجانب.
- توصي الدراسة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالتوسع في إقامة المعاهد الفنية





# عاماً من إنجازات وزارة المالية



تعتبر وزارة المالية إحدى أهم الوزارات التي تلعب دوراً حيوياً وهاماً في مسيرة الاقتصاد الوطني ، سواء من خلال دورها في إعداد الموازنة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وفقاً لحدث النظم المالية والمحاسبية وقيامها بتحسين إيرادات الخزينة العامة من خلال مصالحها الإيرادية الهامة "الضرائب " " الجمارك " وكذا العمل على تفعيل أدوات السياسة المالية .. ولموقعها الهام .. ، فإن وزارة المالية من أوائل الوزارات التي ترتبط بكافة أنشطة الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع الاقتصادي ومؤسسات القطاع الخاص عبر الديوان العام أو مكاتبها في عموم محافظات الجمهورية. وفي إطار مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح ، قامت الوزارة بالعديد من الأنشطة .. لعل أهمها الانتقال التدريجي إلى نظام اللامركزية المالية من خلال سن التشريعات واللوائح المنظمة لذلك.

## كتب/ حسن مانع

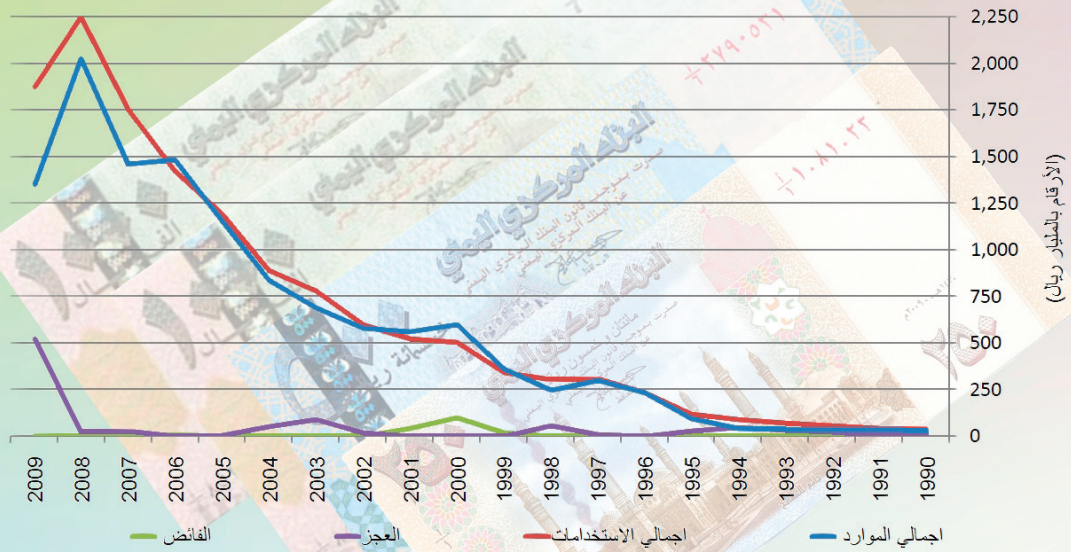
- صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٩١م بشأن المناقصات والمزايدات الحكومية.
- صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢م بشأن الإشراف والرقابة على شركاء ووسطاء التأمين.
- صدور القرار الجمهوري رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠٠٠م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.
- بالإضافة إلى إصدار اللوائح التنفيذية لتلك القوانين وكذلك إصدار عدد من الأنظمة والأدلة الهادفة إلى تطوير وتحديث النظام المالي والمحاسبي للموازنات العامة.
- وبالنسبة للتشريعات الجمركية فقد تم تعديل القوانين والتشريعات الجمركية بعد قيام الوحدة اليمنية كجزء من عملية دمج وتوحيد النظم والقوانين التي كان معمول بها قبل الوحدة. وفي هذا الصدد تم إنجاز مجموعة من القوانين والقرارات الجمهورية والوزارية وتعديلاتها منها :
- القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٠م بشأن الجمارك.
- القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن إصدار التعرفة الجمركية.
- القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٠م بإلغاء بعض الرسوم المفروضة على البضائع.
- القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٩٠م بشأن إعفاء وتخفيضات جمركية على سيارات المغتربين العائدين من الكويت والسعودية وبقيّة دول الخليج بسبب أزمة

إلى ذلك تمكنت الوزارة منذ قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرون من مايو ١٩٩٠ . بإنجاز مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة والأنشطة المتصلة بمجمل السياسات والإجراءات الهادفة لتحسين القطاع المالي ورفع كفاءة المالية العامة وتمتع الوزارة بعلاقات هامة مع كافة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والصناديق المالية ، وكذا مع الدول الشقيقة والصديقة المانحة لدعم مشروعات وبرامج التنمية في اليمن . وإزاء ذلك اضطلعت "المالية" بالكثير من المهام والوظائف منها المشاركة الفاعلة في الإعداد وتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري . الذي بدأ العمل به في مرحلة الأولى في مارس ١٩٩٥ ومازال متواصلاً . ونستعرض أهم ما حققته "المالية" خلال عقدين من عمر الوحدة اليمنية المباركة .. وذلك بالاعتماد على تقرير "وزارة التخطيط والتعاون الدولي" وهاكم المحصلة على النحو التالي :

### تحديث وتطوير التشريعات

#### التشريعات المالية (١٩٩٠ - ٢٠٠٩م)

- أولت الوزارة عناية كبرى لتطوير كافة القوانين التشريعات المالية والضريبية وفي هذا الجانب تم في مجال التشريعات المالية :
- صدور القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩م.
- صدور القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن تحصيل الأموال العامة.



## • تحديث وتطوير التشريعات المالية والضريبية والجمركية وفقا لحدث النظم المحاسبية

## • اعتماد إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة والانتقال إلى اللامركزية

١٩٩١م بشأن ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات.  
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦م بتعديل نص المادة رقم (٤٩) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الدخل.  
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦م، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات.  
القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٧م بشأن تعديل بعض مواد القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات.  
القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥م بشأن الضرائب على استخدام المركبات والآليات.  
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩م بشأن تعديل بعض مواد القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الدخل.  
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن تعديل بعض مواد القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات.  
القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن تعديل المادة رقم (٤٥) من القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م المعدل بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات.  
القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١م بشأن الضريبة العامة على المبيعات.

### الإصلاحات المالية

قامت وزارة المالية وبالتعاون مع كل من صندوق النقد

- القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٦م بشأن التعرفة الجمركية.
- القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٦م بشأن إجراء بعض التخفيضات على التعرفة الجمركية.
- إصدار قانون التعريف (النظام المنسق) رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٥م بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٨.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٧م بشأن التعرفة الجمركية وبموجب هذه القوانين صدرت العديد من القرارات.
- **التشريعات الضريبية:** ويشير التقرير إلى ان الوزارة حرصت على مواكبة كافة التطورات الاقتصادية والمالية التي استجرت بعد قيام الوحدة اليمنية في مجال التشريعات الضريبية، وفي هذا السبيل تم إصدار القوانين الضريبية التالية:
- القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الدخل.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٩١م بشأن فرض ضرائب الدمغة.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٩١م بشأن الضريبة على المركبات.
- القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الإنتاج والاستهلاك والخدمات.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٥م بشأن إضافة الفقرة (ج) إلى المادة (٧٠) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١م بشأن ضرائب الدخل.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٥م بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٧٠) لسنة



- تطبيق نموذج إلي (RMSM-X) للإطار الاقتصادي والمالي بالتعاون مع المانحين
- وضع دليل متطور لتحسين مستوى الموازنة العامة
- تفعيل أدوات السياسة المالية.. واستخدام أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة في الحدود الآمنة
- وزارة المالية قامت بدور فعال في تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري الاقتصادي .. وقانون مكافحة غسل الأموال أهم التشريعات

#### - في مجال الرقابة والمساءلة ومكافحة الفساد:

١. تم إصدار قانون الذمة المالية ، وقانون مكافحة الفساد.
  ٢. تم إصدار قانون المناقصات والمزايدات رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م، واعداد الوثائق النمطية والادلة الارشادية لتنفيذه.
  ٣. إعداد نظام آلي لخدمات إدارة الجمهور واستخدامه في عملية المتابعة وسير اداء المعاملات وتنفيذها.
  ٤. تم تضمين نظام (AFMIS) إجراءات رقابية في تنفيذ الموازنة من حيث منح الصلاحيات في الصرف من الاعتمادات... الخ.
- هـ- في مجال تحسين مستوى رفع التقارير بما فيها شمولية الموازنة:**

- تم تعديل التصنيفات المتعلقة بإعداد الموازنة وكذا النظام المحاسبي الحكومي كما تم الإشارة اليه مما ينعكس على مستوى وجودة رفع التقارير.
- تقديم مقترح لاعادة هيكلة الصناديق الخاصة.
- إدراج كافة الحسابات خارج الموازنة في إطار الموازنة العامة للدولة مع إدراج كافة البيانات المتعلقة بها في التقارير المرفوعة.
- تقديم مشروع قانون بشأن إعادة النظر في وضع الصناديق المتخصصة وسحب من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- يجري حالياً النظر في وضع بعض الوحدات الاقتصادية التي تؤدي وظائف الحكومة .
- في مجال تنفيذ نظام إصلاح المناقصات والمزايدات

والبنك الدوليين خلال الفترة (٢٠٠٣م - ٢٠٠٥م) بإجراءات العديد من الدراسات في مجال إصلاح إدارة المالية العامة والتي شملت المضي قدماً في المسائل المالية والمحاسبية، ونظام المناقصات، والمجالات ذات الأولوية في إدارة المالية العامة.

وفي هذا الإطار تم إقرار إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة من قبل مجلس الوزراء وتعد (٢٠٠٦-٢٠٠٨م) المرحلة الأولى لتنفيذها، حيث استطاعت وزارة المالية تنفيذ العديد من الإصلاحات التي تضمنتها استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة خلال المرحلة الأولى للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨م) وفي المجالات الآتية:

**مجال إصلاح الموازنة العامة:**

تم إعداد إطار اقتصادي كلي ومالي متوسط المدى للموازنة العامة للدولة ابتداء من العام المالي ٢٠٠٧م للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) بالتنسيق مع شركاء التنمية ويتم تحديثه سنوياً.

تطوير نموذج آلي (RMSM-X) للإطار الاقتصادي الكلي والمالي المتوسط المدى بنظام إكسل وبالتعاون مع المانحين.

إعداد دليل التصنيف الاقتصادي لإحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١م، وتم البدء في تنفيذه ابتداء من العام المالي ٢٠٠٧م، كما تم إعداد دليل التبويب الوظيفي للنفقات وتدريب موظفي وزارة المالية والعاملين في إدارة الموازنة في الجهات الأخرى على مستوى السلطتين (المركزية والمحلية) خلال العام المالي ٢٠٠٨م.

إدراج معظم الحسابات خارج إطار الموازنة العامة للدولة حيث تم تضمينها مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧م.

في مجال تحسين مستوى تنفيذ الموازنة العامة تم : تعديل دليل إعداد الموازنة العامة ودليل النظام المحاسبي الحكومي وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١ على أساس نقدي.

تم تعديل دليل النظام المحاسبي الحكومي وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١ على أساس نقدي مع إظهار بعض الالتزامات تمهيداً للانتقال التدريجي الى تطبيق اساس الاستحقاق.

تم تفويض الجهات في تنفيذ موازنتها ابتداءً من موازنة عام ٢٠٠٧م بصورة ربعية.

تم الانتهاء من نظام AFMIS (المرحلة الاولى) وتجربته في موازنات تجريبية في اربع جهات هي (الصحة، الاشغال، المالية، التربية)، ابتداءً من موازنة العام المالي ٢٠٠٧م.

تم اعداد دراسة في مجال نظام تخطيط وادارة النقدية، كما تم التصميم الفني لنظام مراقبة التعهدات وفي اطار وضع اللمسات الاخيرة على النظام.

**- مجال تطبيق نظام المعلومات المالية والمحاسبية (AFMIS) :**

تم العمل بنظام (افمس) ابتداءً من العام المالي ٢٠٠٧م.

تم تطوير النظام ليستوعب جميع التعديلات في كل من دليل التصنيف الاقتصادي ودليل النظام المحاسبي الحكومي ودليل التصنيف الوظيفي وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١م.

تم تركيب وانزال النظام شبكياً في الإدارات المعنية بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة بديوان عام وزارة المالية كما تم تجريبه في اربع جهات (الاشغال، الصحة ، المالية، التربية). تطبيق المرحلة الاولى لبرنامج الحسابات المصرفية (نقل التقارير) من نظام البنك الى نظام وزارة المالية عبر برنامج وسيط.

## والمشتريات الحكومية بمشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومساعدة البنك الدولي:

١. تم إعداد الأدلة النمطية والوثائق الإرشادية لمناقصات ومشتريات الحكومة من قبل شركة كراون اجنيتس.
٢. عمل نظام آلي للمناقصات والمشتريات من قبل الشركة الاستشارية والذي سيتم ربطه مع نظام أفسس.

## - الإصلاحات الضريبية والجمركية:

في ظل برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي وأجندة الإصلاحات الوطنية منذ مايو ١٩٩٥م تبنت اليمن إجراء إصلاحات هيكلية في بنية النظام الضريبي الجمركي في إطار برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الدول والمنظمات الدولية وتحققت بموجبه العديد من الإصلاحات الضريبية بغية تحسين بيئة الأعمال وتهيئة ظروف أكثر مؤاممة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار تم تطوير وتحديث التشريعات الضريبية من خلال مراجعة منظومة التشريعات القائمة (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة) والتي شملت ضرائب الدخل، والضريبة العامة على المبيعات.

## كما تم تنفيذ العديد من الإصلاحات الجمركية من أبرزها:

إصلاح التعرفة الجمركية وإعادة هيكليتها وتحديث الإدارة الجمركية ورفع كفاءتها: تم خفض الهيكل من خمسة عشر حزمة يتراوح سعرها بين (٥٪) و (١٠٠٪) إلى هيكل تعرفه جديد في ثلاث مراحل يتكون من ثلاث حزم فقط (٥٪) و (١٠٪) و (٢٥٪).

تبسيط إجراءات المعاملات الجمركية عن طريق توحيد البيانات الجمركية.

اعداد مشروع تعديل بعض بنود ومواد قانون التعرفة الجمركية رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٥م.

تحسين أسعار السلع.

تطوير النظام الجمركي الآلي (إسكودا) باستخدام النسخة الجديدة .

العمل على تنفيذ النظام الجمركي الآلي العالمي (أسكودا وورد).

تطوير وتشغيل اجهزة الفحص بالاشعة السينية وربطها آليا بإدارة المخاطر.

تبسيط وتسهيل الإجراءات والمعاملات وتطوير نظم وتقنية المعلومات:

## - في مجال الحوسبة والبرامج:

تم حوسبة كافة الإدارات العامة بديوان عام الوزارة فعلى سبيل المثال تم إدخال نظام إدارة معلومات النفط، نظام إدارة المصادر المخزنية، نظام التدريب في المعهد المالي، ونظام إدارة معلومات التنظيم، ونظام الموارد المعلوماتية.

## في مجال الشفافية وتحسين أداء العمل:

تم القيام بالعديد من الأنشطة ومنها إصدار دليل خدمة الجمهور، وإنشاء وحدة خدمة الجمهور لاستقبال وتسليم المعاملات آلياً. كما تم إصدار نشرة دورية لإحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١.

بالإضافة لما سبق فقد تم اتخاذ خطوات متقدمة في مجال تبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية.

## تطوير اللامركزية المحلية:

## في مجال البناء المؤسسي وبناء القدرات:

فتح عدد من الوحدات الحسابية في المحافظات والمديريات.

تزويد هذه الوحدات بالمعدات والتجهيزات والكادر البشرية والموظفين .

تدريب جميع الموظفين في الوحدات الحسابية ومكاتب المالية في جميع المحافظات في مختلف الجوانب المالية والمحاسبية الحكومية

تجهيز وبناء عدد من المجمعات المالية في ست من المحافظات.

## التشريعات المالية المحلية:

في مجال التشريعات المالية المحلية يورد التقرير جملة من الإجراءات منها :

صدر قرار وزير المالية رقم (٣٩٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن دمج الوحدات الحسابية بمكاتب المالية.

قرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم (٥٢٩) لسنة ٢٠٠١م بشأن إنشاء وحدات حسابية في وحدات الإدارة للسلطة المحلية.

قرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٢م بشأن مهام واختصاصات الوحدة الحسابية بالمحافظات وتقسيماتها الداخلية.

تطور الموارد والاستخدامات للموازنة العامة للدولة من عام ١٩٩٠م - ٢٠٠٨م

السنة المالية	إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات	الفائض	الفائض / العجز	النسبة المئوية
1990	26.011.626.487	35.967.032.272		9.955.405.785	27.7
1991	37.998.929.484	44.069.854.620		6.070.925.136	13.8
1992	34.170.286.064	57.042.887.174		22.872.601.110	40.1
1993	38.123.725.032	68.983.685.048		30.859.960.016	44.7
1994	42.857.097.190	87.128.341.305		44.271.241.115	50.8
1995	93.313.763.461	119.880.091.174		26.566.327.713	22.2
1996	232.224.788.274	232.754.713.858		529.925.584	0.2
1997	299.752.000.000	307.568.000.000	-----	7.818.000.000	-
1998	244.570.272.119	301.430.771.780		56.860.499.661	19
1999	360.790.890.502	342.932.470.570	17.858.419.932		5.2
2000	599.901.632.748	502.440.146.710	97.461.486.038		20
2001	562.071.353.665	522.367.053.612	39.704.300.053		7.6
2002	579.254.726.987	597.788.382.700		18.533.655.713	3.1
2003	688.215.186.449	777.086.839.945		88.871.653.496	11.4
2004	836.766.780.152	889.979.101.657		53.212.321.505	5.98
2005	1.155.631.999.772	1.194.426.615.738		3.926.341.576	3.28
2006	1.484.582.880.310	1.420.641.154.541	6.394.172.577		4.5
2007	1.460.500.208.786	1.754.781.548.474		29.428.133.969	1.68
2008	2.027.789.219.817	2.248.165.998.210		22.037.677.840	9.8
2009 * لي	1.348.153.000.000	1.348.153.000.000		524.071.000.000	



# المال في تراث اليمن الشعبي

عبد القادر الشيباني

المال عند اليمنيين في تراثهم الشعبي / وفي فلسفة حكمائهم / هي الأرض وما تجود به من خيرات، وأقوال الحكماء هي أقرب إلى تعاليم الدين بحكم معرفتهم بأحوال الزراعة وفي أعمال الأعمال التجارية والاقتصادية.

ومجتمعنا اليمني بالنسبة للمال وبحكم طبيعته وأعرافه - له شقان، شعبي ورسمي، فالشعبي يستمد ثقافته من الأحياء الزراعية في المدن وهي تتأثر بالثقافة الرسمية، كما يتأثر الرسميون بثقافة الزراعيين، لأنهم يشكلون يداً عاملة في العمارات وتزيين البيوت فاليمانيون حيثما حلوا وأينما ثقفوا ماهرون في البنيان وعبر التاريخ هم (عمّارين) ولليمنيين اهتمامات بزراعة النخيل للاستفادة منها مادياً وصناعياً وحرفياً.

في أقاويلهم ما يمتلك الإنسان من مرافق تجارية شركات وإنما عند هؤلاء الفلاسفة هو الأرض، فإذا عبّر أحدهم عن المال فلا يقصد إلا منتجات الأرض من زروع ونخيل وكروم وحبوب وأشجار وكل الأحوال التي تسقيها السيول والأمطار حتى اقترن المال بالرجال لا يضطرار كل منهما إلى الآخر، كما يقول (ابن زايد) «لا تقل يامالاه وقل يا رجالاه»

كما يلاحظ في مناسبات أفراح الأعراس / والولائم تمجيد المغنيات وهن يزفين العروسة مثل قول إحدى المغنيات: لو كنت تدري ما معه... أي ما مع العريس الغنم ديمتين والنوب تزجر زجير

وتقصد بالنوب النحل وإغداق البيت بأكواب العسل، كانت مثل هذه الأغاني تردد إلى أربعينيات القرن الماضي.

وعلى كل حال فإن المال والرجال صنوان عند فلاسفة الزراعة والحكماء الشعبيين كما في هذا القول: المال كله مواردك إذا لقي من يموّنه - وإن يلاقي ولد ويل باعه وفارط رهونه

فالأرض هي الأساس الجالبة للمال قبل الاستيراد من الخارج والركون على الغير، ألم يقل /حافظ إبراهيم/ لا يرتقي شعب إلى أوج العلا - ما لم يكن بانوه من أبنائه

وهذا ما رجحه الحكماء من زمان «أن يعمل الإنسان ويستخرج الخيرات من خبايا الأرض» أن نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع فالأرض تسقى تنبت وتثمر، ففي السنوات التي خلت أي قبل ستين عاماً كان اليمنيون في مدائنهم والأرياف وقراهم معتمدين على محصولات أراضيهم ومنتجات مواشيهم حتى عندما حدثت أزومات الحرين العالميتين الأولى والثانية كانت معظم حاجياتهم المادية والغذائية من الداخل لا من الخارج يزرعون ويصنعون فلا ينقص

أما ثقافة الريف بالنسبة للمال فهي متعددة المصادر ومن أهم مصادرها، الأعراف والحكم والأمثال السائرة، وإذا أخذنا أهم جانب من الثقافة الشعبية فسنجدها تتمثل في وصايا كثيرة من أقوال وأمثال من وصايا الحميد بن منصور / وعي بن زايد / وأبو عامر / وحزام مرشد الشبثي.

فالمال عند هؤلاء هي الأرض ومنتجات الأرض وخبايا كنوزها المعدنية والنفطية وغيرها وكذا الثروة الزراعية والحيوانية في المقدمة لأنها سريعة الإنتاج والإثمار ألم تكن النخلة وهي سيدة لأشجار التاريخية هي العطاء الأول بين الأشجار مع شجرة البخور / وشجرة البن المدرة للطيب والقهوة والتمور، فمن النخلة تصنع مواد كثيرة، تصنع منها بعد قطف تمورها أثاث المنازل وأواني المطابخ والغرف والمفارش، فالنخلة عندنا وعند غيرنا في بلاد العرب والمسلمين هي جزء من المال.

ففي اليمن نجد عشرات الحكماء الذين يفلسفون المال بأمثال وأقاويل سر علي السنة العامة والخاصة وللفهم أكثرهم حفظاً لتراث، الحميد بن منصور / وعلي بن زايد / وحزم الشبثي.

الأستاذ عبد الله البردوني ألم بأقاويل هؤلاء الفلاسفة الماليين والزراعيين وإن كان هناك أسماء حكماء غير هؤلاء الثلاثة يذكرهم بالقول: «هناك وصايا حكيمة لا زالت تتردد على ألسنة الناس، من أمثال أبو خيزرانة في آنس وجهران / وأبو لؤلؤة في مناطق يريم ورداع وعنس / وعلي بن زايد في المناطق الوسطى إلى لحج وغيرها / الحميد بن منصور في نواحي تعز، وربما كان أهم خلاصة تجاربهم تمجيدهم للأرض وتقانيهم في زيادة خيرات الأرض فالعقلاء المجربون والحكماء الزراعيين تضافوا في محبة الأرض الجالبة للمال وهنا لا يقصدون

بعضهم إلا أعواد الكبريت ولا زال القول المأثور - الأرض طيبة برجالها»  
فالمال أعظم المعطيات إذا لاقى أقدر الرجال العاملين أما إذا لاقى ابن الويل فإنه يبيعه ويغلق رهونه.

ورد في الثقافة الشعبية للأستاذ عبد الله البردوني أنه في القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين كان المزارعون الفقراء يبيعون أموالهم للقادرين بأرخص الأثمان وكان السعر / معرادي بريال / أي أن المشتري يرمي بحجر من يده من طرف إلى طرف آخر، فيشتري من حيث وقف الرجم بالحجر، وكان الذين يشترون يختارون السواعد التي تطيل مسافة الرجم بالحجر وهذا ما كان يسمى (معراد)، والمعراد بريال فقط، أي أكثر من مائتي متر بريال، لأن البيع أيامها لم يكن يقوم على المساحة مثل هذه الأيام، وكانت حجة البائعين هي الحاجة إلى الريال، ومن هذه المواقف أطلق ابن زايد صيحته: المال كله موارد إذا لقي من يمونه - وإن يلاقي ولد ويل باعه وفارط رهونه

ولقد كان أهالي طيب الله ثراهم يحركون زنودهم حتى تعرف جباههم ليزيدوا من ثمار الأرض ذلك قبل استيراد الحراثات والآلات الزراعية والبذور والكيماويات الضارة.

ولنأتي إلى المال في شرع الحكم الثاني وهو (الحميد بن منصور) فأقواله لا تخرج عن هذا المنحنى الذي يقدر الأرض بل إنه يرفع عظمة سلطان الأرض فوق سلطانه يقول الحميد بن منصور، ما صاحبي غير مالي - يكذب ويصدق ويستحي من قبالي

أما ابن زايد فقد أطلأ الأقاويل وجعل كل المال في الأرض والسواعد ومثلها (حزام الشبثي) الذي يقول هذا القول المأثور وقد ينسب هذا القول لابن زايد:

يا ولدي يا محمد - المال ذهبان محمد - وخيره أطعم وأزيد - أوبه يجربه على الغيل وكل جربة على السيل - ولا اختلف بارق الصيف - ما يختلف صيف ثاني - هذي السنة هي سنة صيف - والثانية خير داني - الخير يقبل ويبطي - ما أحلى القبول بعد بطيه - والدهر يعلو ويوطى والخير سيرة وجية .

ألم تكن هذه الأقوال سديدة وحكيمة من قبل حكماء اليمن الذين عمروا الأرض واستزرعوا الجبال والوديان وأقاموا نظاما للري بواسطة السدود المتينة.

وفي البقعة الخضراء من أرض يحصب - ثمانون سدا تقذف الماء سائلا

أقوال أولئك الحكماء هي اقرب إلى الوصايا الحكيمة وأصبحت أهازيج الفلاحين في مواقيت البذر والحصاد.

أما علي بن زايد فالتقى مع ابن منصور في خلود الأرض وعظمتها أمام الطوارئ، ففي أكثر من نص ميز بن زايد الأرض على سائر الممتلكات لأنها لا تموت كالأغنام والجمال والأبقار ولا تنفذ كالدراهم، فكم من مليونيرات كسبوا وامتلكوا ولكنهم أفلسوا.. فالمال عند حكماء اليمن جميعا لا يطلق على كل الكنوز، وإنما هو ينطبق على الأرض التي انبتت الإنسان وسخر ما فيها من خيرات للإنسان. وهنا يواصل الأستاذ عبد الله البردوني في تجارب وأقاويل للحكماء الزراعيين بالقول «فهذه الأرض هي مدرج صبا من الميلاد، وهي قبورنا وقبور أجدادنا، وهي بين المهود والحدود عطاء متصل وخير موصول بخير»

وعندما بدأنا نسمع المذيع في أواسط الخمسينات من عدن أو من صنعاء كانت معظم الأغاني تمجد العامل والمزارع وعطاء الأرض والاستغاثة بهطول الأمطار.. مثل: ربي استمع يا هادي كل حائر - دعا الرعية شوقها لماطر - يسقي الجراب يسلي الخواطر

فالينابيع التي تتفجر جداولاً وسواقي بعد الأمطار هي عد فلاسفة اليمن الزراعيين أمجد وأقدس. لذا أصبحت أقاويل الأولين أحاديث الآخرين.. وتعلّم شعبيًا، وثقافة اجتماعية تناقلتها الأجيال ويسردها الأجداد للأحفاد، حتى أصبحت أقاويل أولئك الحكماء دستوراً زراعياً فيما يتصل بالمواسم والأرض وخيرات الأرض التي تساوي الأموال، كما شكلت تلك الأقوال التي لا تزال تتردد في أهازيج الغناء.

فالأرض عند محبيها والعاشقين لمواسمها الرغيدة أرقى عطاء من الأموال المكتسبة من الشركات والبنوك الدولية التي أفلست ووصلت إلى أكبر أزمة مالية عالمية في مطلع هذا القرن.

وتعالوا نستعرض دعوة أحد حكماء اليونان تتقارب أقواله مع أقوال حكمائنا.. هذا الحكيم اليوناني هو (هزيود) الذي قال في ملحمة الزراعة/ الأعمال والأيام / «ما أسخى هذه الأرض تشقها المحارث، وهي ساكنة وتضربها الأمطار والسيول وهي صابرة وتهبط عليها الطيور بكل أشكالها من نسور وغربان وصقور وهي مرحلة كمائدة مفتوحة لكل يد وفم ومنقار، وحين تجود تجود ولا تسأل كم أعطت بل تستزيد من إغداقها» صحيح أن ذا النص للحكيم اليوناني إذا تأملناه نجده لا يختلف في مرماه عن حكماء اليمن.

وكثيراً ما نسمع حتى الآن من يردد الأقاويل والأمثال «مالك في رجالك»

ويكفي هذا القول الملحن غناء «بن اليمن يا درر، يا كنز فوق الشجر، من يزرعك ما افتقر، ولا ابتلى بالهون»



# أزمة تدهور اليورو.. إستنفار أوروبا سياسياً ومالياً

## د.علي الفقيه

نتيجة لتدهور العملة الأوروبية (اليورو) فقد شهدت أوروبا تحركاً يكاد يكون شاملاً حيث استنفرت أوروبا بكل ما لديها من إمكانيات سياسية ومالية لاحتواء شوك أسواق المال وكذا مؤسسات تصنيف الديون السيادية ووقف تدهور العملة الأوروبية.. قمة قادة منطقة اليورو وضعت آلية أوروبية لتأمين الاستقرار المالي في القارة تتضمن موارد مالية تمكن الاتحاد الأوروبي من إدارة الأزمة المالية والأخطار التي عصفت باليونان وتهدد دولاً أخرى في أوروبا مثل أسبانيا والبرتغال . صندوق النقد الدولي دخل على خط الإنقاذ وقرر إقراض اليونان بـ (٣٠) مليار دولار لمدة ثلاث سنوات لترتيب أوضاع اليونان الذي وصل إلى شفير الانهيار .. القمة لمنطقة اليورو صادقت على الصفقة التي تم التوصل إليها مع صندوق النقد الدولي والحكومة اليونانية , ونصت على تزويد اليونان بقروض قيمتها (١١٠) مليار يورو من بينها (٨٠) مليار تؤمنها دول منطقة اليورو. رئيس المفوضية الأوروبية أوضح أن الموارد المالية سوف تتوفر في نطاق سقف الموازنة المشتركة لأن الحديث جرى عن مبلغ بقيمة (٧٠) مليار يورو تؤمنه المفوضية والبنك المركزي الأوروبي , ويمكن تعبئته في نطاق الآلية الجديدة في حال واصلت مؤسسات تصنيف الديون السيادية خفض درجات تصنيف دول في منطقة اليورو, وفي مقدمتها أسبانيا والبرتغال , وقد تلجا المفوضية إلى الاقتراض من أسواق المال بضمانات تقدمها الدول الأعضاء ثم تقرض الدول التي تواجه صعوبات في التزود من أسواق المال .

مقتضيات مكافحة العجز المفرط . وكان الاعتقاد السائد أن الأزمة الجارية واضطراب أسواق المال يسلطان الضوء على الحاجة إلى إحراز تقدم سريع في مجال وضع قوانين ومراقبة أسواق المال وزيادة شفافية الأسواق مراجعة دور وكالات التصنيف . يذكر هنا أن القمة لم تشر إلى البنك المركزي الأوروبي . لكنها شددت على دعم استقلاله ودوره من أجل تأمين استقرار اليورو .

الكثير من المتعاملين في أسواق النفط لا يزالون قلقين من الصعوبات المالية في منطقة اليورو نتيجة لاستمرار المخاوف من امتداد مشاكل ديون اليونان إلى اقتصادات دول أخرى في منطقة اليورو وأزمة الديون قد تكون سلبية جداً على النهوض الاقتصادي في العالم ولاسيما في أوروبا . وقد يندفع المستثمرين إلى الدولار باعتباره عملة ملجأ .. تدهور سعر صرف اليورو بهذه السرعة على خلفية الأزمة المالية اليونانية قد ولدت مخاوف كبيرة من انتقال العدوى إلى دول أوروبية أخرى .. تدهور سعر صرف اليورو إلى ما دون عتبة (٢٦.١) دولار للمرة الأولى منذ مارس ٢٠٠٩م على خلفية مخاوف سوق العملات من صعوبات مالية تتضاعف بقوة في منطقة اليورو..

وعلى الرغم من الاتفاق الذي توصل إليه القادة الأوروبيون لمساندة خطة الإنقاذ المالي في اليونان لضمان الاستقرار الاقتصادي على مستوى منطقة اليورو إلا أن العملة

الآلية الجديدة يمكن اعتبارها أنها شكلت نواة لقيام صندوق نقد أوروبي حيث يعد الموقف الجديد تحولا كبيرا فرضه تفاقم الأزمة اليونانية التي أقنعت قادة دول منطقة اليورو بضرورة تأسيس صندوق مالي للتدخل أسوة بما يقوم به صندوق النقد الدولي على الصعيد العالمي . اليونان حصلت من القمة على تأكيد بأنها سوف تحصل على القسط الأول من القروض في أقرب وقت . والحكومة اليونانية أبلغت شركائها تنفيذ برنامج الإصلاحات بالكامل .. القرارات التي اتخذتها القمة سوف تعكس مبادئ المسؤولية والتضامن الواردة في معاهدة لشبونة وتمثل جوهر الاتحاد النقدي . أيضاً تم الرد من قبل القمة على شكوك أسواق المال في قدرة بعض الدول على تسديد ديونها مثل اليونان التي تعرضت إلى دعوات مجموعة من المحافظين الألمان لإقصائها من العملة الواحدة . وشددت القمة على التزامها بتأمين استقرار ووحدة منطقة اليورو . وأن مؤسسات الاتحاد لن تتردد عن استخدام الوسائل المتوافرة من أجل ضمان استقرار منطقة اليورو . لقد تبين للقادة الأوروبيين من خلال القرارات التي تم اتخاذها أن خطراً ماثلاً يهدد منطقة العملة الواحدة جراء الاختلالات المالية التي تنخرها وفقدانها سياسات اقتصادية منسجمة . وأن تصحيح وضع الموازنات العامة يمثل أولوية بالنسبة إلى كل عضو . والالتزام باتخاذ إجراءات ترمي إلى تحقيق الأهداف الضريبية المحددة خلال السنوات المقبلة وفق





الأوروبية واصلت تراجعها لأسابيع متوالية مقابل الدولار في ظل المخاوف التي تساور المتعاملين في الأسواق من أن يؤدي إجراء خفض عجز الميزانية في بعض دول المنطقة إلى إضعاف قيمة العملة . سعر اليورو لامس خلال التعاملات بأسواق الصرف في الأسابيع الماضية أدنى مستوى له مقابل الدولار منذ نحو ثمانية أشهر في ظل أجواء الترقب التي تسود الأسواق . في تقديرات نشرت أن نسبة تراجع سعر اليورو بنحو ٨.٤٪ أمام الدولار خلال العام الحالي وبحوالي ٩.٧٪ أمام الين . وإلى جانب تداعيات أزمة الديون في اليونان على أداء العملة الأوروبية فقد تعرض اليورو لضغوط أيضاً في ضوء البيانات الجديدة التي كشفت عن تباطؤ النمو على مستوى اقتصاديات منطقة اليورو إلى ١.٠٪ خلال الربع الأخير مقارنة بالنمو المسجل في الربع الثالث والذي بلغ ٤.٠٪ .

الكثير من الاقتصاديين في بلدان عديدة أجمعوا على أن أزمة ديون اليونان هي نتاج لخلل داخلي متعلق بكيفية تسيير البلاد لنظامها الاقتصادي . وأن الأزمة تثير تساؤلات كبيرة بشأن النظم الاقتصادية في ظل المنافسة المتدنية وغيرها .. بعض عوامل الخلل في الاقتصاد اليوناني ربما تعود لسوء خيارات الاستثمار وعدم كفاءة عمل نظام الضرائب والتضخم في الميزانيات العامة واستمرار العجز المالي . وهذه الأزمة بما تشكل ضربة خطيرة للإتحاد الأوروبي برغم نجاحاته الماضية وإيجاده عملة مشتركة لأن المشكلة المركزية للإتحاد الأوروبي تتمثل في عدم إيجاد آلية مؤسسات صحيحة

عند اتخاذ تلك الخطوة . وتخلي الدول عن عملاتها الخاصة جعلها غير قادرة على التعامل مع الأزمات المالية أو العجز في الميزانية عن طريق تخفيض قيمة العملة حيث أنه في ظل غياب هذه المرونة فإن الاتحاد الأوروبي أصبح بحاجة إلى سلطة اقتصادية أكثر مركزية مثل بنك مركزي أوروبي حقيقي أو نظام ضرائب موحد . ولو كانت أوروبا دولة موحدة وكانت اليونان إحدى الولايات الفقيرة فيها لما نشأت المشكلة من الأصل . واستقرار اليورو اعتمد على افتراضات غير واضحة . فهذه الافتراضات بشأن الاقتصادي تقوم على التقيد بالقوانين والالتزام إزاء العجز المالي عند أحد الأعضاء ضمن أهداف وهوامش معينة لأن الاتحاد الأوروبي لم يكن مستعداً للطقس السيئ .. الإتحاد الأوروبي مر بسنتين قاسيتين في ظل الأزمة المالية الراهنة وأنه لم يكن يمتلك آلية للتعامل مع ثورة بركان أيسلندا الذي تسبب في فوضى وتشويش للحركة الجوية فوق أوروبا كلها .. هذا الإتحاد يعاني جراء منظومة مضطربة من السياسات القومية سيئة التنسيق الأمر الذي اضطر اليونان إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لترتيب برنامج إعادة هيكليّة ملائم بدلاً من توجيهها إلى شركائها الأوروبيين . الإخفاقات الأخيرة يمكن أن تؤدي بالإتحاد إلى التوسع في إيجاد المؤسسات الأوروبية وإلا تكشف قصر نظر المشروع الأوروبي في ظل بقاء ظاهرة القومية بشكل حي في دول الإتحاد وضعف الرغبة في مواجهة الأخطار الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة ..





# أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية في اليمن

## 2-1

فكري عبد الواحد سيف \*

تتسم الإدارة العامة بالدولة النامية بالتخلف وسوء تقديم الخدمات العامة للجمهور، وتفشي الفساد، والمحسوبية، واستغلال المال العام لمصالح ذاتية وأسرية في نفس الوقت الذي تعاني منه الدول النامية من ندرة الموارد وارتفاع معدلات الفقر بالمقابل فإن العالم شهد تطورات في المجالات الاقتصادية والصناعية، بانتهاج مفهوم الاقتصاد الحر الذي لا يقبل بتدخل الدولة في إدارة الأنشطة الاقتصادية، وإفساح المجال للقطاع الخاص، ووفق تغير مفهوم الدولة، ومن مجمل كل التغييرات التي شهدتها العالم انعكست تأثيراتها على الدول النامية من ثم بروز حاجتها إلى الدول الغنية والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية للتقليل من أثر تخلي الدولة عن أدوارها التقليدية التي تعود عليها المواطن والتأثيرات السلبية للعولمة، ترتب عن ذلك الالتزام من قبل الدول النامية بالبرامج والقواعد- الاشتراطات- المفروضة وفق البرامج النمطية منها تنفيذ برامج الإصلاحات المالية والإدارية التي تضمنت تعزيز الأنظمة الرقابية الداخلية في الإدارة العامة - الحكومية - والمرتبطة نجاحها من خلال إنشاء وظائف المراجعة الداخلية في كافة الأجهزة الحكومية وفق المعايير الدولية باعتبارها أهم أدوات المتابعة والتقييم للأنظمة الرقابية الداخلية على مستوى الجهاز الحكومي كما تمثل عامل من عوامل نجاح الرقابة والمراجعة الخارجية التي تنفذ سواء من قبل الرقابة التشريعية (مجلس النواب)، رقابة جهاز الرقابة والمحاسبة، رقابة الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

من ذلك فإن محور الإصلاحات المالية والإدارية هي وجود نظام رقابة داخلية كفاء وفعال يتطلب إجراء متابعة وتقييم مستمرة له والذي يتحقق بواسطة المراجعة الداخلية.

### الملخص:

وجود دور فعال للمراجعة الداخلية في كافة الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية ويسعى البحث عن الإجابة على التساؤلات التالية:

1. كيف تستطيع المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي اليمني المساهمة في تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية؟
2. ما مدى إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية في مختلف الأجهزة الحكومية اليمنية المركزية، والمحلية والمعوقات التي ستواجهها؟
3. هل يحقق مشروع معايير المراجعة الداخلية اليمني المهنية والكفاءة في ممارسة وظائف المراجعة الداخلية؟
4. هل يتوفر نظام رقابة داخلية فعال يمنح المراجعة الداخلية العوامل للقيام بدورها؟

### أهداف الدراسة:

1. التعريف بالمراجعة الداخلية وعدم اقتصرها على الجانب المالي والمحاسبي فقط إنما تشمل المراجعة التشغيلية التي تتضمن مراجعة الأداء والمراجعة المالية.
2. التفرقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة

تهدف الدراسة إلى استعراض أهمية الرقابة الداخلية باعتبارها جوهر الإصلاحات المالية والإدارية من ثم التوصل إلى الدور الذي تحققه المراجعة الداخلية في تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية باعتبارها أداة تقييم لكل من الرقابة الداخلية ومتابعة نتائج الإصلاحات المالية والإدارية في ضوء البرامج والأهداف المرغوب تحقيقها، وتسلط الضوء على بيئة النظام الرقابي الحكومي في اليمن بالمقارنة مع متطلبات المعايير الدولية، إلى جانب توضيح مفهوم وأهمية وخصائص المراجعة الداخلية وملخص حول مشروع معايير المراجعة الداخلية اليمني، وضع المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية باليمن في الوقت الراهن، التطورات المطلوب استحداثها للمساهمة في تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية.

### مشكلة الدراسة:

يعزو سوء الإدارة في اليمن إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وانعدام وظائف المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية وإن أية إصلاحات مالية، وإدارية لن يكتب لها النجاحات بدون



الداخلية. وأوجه الاختلاف بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية.

٣. التعرف على انعكاسات المراجعة الداخلية وفق المبادئ المتعارف عليها دولياً في الجوانب المرتبطة بإصلاحات الإدارة العامة في اليمن .

### أهمية الدراسة:

ظل مفهوم المراجعة الداخلية محصوراً على المنظمات والمؤسسات في القطاع الخاص والذي تلازم مع مفهوم الحوكمة في الشركات . وبدء الأمرين معا ينتقلان إلى القطاع العام وحتى الآن مازالت الدراسات تتحدث عن المراجعة الداخلية بشكل عام. وعن الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي دون عرض مفصل عن طبيعة ودور المراجعة الداخلية في القطاع العام. ونظراً لأن مشروع المراجعة الداخلية في اليمن متظمناً للمعايير المطلوب انتهاجها يأتي كحالة متفردة على مستوى الوطن العربي (حسب وثائق المنظمات المانحة ومستشاري الشركة المنفذة للمشروع) وهو الأمر الذي توصل إليه الباحث بما توفرت له من معلومات واستمراره في البحث لأكثر من عام على فترات متقطعة من خلال الشبكة الالكترونية بغرض مقارنة النتائج المعروفة من الشركة الاستشارية مع التجارب القائمة في الدول العربية فلم يتوصل إلى نتيجة تبين وجود تجارب سابقة لدول عربية في موضوع إنشاء إدارات للمراجعة الداخلية الحكومية تمارس وظائفها وفق المعايير الدولية . وتأتي أهمية الدراسة كونها تستعرض المراجعة الداخلية في اليمن وفق المعايير المتعارف عليها دولياً والنتائج التي ستحققها في إطار برنامج الإصلاحات المالية والإدارية.

### منهجية الدراسة :

طبيعة الدراسة تحتم إتباع الأسلوب الوصفي التحليلي والتي تعرض المفاهيم الإدارية للرقابة والمراجعة الداخلية من خلال دراسات سابقة والاستفادة من الاستبيان الذي قامت به الشركة الاستشارية المنفذة لمشروع المراجعة الداخلية في اليمن.

### أسلوب جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على البيانات والوثائق التاريخية ، والخبرة العملية اثنا ممارسته العمل الرقابي بوزارة المالية لأكثر من (١٧) عاماً حيث مارس خلالها أعمال المراجعة على مختلف الوزارات والمصالح الحكومية . وعضويته في لجنة تسيير مشروع المراجعة الداخلية في اليمن . ساهمت بإطلاعه المستمر والمباشر على نشاط الإدارات العامة للرقابة والتفتيش في تلك الجهات والظروف المحيطة بها أثناء ممارستها لإعمالها . ووفرت له مقدار جيد من المعلومات والبيانات - حيث تقترب من مفهوم

الملاحظة . والمقابلة في البحث العلمي. عينة الدراسة : ستبنى من خلال تقييمات ودراسات سابقة عن الوضع القائم للمراجعة الداخلية في الجانب الإداري والممارسة من خلال الدراسة الطولية بتقسيم وحدات الخدمة العامة إلى ثلاث مجموعات (وحدات الجهاز الإداري . وحدات القطاع الاقتصادي . وحدات السلطة المحلية).

تم تحليل البيانات حسب طبيعتها: الكتب والأبحاث: التي تستعرض مفاهيم ووظائف المراجعة الداخلية مداخل نظرية وتطبيقية ومعظمها تتركز على دراسة المراجعة وفق النشاط التجاري والمحاسبة المالية التجارية. دراسات: عن الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي ومفاهيم الرقابة المالية والإدارية. تقارير دورية وخاصة: تلك الصادرة عن المنظمات الدولية عن المراجعة الداخلية. وتقارير عن الإصلاح المالي والإداري في اليمن .

### التعريفات الإجرائية :

تستند المراجعة الداخلية إلى مفهوم واحد سواء كان يطبق في القطاع الخاص أو العام إلا إن هناك لبس مازال قائم حول الرقابة الداخلية كنظام قائم أو من حيث المفهوم ومفهوم المراجعة الداخلية باعتبارها وظيفة لها مكانتها في الهيكل التنظيمي بالجهة لذا تأتي المصطلحات في البحث من حيث:

• **معايير المراجعة الدولية:** هي الأسس والقواعد الموحدة عالمياً في ممارسة مهنة المراجعة من قبل الاستشاريين والمراجعين الخارجيين وتعد مقبولة قبولاً عاماً في تطبيقها عند ممارسة المراجعة الداخلية أو من قبل المراجع الخارجي لوحدات القطاع العام .

• **معايير المراجعة الداخلية :** هي الأسس والقواعد التي يمارسها المراجعين الداخليين في الشركات ووحدات القطاع العام باعتبارهم موظفين في الجهة نفسها -أو- يقدمون خدمة المراجعة للإدارة العليا أو مجلس الإدارة على العكس من المراجع الخارجي الذي يقدم تقريره بتكليف من الإدارة العليا ويستفيد منه المساهمين . ومصصلحة الضرائب وأسواق المال

معايير الرقابة الداخلية: تتمثل بالأسس التي يجب توفرها عند تصميم أنظمة الرقابة الداخلية والتي أعطت اهتمام بالغ في ثلاثة جوانب الأول: الأخلاقيات والسلوكيات للرقابة الداخلية الثاني: ضرورة توفر بيئة ملائمة وغير معيقة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية تشمل التشريعات والقوانين والهيكل التنظيمية. الثالث: يركز على أن يتم تصميم الأنظمة الداخلية من أجل إدارة (درء) المخاطر.

### محددات الدراسة :

- تتطرق الدراسة بشكل عام لمفهوم المراجعة الداخلية من منظور وظائف الإدارة وإعطاء توضيحات عن الفروق في المفاهيم المتصلة



- المحاسبة المالية التجارية التي تسعى إلى تحقيق الربحية - أما المحاسبة في القطاع الحكومي (فهي المحاسبة الحكومية التي تترجم مستوى تنفيذ الموازنة العامة من منطلق الفصل بين السنوات المالية كما إنها لا تسعى إلى تحقيق الربح).

المراجعة مدخل متكامل / تأليف (الفين ارينز / جيمس لوبك) ترجمة دكتور / محمد عبد القادر الديسبي وركز الكتاب على :

المفهوم الشامل للمراجعة الداخلية بدراسة ميدانية وتطبيقية على طبيعة المراجعة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاتحادي أو في إطار الولايات والتي تطبق أساس المحاسبة وفق قاعدة الاستحقاق.

الدراسة تمت من منظور رأسمالي بحث في إدارة المؤسسات وأنشطة الولايات ولكن كقواعد وأسس عامة لمفهوم الرقابة والمراجعة الداخلية والأغراض التي تحققها في حماية أموال المستثمرين وحماية المال العام

تؤسس لأية وظائف مراجعة يتم تبنيها من قبل الإدارة العامة الحكومية ومن ثم توضع لنفسها معايير للمراجعة تتناسب مع ظروفها وثقافتها . ولهذا فان دراستنا تعرض الصورة التي يمكن أن تتحقق فيها وظائف المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي

كما تضمنه مشروع المراجعة الداخلية ضمن مشروع تحديث الخدمة المدنية في اليمن.

### تنقسم الدراسة :

#### أولاً: تعريف الرقابة الداخلية من عدة زوايا (كتب ودراسات) و يشمل :

١. مكونات الرقابة الداخلية.
٢. أهم معايير الرقابة الداخلية.
٣. مرتكزات معايير الرقابة الداخلية للقطاع العام(الحكومي) الصادرة عن لجنة معايير الرقابة الداخلية التابعة للمنظمة العالمية لهيئات المراجعة العليا.
٤. هيكل الرقابة التنظيمي في اليمن . وهيكل الرقابة على الموازنة العامة للدولة.

#### ثانياً: تعريف بالمراجعة الداخلية والمعايير الدولية المنظمة لها وتشمل التقسيمات:

١. أهمية المراجعة الداخلية بشكل عام وأهميتها بالنسبة للقطاع الحكومي.
٢. وسائل المراجعة الداخلية والقواعد المنظمة لها.
٣. أهم الفروق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.
٤. جودة إدارة وظائف المراجعة الداخلية.

#### ثالثاً: مكونات المراجعة الداخلية في الجمهورية اليمنية:

١. الدوافع لإنشاء إدارة المراجعة الداخلية في

بالرقابة والتدقيق والمراجعة وأهمية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي.

- وضع إدارة المراجعة الداخلية بالنسبة للوظائف العليا (موقعها من اعلى سلطة في الوزارة . أو رئيس مجلس الإدارة . أو مجلس الإدارة ) وهو ما يعني الاستقلالية التي يجب أن تتحقق لإدارة المراجعة الداخلية

- تجميع البيانات بالاعتماد على البيانات التاريخية والكتب والدراسات الأكاديمية. وتقارير التقييم عن نظم الرقابة في اليمن الصادر عن المنظمات الدولية. ومشروع المراجعة الداخلية. والخبرة العملية.

- الدراسة المكتبية وتحليل الوثائق. ويبحث في موضوع أهمية المراجعة الداخلية بالتالي ينطبق على جميع وحدات الخدمة العامة المركزية والمحلية - لان قرار المراجعة الداخلية يستهدف جميع تلك الوحدات.

- ستقتصر الدراسة على تحديد وظائف المراجعة الداخلية في شقيها المالي والإداري والمعايير المتصلة بها متضمناً التحليل والوصف للبيانات والتقارير التاريخية والميدانية التي قدمتها الشركة الاستشارية المنفذة لمشروع المراجعة الداخلية في اليمن. ولن يتطرق إلى التحليل الكمي والأساليب الإحصائية

### الدراسات السابقة :

تم تكوين صورة حول موضوع الدراسة من خلال:

**الرقابة الداخلية - مدخل نظري تطبيقي د/ محمد سمير الصبان وآخرون ١٩٩٦م :**

- ركزت تلك الدراسة بأسلوب أكاديمي على :
- مفهوم الرقابة الداخلية والمعايير المتصلة بها ومتطلبات تصميم نظام رقابي فعال بالاستناد إلى دراسات غربية وإلى تعريف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي.
  - مفهوم ووظائف المراجعة الداخلية وعلاقة المراجع الداخلي بالمراجع الخارجي مع عرض لأهم معايير المراجعة الدولية .
  - الاستخلاص من ذلك إن معايير المراجعة خاصة فيما يتعلق بالسلوك المهنية للمراجع الداخلي تنظم الجوانب السلوكية التي يجب أن تتوفر في المراجع أو عند أداء وظائف المراجعة الداخلية وبالتالي تصلح بتطبيقها على المراجعة الداخلية بالقطاع الحكومي.

- لم يعرض الكتاب أية نماذج أو مفاهيم للرقابة والمراجعة الداخلية في القطاع الحكومي باعتبار الرقابة والمراجعة الداخلية قابلة للتطبيق في القطاع الخاص والحكومي ومسألة الفروق بينها ليست جوهرية - رغم إن مفهوم المال العام يختلف عن مفهوم المال الخاص وبنفس النسق المحاسبة المطبقة في القطاع الخاص





- اليمن وتبني معايير للمراجعة الداخلية.
٢. الهيكل الإداري والتنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية.
٣. المعوقات التي ستواجه إدارة المراجعة الداخلية من وجهة نظر الباحث سوء على المستوى المركزي والمحلي.

## رابعاً: الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة

### المبحث الأول : الرقابة الداخلية أولاً

نهدف في هذا المبحث إلى عرض شامل للرقابة الداخلية من حيث المنهجية العلمية والمعايير الدولية في تصميم نظام رقابي يتسم بالفعالية والكفاءة . باعتباره أهم الأسس التي من خلالها يتحقق لإدارة المراجعة الداخلية الوجود والفعالية وبدون نظام للرقابة الداخلية يصعب التأكيد بالقول إن أية وحدة حكومية أو قطاع خاص لديها أو تدعم وظيفة المراجعة الداخلية . إلى طبيعة نظام الرقابة في اليمن بشكل عام . ونظام الرقابة الداخلية في إطار الإصلاحات المالية في وزارة المالية . والإصلاحات الإدارية في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومن خلال هذا المبحث فانه يمهّد لنا استعراض مفهوم ووظائف المراجعة الداخلية في المبحث الثالث . وما يمكن أن تحققه المراجعة الداخلية من نجاحات للإصلاحات المالية والإدارية في اليمن .

### مقدمة :

لماذا الرقابة الداخلية المحدد الأول للمراجعة الداخلية ؟ سؤال ارتأينا عرضه في المقدمة لسببين :

**الأول :** لأن المراجعة الداخلية احد أدوات الرقابة الداخلية .

**الثاني:** بدون نظام للرقابة الداخلية لا وجود للمراجعة الداخلية.

أما لماذا نظام للرقابة الداخلية الإجابة ببساطة لأنه احد عناصر العمليات الإدارية المتمثلة بالتخطيط . والتنظيم . والتوجيه . والرقابة . والتي تتفاعل مع بعضها بالتالي فان الرقابة تؤثر وتتأثر بالعناصر الأخرى بل هناك ارتباط وثيق بين التخطيط والرقابة .

ومع التطورات الحديثة في علم الإدارة والذي جاء مع متطلبات الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتصنيعية والمالية وكذلك في المجالات العسكرية وعلوم الفضاء جميعها لا تستغني عن عناصر الإدارة الأربعة السابقة . ونجم عن اتساع حجم وتعدد فروع الشركات والمنشآت وتعدد المالكين والمساهمين في رؤوس الأموال خاصة مع (انفصال الملكية عن إدارة المشروعات أدى إلى تطور مفهوم الرقابة ...) (١) .

فان الحاجة للحفاظ على أموال المساهمين . وتزويد الإدارة العليا بالبيانات المالية والإدارية التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة تمكن الشركة أو المؤسسة من الاستمرار والمنافسة

في الأسواق . وتحميها من مخاطر الفشل . والإفلاس وتعرض أموال المساهمين للضياع . إلى جانب حاجة المساهمين لمعرفة الأوضاع المالية عن الشركة وأسهمهم . ثم حاجة الضرائب للبيانات المالية عن الشركات لتحديد مقدار الضرائب المستحقة عن الأرباح السنوية لتلك الشركات . كل ذلك تعتبر عوامل تفرض وجود نظام رقابي يتسم بالفعالية والكفاءة وبقدر كون الرقابة الداخلية تمثل الوسيلة وليس الغاية بحد ذاتها في تحقيق الأهداف . فان حدود المراجعة الخارجية لن تستطيع الوصول إلى الانحرافات والغش عادة تكون بسيطة في ظل وجود دور فعال للمراجعة الداخلية (" الرقابة الداخلية الجيدة تمنع وقوع الكثير من الاختلاسات بأكثر مما يكتشفه المراجعون الأكفاء") (٢).

وقد جاء الاهتمام بالرقابة الداخلية اثر الدرس الذي استوعبته قواعد المراجعة الدولية من انهيار اكبر الشركات العالمية - شركة انرون الأمريكية - والتي امتد نشاطها في مختلف دول العالم . حيث اتضح إن أسباب ذلك ضعف نظام الرقابة الداخلية في الشركة إلى جانب عدم جودة المراجعة الداخلية لدى مكتب المراجعة ( مكتب ارثر اندرسن ) الذي كان يتولى مراجعة وإعداد القوائم المالية للشركة العملاقة . والقيام بالمراجعة الداخلية في آن واحد . وكذا تقديم استشارات كبيرة . الدرس ذلك استخلص منه أمران:

**الأول:** ضعف النظام الرقابي في الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى مليار دولار في العام .

**الثاني :** الجانب الأخلاقي لمكتب المراجعة الذي مارس ثلاث وظائف في آن واحد وهي المراجعة الداخلية . والمراجعة الخارجية . وتقديمه للخدمات الاستشارية الهائلة .

إذا الحاجة إلى نظام رقابة داخلية جيد متصل بشركات القطاع الخاص . وما مدى حاجة القطاع العام إلى تصميم نظام رقابي فعال وكفاء . هذا ما سيتم وصفه وتحليله لاحقاً.

**أهمية نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للإدارة العامة :**

- لأن الإدارة العامة تسير نشاطها من خلال السياسات والإجراءات والأنشطة المتصلة بالأجهزة الحكومية التي تدار بأموال عامة يدفعها المواطن .
- لا يمكن أن تقوم السلطة التشريعية بدورها في ظل انعدام أفضل الأنظمة الرقابية القائمة في الجهاز الحكومي .
- القيم الأخلاقية والسلوكية الواجب تعزيزها لدى الموظفين الحكوميين وأصبح الاهتمام بتلك القيم في العمليات الإدارية والمالية ("مبررة نظراً لزيادة التركيز على تلك الجوانب الأخلاقية وعلى ضرورة من تتبع الغش والفساد في القطاع العام") (٣).
- يتطلب إدارة المال العام الحرص والعناية والفعالية وأكد على ذلك ما تضمنته



الرقابة الداخلية (عملية متكاملة يتم تنفيذها بواسطة إدارة الوحدة والعاملين بها، ويتم تصميمها للتعامل مع المخاطر، ولتقديم تأكيد معقول أنه بتنفيذ رسالة الوحدة فإنه يتم تحقيق الأهداف العامة التالية :

١. تنفيذ العمليات المنظمة، الأخلاقية، الاقتصادية، الكفاءة والفعالية.
٢. تحقيق التزامات المساءلة /المحاسبة .
٣. الالتزام بالقوانين واللوائح المناسبة.
٤. حماية الموارد ضد الخسارة وسوء الاستخدام و التلغ).

**من التعريفات الثلاثة السابقة فإنها تتوحد حول شمولية الرقابة للجوانب المالية والإدارية وبصورة عامة فإن الرقابة الداخلية:**

- منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الوحدة (الإدارة، والموظفين).
  - جزء من أنشطة وإجراءات الوحدة ويجب ألا تؤدي لتحمل أعباء تكاليف إضافية .
  - عملية ديناميكية ومستمرة.
  - تعزيز الجوانب الأخلاقية وتحقيق الاقتصادية والفعالية والكفاءة.
  - حماية الأموال، وصيانة الأصول، والمخزون من التلغ، والسرقة، والضياع.
  - تعزيز المساءلة والمحاسبة، وتحقيق الشفافية للبيانات والمعلومات.
  - ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح.
- في كل الأحوال - كما سبق القول - إن الرقابة الداخلية (تقدم تأكيد معقول ومناسب للإدارة عن مستوى تحقيق الأهداف العامة) INTOSAI ويجب أثناء تصميم نظام الرقابة الداخلية مراعاة أن يتحقق من منفعة تزيد من التكاليف المرتبطة بتصميم النظام الرقابي.

## ثانياً : أهمية الرقابة الداخلية :

لا يقتصر أهمية الرقابة الداخلية عند اهتمام الإدارة فقط، فإن تعدد المستفيدين والذي يشمل أطراف داخلية (الموظفين، مجالس الإدارة، المراجع الداخلي) وأطراف خارجية (المواطنين، المساهمين، الضرائب، المراجع الخارجي) تحتاج للرقابة الداخلية، وبإيجاز نعرض اهتمامات الأطراف الأكثر تأثيراً لإيجاد نظام للرقابة الداخلية يتصف بالفعالية والكفاءة :

### ١. بالنسبة للإدارة:

تسعى الإدارة من خلال نظام الرقابة تقديم تأكيد على صحة السياسات والإجراءات والضوابط المتبعة، وإعطاء تأكيد بسلامة القوائم المالية والمحاسبية تدعم سياساتها المتبعة وتمنح ثقة الآخرين بالمؤسسة وسياسة الإدارة وأنها تتجه إلى تحقيق الأهداف وتسعى لحماية المال العام من الغش والضياع والتلاعب .

### ٢. بالنسبة للجمهور (العامة):

أهمية المال العام لا يقتصر على إدارته بل

مقدمة معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام الصادرة عن (الانتوساي) \* بالقول "الموارد في القطاع العام تشتمل على أموال عامة ويحتاج استخدامها - بغرض تحقيق المصلحة العامة - إلى عناية خاصة بحيث يتم التركيز على الحماية والمحافظة على تلك الموارد".

- إن مركات الحكم الجيد ( الرشيد) والتي تضمنتها وثيقة السياسات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في:
- المشاركة - الشفافية - المساءلة -
- الفعالية - العدالة - تعزيز سيادة القانون.
- وجميعها متصلة بشكل وآخر بضرورة تصميم أنظمة للرقابة الداخلية على مستوى النظام السياسي، والحكومي الإداري وفي مختلف السلطات، إلى جانب المنظمات الشبه حكومية ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية.
- تغير دور الدولة، والاتجاه بتبني إصلاح الإدارة العامة (إعادة هندسة الإدارة العامة) وفق مفهوم الحكم الجيد، والاهتمام بالعنصر البشري - رأس المال البشري - وتعزيز دور السلطات الرسمية التشريعية والقضائية والتنفيذية ومشاركة الموظفين في صنع القرار، وعند التنفيذ والتقييم عززت من الاهتمام بإعادة صياغة القواعد المتصلة بالرقابة الداخلية في القطاع العام، ومع التزام أجهزة الرقابة العليا للمراجعة والمحاسبة في الدول الأعضاء بذلك، وجهت بضرورة الاهتمام بالرقابة الداخلية في بلدانها.

## الفرع الأول : مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها :

### أولاً : المفهوم :

أخذ مفهوم الرقابة يتطور مع تطور علم الإدارة وتوسع النشاط في المؤسسات، وقبل ذلك كان ينظر للرقابة باعتبارها الضبط الداخلي وكان مقتصرًا على المراجعة الحسابية، والحفاظ على المخزون، وأضحى مفهوم الرقابة أوسع وشامل للجوانب المالية والإدارية وتقييم الأداء فكان التعريف الصادر عن (COSO) \* للرقابة الداخلية ( بأنها مجموعة السياسات والإجراءات المصممة لإمداد الإدارة بتأكيد معقول بأن الوحدة محل المراجعة تحقق أهدافها).

بينما عرف مجمع المحاسبين والمراجعين الأمريكيين بالقول (إن الرقابة الداخلية تتكون من الخريطة التنظيمية، وكل الطرق المعاونة والمقاييس المستخدمة داخل الوحدة لحماية الأصول واختبار مدى دقة البيانات المحاسبية ودرجة الوثوق فيها وتحقيق الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية).

(٤)

ومن طرف آخر فقد عرفت الـ (INTOSAI)



تحمل مسئولية إنفاذه بجدارة وفعالية . وأدت التغيرات الدولية بتعزيز نظام الحكم الرشيد وحق المواطنين بالرقابة ومساءلة الحكومة والموظفين العموميين عن تصرفاتهم بقباله أزدباد الوعي لدى العامة ("أصبحت المطالبة بتقرير المساءلة العامة على الأفراد أو الوحدات التي تدير موارد عامة أكثر وضوحاً بحيث أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد عملية المساءلة وإدارتها بفعالية ") (٥).

### ٣. بالنسبة لسلطة التشريعية والجهات الرقابية الحكومية :

وجود نظام كفاء للرقابة الداخلية يتسم بالوضوح والفعالية يعزز من مصداقية نتائج النشاط ومستوى الأداء في الأجهزة الحكومية . وتساعد على عملية المراجعة الخارجية وفق قواعد وإجراءات واضحة بعيداً عن الغموض الذي قد يواجهه المراجع الخارجي وتضمن تقريره بتحفظات عديدة . ومن ثم عدم القدرة على تحديد المسؤولية التي يترتب عنها المساءلة والمحاسبة عن أية تلاعب أو غش وفساد قد يحدث .

فان وضوح الصلاحيات والمسئوليات وتفويض السلطة في إطار هيكل تنظيمي يحدد الاختصاصات والمهام للإدارات العامة والوحدات التابعة لها داخل وحدات الخدمة العامة يخدم الفئات الثلاث . ويعبر عن سلامة التخطيط والوسائل والإجراءات التنفيذية المتبعة .

### الفرع الثاني : مقومات نظام الرقابة :

إن الإقرار بوجود نظام للرقابة الداخلية حتى فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المنظمة لمهام واختصاصات وحدات الخدمة العامة وان وجدت بها هياكل تنظيمية توضح السلطات والتصرفات الإدارية للتقسيمات الإدارية في كل وحدة عامة لم يعد كافياً وفي ظل انتهاز برنامج الإصلاحات المالية والإدارية وإخضاع الأنشطة الحكومية ومستوى الأداء لمؤشرات ومقاييس دولية يتم ربطها بمعدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة في مقدمتها مكافحة الفقر فان إصلاح الإدارة العامة يأتي في مقدمتها خلق أنظمة رقابية يحكم على فعاليتها وكفاءتها مدى توفر المقومات - والتي تمثل قواعد دولية - وتوحد رؤى المتخصصين في المجالات الإدارية والمالية والمحاسبية حول أهم المقومات الواجب توفرها في الأنظمة الرقابية سواء في مؤسسات وشركات القطاع الخاص أو وحدات الخدمة العامة وتركز في:

#### ١. توفر البيئة المناسبة :

توفر القاعدة المتينة لنظام الرقابة الداخلية يأتي من توفير البيئة المناسبة ووجود الدافع الحقيقي والقوي لدى الحكومة والقيادات في الوزارات والمؤسسات بأهمية الرقابة الداخلية والذي يعطي بدوره انطباعاً لدى الموظفين

التفاعل مع القيادات العليا لخلق نظام رقابي فعال وكفاء . فان مسئولية وضع النظام يقع على عاتق الإدارة العليا وحدها . وعلى العكس من ذلك عدم اهتمام وحرص الحكومة وقيادات الوزارات والمؤسسات العامة بنظام الرقابة الداخلية يوجد مناخ إداري وتنظيمي سيئ ولن تخلق البيئة الرقابية من تلقاء نفسها فهي تتطلب توفر عوامل عدة تشمل (١):

- **الاستقامة والقيم الأخلاقية:** تعتبر منتجاً للمعايير الأخلاقية والسلوكية بالوحدة.
- **الالتزام بالصلاحيات :** تتضمن - الصلاحيات في المعرفة والمهارة الضرورية لتنفيذ الأفراد للهام المكلفين بها . وتضيف الانتوساي (يجب على المديرين والعاملين المحافظة على مستوى الكفاءة الذي يسمح لهم بفهم أهمية تطوير وتنفيذ . والاحتفاظ بنظام رقابة جيد وأداء مهامهم لانجاز أهداف الرقابة الداخلية العامة وتحقيق رسالة المنظمة).
- **فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل :** استعداد الإدارة لتحمل المخاطر الكبيرة . وتحقيق المنفعة من الأنفاق وإعداد الخطط وتحديد الانحرافات . وتوجد قواعد الانتوساي هنا على أن تعكس فلسفة الإدارة وأسلوب تشغيلها تعزيز القيم الأخلاقية (فعلى سبيل المثال يعتبر إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية مؤشر قوي على إن الإدارة تهتم بالرقابة الداخلية) عن قواعد الانتوساي
- **هيكل تنظيمي كفاء:** والذي يحدد ملامح الإدارة من حيث سلطاتها ومسئولياتها والقواعد الإدارية . المالية . والمحاسبية . ووضع قواعد مناسبة للمساءلة والمحاسبة وتفويض الصلاحيات.
- **سياسة وممارسة الموارد البشرية:** طرق التعيين . والتدريب . والتقييم . والترقية . والمكافآت تعزز من أيجاد موظفين أكفاً قادرين على تحمل المسئولية والثوق بهم.

#### ٢. تقدير المخاطر :

اهتمت به لجنة إعداد قواعد الرقابة في القطاع العام - الحكومي - المنبثقة عن الانتوساي . وكان من ضمن التعديلات التي أدخلت إلى جانب قواعد الأخلاق والقيم السلوكية . والهدف منه ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم نظام الرقابة الداخلية مراعاة درء المخاطر وتلافيها والتقليل منها حيث هناك مخاطر يصعب التخلص منها فيتم تحويلها أو التكيف معها في أدنى حدودها ففي حالة الفاقد الطبيعي والمرتبط بالمواد الأولية القابلة للتبخر توضع الإجراءات المناسبة عند تصميم نظام الرقابة الداخلية للحد من الكميات المتبخرة . وهنا عند تصميم النظام يجب ألا تكون تكلفته أعلى من قيمة العائد المتحقق.

#### ٣. الأنشطة الرقابية :



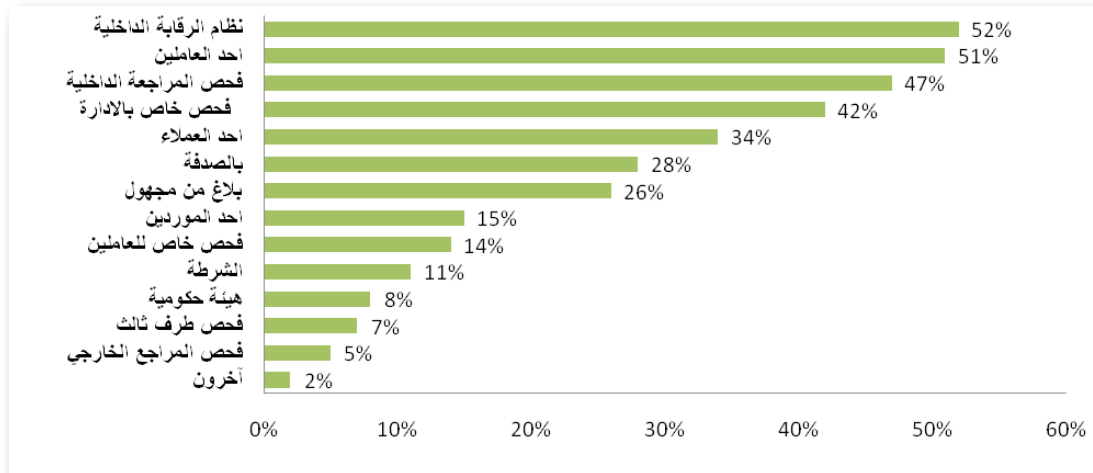


السياسات والإجراءات والتصرفات المالية والإدارية على مستوى الوحدة من قبل الإدارة والموظفين .

٣. إن أهداف أنظمة الرقابة الداخلية استجابتها ("إلى هدفين : الأول هو المساعدة في الوظيفة المالية والمحاسبية للحكومة . أما الثاني: فهو المساعدة في إدارة الحكومة وبصورة جوهرية أدائها وأنشطتها التشغيلية") (٨).

٤. إن حالات اكتشاف الغش تعود بشكل رئيسي لفعالية وجودة نظام الرقابة الداخلية وحسب التحليل الذي قدمها - آلفين أرينز وزميله في كتابهما المراجعة مدخل متكامل - يظهر نسبة ٥٢٪ في اكتشاف الغش يكون بفضل نظام الرقابة الداخلية ثم تأتي الوسائل الأخرى . وكون هدف البحث وصف وتحليل الرقابة والمراجعة الداخلية نعيد عرض التحليل :

### وسائل كشف الغش ونسبة كل منها



### يلاحظ أن:

- توفر المقومات لنظام الرقابة الداخلية .
- الثقافة التنظيمية للإدارة والعاملين عن أهمية نظام الرقابة الداخلية . وتعزيز الأخلاق الوظيفية و القيم والسلوكيات .
- الاهتمام بوجود إدارة للمراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية . و ضمن الهيكل التنظيمي .
- جميعها عوامل رئيسية في اكتشاف الغش . وتوفر الجهد والوقت في عمل المراجع الخارجي عند مراجعته وفحصه لنظام الرقابة الداخلية . والعمليات المالية والمحاسبية .

### الفرع الثالث: أنواع الرقابة الداخلية :

تداول الكثير من المسميات تعبر عن تعدد أنواع الرقابة مثل الرقابة التحليلية .و المحاسبية . ورقابة الجودة . ورقابة الموارد البشرية . ورقابة المخزون بينما جميعها تندرج ضمن نوعين

السياسات والإجراءات التي تقوم فيه الإدارة إلى جانب سياساتها في خلق مقومات الرقابة الداخلية الأخرى ويتفرع من أنشطة الرقابة :

- تحديد الصلاحيات والواجبات .
- نظام فصل للوظائف .
- تحديد مصدر الأمرين بالصرف وتوجيه الأوامر .
- طرق التسجيل والترحيل في السجلات والدفاتر .
- طرق الرقابة على الأصول والمراجعة على الأداء .

### ٤. المعلومات والاتصال :

("أشار المعيار الأمريكي (SAS ٧٨) إلى أن نظام المعلومات الملائم يهدف إلى إضفاء الثقة في التقارير المالية، والذي يتضمن النظام الأساسي، ويتكون من طرق وسجلات لتحديد وتجميع وتحليل وتصنيف وتسجيل وإشهار معاملات المنشأة مع المحافظة على الأصول والالتزامات ذات العلاقة. والاتصال يتضمن التزويد بفهم

واضح عن الأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية") (٧) .

### ٥. المتابعة ومراقبة الأداء:

تعبير عن متابعة تنفيذ نظام الرقابة الداخلية وتحقيقه للأهداف المخطط لها . ومراقبة الأداء عن مستوى التنفيذ من خلال المراجعة الداخلية وتقرير مدى حاجة النظام الرقابي للتعديل أو التطوير بما يتواءم مع المتغيرات للبيئتين الداخلية والخارجية . ويعتبر هذا العنصر عملية مستمرة متعددة النشاطات .

### ونستخلص من مقومات الرقابة الداخلية :

١. إن تصميم نظام الرقابة الداخلية يتصف بالكفاءة والفعالية يقع على عاتق الإدارة العليا يراعى فيه اكتمال جميع العناصر .
٢. درجة فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية يظل محدوداً بسبب تدخل العنصر البشري وتحكمه في النظام ومع ذلك يسعى من خلال الرقابة الداخلية تقديم التزامات وتأكيدات بجودة وسلامة



بها وتعزيزها بين الموظفين في كافة وحدات الإدارة العامة .

## ٢. الرقابة من حيث مكوناتها :

حسب تعريف الانتوساي لنظام الرقابة ، والتغيرات التي طرأت على طبيعة إدارة الحكم في القطاع العام والانتقال من التعريف التقليدي لنظام الرقابة الداخلية - سيق عرض تعريف الرقابة لداخلية - فان تطورات الإدارة العامة استهدفت التركيز على تقييم الأداء والبرامج والاستراتيجيات وهي من أولويات أهداف المراجعة الداخلية ، لذا من الضرورة وجود نظام للرقابة يغطي تلك الجوانب حتى نفهم دور المراجعة الداخلية ومعظم الدراسات الحديثة اقتصررت الرقابة الداخلية على نوعين - كما سبق الإشارة في بداية الفرع - وهي الرقابة المالية ، والرقابة التشغيلية - وذلك التحديد يتفق مع توجهات البحث حيث :

أ - **الرقابة المالية** : تشمل الجوانب المحاسبية (تصميم النظم المحاسبية، والسجلات والدفاتر والقيود الدفترية وإعداد الحسابات الدفترية والسوية). كما تشمل الجوانب المالية من قوائم موازنات تخطيطية وأرصدة بنكية واسهم وسندات إلى جانب شمولها للتفرعات الأخرى للرقابة مثل : رقابة المخزون ، والرقابة على الأصول الثابتة ، ونظام الإهلاك والتأمين على الأصول والممتلكات وحماية النقدية والرقابة على النفقات وعلى الموارد .

ب - **الرقابة التشغيلية** : وتشمل الرقابة الإدارية ورقابة الأداء لتحقيق الفعالية والكفاءة لتحقيق الأهداف والبرامج للوحدات العامة فإنها تتضمن القواعد الأخلاقية والسلوكية ، وإدارة الموارد البشرية ، وتصميم هياكل تنظيمية تتسم بالمرونة والفعالية وحدود واضحة للمسؤوليات والصلاحيات ، وتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة الحكومية . وللغائدة التي ستتحقق عن استعراض المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق الإصلاحات المالية والإدارية

نستعرض أنواع الرقابة من حيث المكونات من منظورين :

الأول: من منظور التخصص في مجال المحاسبة والمراجعة من خلال مقومات النظام الرقابي يوضحه الشكل في الصفحة التالية <sup>(١١)</sup>

رئيسيين للرقابة هما الرقابة المالية (تشمل الرقابة المحاسبية ومكوناتها) والرقابة التشغيلية ( وتشمل الرقابة الإدارية ، ورقابة الأداء) وكون محتويات البحث تتضمن كل من الرقابة والمراجعة الداخلية فان الأولى - كما سبق الإشارة - فإنها تعبر عن مجموعات السياسات والإجراءات والأنشطة التي تمارسها الإدارة والموظفين في الجوانب المالية والإدارية ، بينما الثانية تعتبر أداة تقييمية لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من ثم الحاجة إلى استعراض أنواع الرقابة تعتبر مكملة لمكونات البحث والفروع المتصلة به ، وتتفرع أنواع الرقابة من حيث الممارسة ، والطرق الرقابية إلى :

## ١. الرقابة من حيث الممارسة:

ويقصد بها الجهات الحكومية ( السلطات ) الرقابية فقد ذكرها د. موفق حديد محمد <sup>(٩)</sup> باعتبارها أنواع الرقابة إلى ثلاث :

أ - **الرقابة السياسية** : وتتمثل في ممارسة (البرلمان ، الأحزاب السياسية ، والرأي العام ومنظومة المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام) وتختلف قوة دورها في ممارسة الرقابة على السياسات والأنشطة الحكومية وتقييم مستوى التنفيذ حسب طبيعة نظام الحكم والتشريعات والقوانين التي تمنحها الدور الرقابي فقد يعطى لها دور رقابي واسع ولكنها لعوامل داخلية مرتبطة بتكويناتها وكوادرها وحضورها الواسع يكون دورها ضعيف في ممارسة دورها الرقابي .

ب - **الرقابة القضائية** : يتوقف دورها على حماية الالتزام بالتشريعات والقوانين من قبل السلطة التنفيذية ، وحماية الموظفين والإداريين من التعسف الذي قد يطلهم لأسباب إدارية أو متصلة بأدائهم لوظائفهم العامة فان السلطة التشريعية (تهدف إلى احترام الإدارة العامة للقوانين من اجل حماية حقوق الأفراد وحررياتهم من مظاهر التعسف في الممارسة الإدارية ) . <sup>(١٠)</sup>

ج - **الرقابة الإدارية** : تمارسها الإدارة العامة (الحكومة) على نفسها وتعتبر رقابة ذاتية بحيث تقدم الحكومة تأكيد على سلامة سياساتها وإجراءاتها ومخرجاتها من نتائج مالية ، ومحاسبية ، وإدارية وعن سلامة وجودة الهيكل التنظيمي للحكومة والوزارات والمؤسسات التنفيذية ، وعن قيمها التنظيمية والأخلاقية والسلوكية والالتزام

## مكونات نظام الرقابة

### الجانب الإداري

- هيكل تنظيمي كفاء.
- مجموعة من العاملين الأكفاء
- معايير أداء سليمة.
- مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول.
- قسم المراجعة الداخلية.

### الجانب المحاسبي

- الدليل المحاسبي .
- الدورة المستندية .
- المجموعة الدفترية.
- الوسائل الالكترونية المستخدمة.
- الجرد الفعلي للأصول.
- الموازنات التخطيطية.
- أنظمة التكاليف المعيارية
- ونظم تكاليف الأنشطة.

## الهوامش والمراجع:

- ١- د. فتحي رزق السوافير وآخرين - الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ص ١١.
- ٢- مدخل متكامل الجزء الأول ص ٣٧٧ Alvin A.Arens & James Lobbbeck المراجعة
- ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الديسبي دار المريخ للنشر - المملكة العربية السعودية - الرياض .
- ٣- نسخة مترجمة من معايير الرقابة الداخلية للقطاع العام الصادرة عن (الانتوساي) من ضمن وثائق مشروع المراجعة الداخلية اليمني .
- \* الانتوساي (ANTOSAI) اختصاراً للمنظمة العليا لأجهزة الرقابة والمراجعة العليا .
- Coso : committee of sponsoring organizations of the treadway \*commission
- ٤- د. محمد سمير الصبان وآخرون - الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي ١٩٩٦م الدار الجامعية - الإسكندرية ص ٢٤
- ٥- قواعد الرقابة المالية عن الانتوساي ترجمة أ.د. طارق الساطي - مستشار ديوان المحاسبة بالإمارات ١٩٩٧م الفقرة ج - ٦ .
- ٦ - Alvin A. Arens & James K. Loebbeck المراجعة مدخل متكامل ت: ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الديسبي ص ٣٨٢: ٣٨٩.
- ٧ - عن المعايير السعودية للرقابة الداخلية - الجزء المتعلق بمعياري الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية.
- ٨- إدارة التعاون الفني للتنمية - الأمم المتحدة - تطبيق المراجعة الحكومية في الدول النامية : ترجمة محمد عبد الرحيم محمود ص ٤٨.
- ٩- د. موفق حديد محمد - الإدارة العامة - هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية ٢٠٠٤م ص ١٨٨، ١٨٩.
- ١٠- المرجع السابق ص ١٨٨
- ١١- د. فتحي رزق السوافيري وآخرون - الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية ص ٦٦.
- ١٢ مرجع سابق ٦

الثاني : من منظور المراجع الخارجي (قواعد الرقابة المالية الصادرة عن لجنة قواعد الرقابة المالية بالمنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية) (١٧):

- الفقرة (٣٨) إن النطاق الكامل للرقابة المالية الحكومية يتضمن الرقابة المالية النظامية ورقابة الأداء
- الفقرة (٣٩) من القواعد حددت مكونات الرقابة النظامية في :
- الشهادة المتعلقة بالمساءلة المالية للوحدات التي تكون عرضة للمساءلة وتحتوي فحص وتقديم السجلات المالية.
- الشهادة المتعلقة بالمساءلة المالية للإدارة الحكومية ككل.
- الرقابة المالية على النظم والعمليات ويضمن تقديم مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة النافذة.
- الرقابة المالية على وظائف الرقابة الداخلية للرقابة المالية الداخلية.
- إعداد التقارير بشأن أية مسائل أخرى [تظهر] نتيجة القيام بالرقابة المالية أو تتعلق بها والتي ترى الهيئة العليا للرقابة المالية [أجهزة الرقابة الحكومية] أنه لا بد من الكشف عنها.
- الفقرة (٤٠) مفهوم رقابة الأداء : إنها تهتم بمراقبة اقتصاد التوفير، والكفاءة، والفعالية وتتضمن:
- الرقابة على مدى مراعاة التوفير في الأنشطة الإدارية وفقاً للمبادئ والممارسات الإدارية السليمة والسياسات الإدارية.
- مراقبة مدى كفاءة الانتفاع بالموارد البشرية والمالية وغيرها متضمنة فحص نظم المعلومات ومقاييس الأداء ومتابعة الترتيبات والإجراءات المتبعة من قبل الوحدات الخاضعة للرقابة المالية لمعالجة أوجه نقص أو عيوب محددة.
- مراقبة الأداء فيما يتعلق بتحقيق أهداف الوحدة المراقبة . ومراقبة النتائج الفعلية للأنشطة مقارنة بنتائجها المستهدفة .
- ونستنتج مما سبق إن كلا المنظوران يصبان في بوتقة واحدة هي الرقابة الداخلية الشاملة أكانت مالية أو محاسبية أو إدارية . ورقابة الاستراتيجيات والبرامج ووسائل تقييم النتائج مقارنة بالأهداف.
- ونكون بالفرع الثالث حاولنا تقديم وصف تحليلي للرقابة الداخلية . ومن خلاله ننتقل إلى طبيعة النظام الرقابي المالي والإداري في اليمن مع انتهاج برنامج الإصلاحات المالية والإدارية .



# أزمة دبي المالية هل هي امتداد لازمة المالية العالمية

أعداد / سعد احمد الورد

إن إمارة دبي عاشت لسنوات في رخاء وسط سيولة مالية مرتفعة في ظل قفزتها الاقتصادية الهائلة، وتطلعات السوق العالمية لها، حتى باتت قبلة الأنظار العالمية، وارتفعت تدفق ثروات الدول والمناطق النفطية المجاورة إليها ورجال الأعمال والمصارف في نيويورك الذين كانوا يعتمدون المضاربة لتحقيق أرباح سريعة وان هذا النمو المتسارع للبلاد أحدث بعض التخبط، وينظر الخبراء إلى إن الاقتصاد الإماراتي من المحتمل إن يتأثر بشكل مباشر بسبب الأزمة المالية التي تعصف بالعالم وتصيب الأركان الأساسية لنموها. وقد تم الاعتماد في البحث علي تقسيمه إلي جزين الأول يتحدث عن بداية ظهور الأزمة ومن أين بدأت والثاني عن تأثير دول الخليج وخاصة إمارة دبي.

## أولاً: بداية الأزمة المالية وأسبابها:-

لا شك أن الأزمة الحالية التي يمر بهاء العالم بغربه وشرقه وعصفت بأغنيائه قبل فقرائه، مثلت الموضوع الأهم في الإعلام مسمومة ومقرئه ومرئية، والحديث الأكثر تداولاً في المقاهي والمجالس وأماكن العمل وحتى الجلسات العائلية المسائية في مختلف بقاع العالم، وذلك مرده أن هذه الأزمة على قدر من الضخامة لم يشهدها أحد من الأحياء إلا من تجاوز التسعين من العمر ولا زال يعي ما يدور حوله، ولكن كيف بدأت هذه الأزمة ولماذا أخذت هذه الأبعاد وإلا ما ستؤول في النهاية؟ حسبما هو معلن، فإن الأزمة بدأت كازمة قروض عقارية في الولايات المتحدة نتيجة التوسع في الإقراض العقاري والاستهلاكي وعجز أصحاب هذه القروض عن سدادها مما أدى إلى عجز البنوك المقرضة بدورها عن الإيفاء بالتزاماتها إلى أن وصلت إلى أزمة شاملة لكامل النظام المصرفي امتدت آثارها إلى أنظمة مصرفية أخرى في دول العالم بسبب الترابط بينها إما بسبب الاستثمار في أو إقراض البنوك الأمريكية المتمثلة التي بدأ بعضها في الانهيار مثل بنك ليتمان براذرز أو الاندماج لتجنب الانهيار مثل ميريل لنش الأمر الذي تسبب في أزمة ثقة متبادلة بين البنوك أدت إلى إحجام البنوك عن إقراض بعضها البعض وكذلك أزمة ثقة من قبل المودعين والمستثمرين في هذه البنوك مما سبب بدوره أزمة سيولة أدت ارتفاع تكاليف الاقتراض الذي يعتبر شريان الحياة للإقتصادات المعاصرة ومن ثم انخفاض الاستهلاك والاستثمار وارتفاع البطالة ودخول الكثير من الإقتصادات في حالة من الركود - يتنبأ معظم المراقبين أن تستمر لأكثر من سنين؛ ولكن هل المسألة بهذه البساطة؟ قد يكون المعروف والمعلن عن هذه الأزمة ما هو إلا أعراض الأزمة وليس الأسباب الكامنة وراءها، إذ أن أسباب الأزمة وجذورها قد تكون أعمق من ذلك، وأن التصور أنها - أي الأزمة - بدأت في التشكل في السنوات الأخيرة قد يكون تبسيطاً مخللاً لأسباب الأزمة ومن ثم أبعادها. إذ أن أزمة بهذا الحجم كان لابد أن تأخذ وقتاً طويلاً في التشكل تمر من خلاله بمراحل عدة:

## ١- المرحلة الأولى:

يمكن الرجوع إلى أوائل السبعينات لتحديد بداية الأزمة ولإيجاد البذرة الأولى لها والتي لم تخرج بصورتها النهائية البشعة إلا بعد قرابة ٣٥ سنة (ثلث قرن). إذ تمثلت بداية الأزمة في إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتوقف عن دفع قيمة الدولار ذهباً، مما يعني أن القيمة الشرائية للدولار لا تستمد قوتها من احتياط الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب وإنما تستمد قوتها من ملاءة الخزنة الأمريكية التي تعتمد بشكل أساسي على قوة الاقتصاد الأمريكي، وهو ما أخذ في التآكل شيئاً فشيئاً من ذلك الوقت إلى وقتنا الحاضر.

## ٢- المرحلة الثانية

من مراحل تشكل هذه الأزمة: بدأت في بداية الثمانينات عندما

قررت الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية خفض القيود التشريعية على مختلف قطاعات الاقتصاد ومنها القطاع المالي والمصرفي اعتقاداً منهم بأن هذه القطاعات أقدر وأدرى على تنظيم نفسها من المشرعين والسياسيين الجالسين في الكونغرس الأمريكي أو في مجلس العموم البريطاني، مما يضمن زيادة كفاءة وأداء هذه القطاعات وتقليل التكلفة على النشاطات الاقتصادية المكونة لها (أي الرقابة الذاتية). وهذا يعني منح الشركات العاملة في هذه القطاعات سلطة التنظيم والتشريع وكذلك سلطة الرقابة الذاتية على نشاطاتها، وهذا التوجه يعبر عن السمة الأساسية للحكومات اليمينية التي كانت في السلطة آنذاك.

## ٣- المرحلة الثالثة:-

تركزت حول ترسيخ مكانة الولايات المتحدة كملاذ آمن للفوائض المالية والنقدية الناتجة سواء عن مبيعات النفط في أوقات الطفرات أو الفوائض في الميزان التجاري للدول الصناعية الناشئة في جنوب شرق آسيا والصين، مما أدى تدفق الكثير من الاستثمارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وهو ما يفسره -مثلاً- نسبة الدين العام إلى حجم الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل الدين العام ما نسبته ثلثين الناتج القومي الإجمالي والذي بلغ في عام ٢٠٠٧ ما يزيد على ١٤ تريليون دولار. في البداية لم تمثل هذه التدفقات مشكلة لأن معظمها كان يتوجه إلى القطاعات الإنتاجية في أمريكا التي كانت تتمتع بدرجة عالية من التنافسية على المستوى العالمي؛ ولكن مع صعود الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا، بدأت درجة التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالتراجع لصالح دول شرق آسيا والصين. ولكن وبالرغم من ذلك استمرت الفوائض النقدية في التدفق على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وأوروبا بالدرجة الثانية، وذلك لعدم مقدرة اقتصاديات الدول المصدرة لهذه الدول الفوائض النقدية في استيعاب هذا الكم الهائل من الأموال مما شكل معضلة لشركات الاستثمار وإدارة الأصول الأمريكية، وهو ما سبب مشكلة تمثلت في محدودية فرص الاستثمار المجدية في القطاعات الإنتاجية الأمريكية بسبب تناقصيتها لصالح الدول الأخرى.

## ٤- المرحلة الرابعة:

بسبب محدودية فرص الاستثمار المجدية في قطاع الإنتاج، وجدت شركات الاستثمار وإدارة الأصول الأمريكية ضالتها في قطاع التكنولوجيا الناشئ لتسريف واستثمار الفوائض المالية التي تملكها، مما أدى إلى طفرة في هذا القطاع؛ ولكن بسبب استمرار تدفق الاستثمارات على قطاع التكنولوجيا تضخمت أصول الشركات العاملة في هذا القطاع أكثر من قيمتها الحقيقية مما أدى إلى تكون فقاعة عرفت بـ "فقاعة دوت كوم"، dot.com bubble، ما لبثت أن انفجرت في عام ٢٠٠٠ مسببة الكثير من الخسائر في البورصة لشركات الأمريكية والمستثمرين الأجانب على حد سواء.



## ٥- المرحلة الأخيرة:

وهي المرحلة التي بدأت في عام ٢٠٠١ والتي تمثلت في توجه الفوائض المالية إلى قطاعات العقارات والاستهلاك حيث أن الفوائض النقدية التي نشأت عن الطفرة النفطية الثانية في كل من الخليج وروسيا والفوائض النقدية الناتجة عن الصادرات الصينية للدول الغربية والتي استمرت في التدفق على الاقتصاد الأمريكي والتي تم توجيهها بعد انفجار قطاع دوت كوم إلى قطاع العقار الأمريكي والأوروبي، كما أن نسبة عالية منها تم توجيهها لإشباع شهية المستهلك الأمريكي الشرهة، الذي كان ولا يزال ينفق أكثر من قدرته الاقتصادية مما شجع الكثير من البنوك على التوسع في الإقراض بشقيه العقاري والاستهلاكي. في البداية توجهت هذه الأموال إلى المقترضين ذوي التاريخ الائتماني الجيد Prime borrowers ولكن بسبب الزيادة في الأصول المالية ونتيجة لطمع البنوك والشركات الأمريكية مقروناً بضعف الرقابة من وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي، توسعت الكثير من البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم لمقترضين لا يتمتعون بملاءة مالية عالية Sub\_prime borrowers، ولتقليل نسبة المخاطرة قامت هذه البنوك بتجميع هذه القروض الصغيرة عالية المخاطرة في شكل ما يسمى بالمشتقات المالية derivatives وبيعها على بنوك أكبر والتي قامت بدورها بنفس العملية. والجدير بالذكر أن مؤسستي فريدي ماك Freddy Mac وفينيماي Fenny May قامتتا بدور كبير في هذه العملية، إذ قامت الأولى بالتوسع في الإقراض وقامت الثانية بالتوسع في شراء هذه القروض على صور مشتقات مالية، مما أدى إلى انهيارهما واضطرار الحكومة الأمريكية إلى الاستحواذ على جزء كبير من هذه المشتقات المالية التي تملكها في محاولة يائسة لتقليل الخسائر، هذا عدا عن البنوك التجارية وشركات إدارة الأصول التي وجدت نفسها في نهاية الأمر أمام خيارين: إما ولوج باب الإفلاس أو طرق أبواب واشنطن طلباً للمساعدة، وبقية قصة الانهيارات معروفة لدى الجميع والتي لا اعتقد أننا شهدنا الحلقة الأخيرة منها بعد.

هذا فيما يتعلق بحجم المشكلة؛ ولكن ماذا عن مدى اتساعها؟ مما لا شك فيه أن هذه الأزمة هي أزمة مالية واقتصادية عالمية بكل ما تحويه هذه الكلمة من معنى، وهي بذلك تختلف من هذا الجانب عما سبقها من أزمات ضربت هنا وهناك بين الحين والآخر، كالأزمة المالية الأخيرة التي ضربت جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧، والتي رغم حجمها الضخم وتأثيرها على دول شرق آسيا؛ إلا أنها لم ترقى أن تكون أزمة عالمية شاملة رغم تأثيرها على بعض الدول خارج آسيا. وذلك مرده إلى أن الأزمات السابقة باستثناء أزمة سنة ١٩٢٩ الشهيرة "الكساد العظيم" كانت تنشأ في الاقتصاديات التابعة Preferable Economies أي بمعنى الاقتصاديات التي تتأثر بالاقتصاد العالمي وليست "اقتصاديات المركز" Central Economies التي تؤثر في الاقتصاد العالمي أكثر مما تتأثر به والمقصود هنا اقتصاد الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، الذين دون شك يعتبران قلب الاقتصاد العالمي الجديد، الذي يتأثر الاقتصاد العالمي برمته بتأثره، وهو ما نشهده الآن من تحول مشكلة مالية محلية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة عالمية، لم يسلم منها إلا الدول المعزولة بفعل حصار اقتصادي مفروض عليها مثل: كوبا وكوريا الشمالية وإيران وسورية، وهذا لا يعني عدم تأثر هذه الدول بالرغم من عزلتها بهذه الأزمة ولو بطريقة غير مباشرة وبدرجة أقل من باقي الدول ذات الاقتصاديات المعولمة. مما يعني أن الأزمة الحالية سوف لن تدر بيت مدر ولا وبر إلا أثرت عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعض النظر عن مدى ارتباط أصحابه أو عزلتهم عن نظام الاقتصاد العالمي. لذلك فإن وقع هذه الأزمة سوف يحس به الجميع غنياً وفقيراً، ابتداء بالمضاربين في بورصة نيويورك مروراً بعمال النفط في سيبيريا، وانتهاء بالمزارعين في قرى الهند المعزولة.

يتوقع الكثير من الخبراء والسياسيين بأن هذه الأزمة لن تمر دون أن يكون لها بصمتها على خارطة الاقتصاد العالمي، بمعنى أن من ضمن النتائج المتعددة لهذه الأزمة هي أنها ستؤدي إلى نقل مركز الاقتصاد العالمي شرقاً أو على الأقل تؤدي إلى نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب، تقوم دولاً مثل الصين والهند وبدرجة أقل روسيا والبرازيل بالمساهمة في رسم معالمه ووضع قوانينه. ربما تكون هذه التوقعات صائبة على المدى الطويل أي ١٥ عاماً أو أكثر؛

ولكن السؤال الذي يثور ويهم الغالبية حسبما يُشاهد: ما الذي سيحدث على المدين القصير والمتوسط؟

مما لا شك فيه أنه على المدى القصير سيمر الاقتصاد العالمي قاطبة في مرحلة حرجة جداً تنسم بعدم الاستقرار الاقتصادي وربما السياسي في بعض الأحيان أو في بعض الدول (خاصة الحكومات الهشة)؛ ولكن ما سمات عدم استقرار هذا وما نصيب الشرق الأوسط منه؟ هذا ما سنعرفه عند مناقشة آثار الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي في الجزء الثاني من هذه المقالة. في معرض استقرارنا لهذه الأزمة يثور التساؤل الآتي: هل الأزمة الحالية هي أزمة تشريعات ورقابة أم أزمة أعمق من ذلك

تضرب في صميم النظرية الرأسمالية؟ بعد ظهور الأزمة المالية وانتشارها، تعالت الأصوات -في الشرق غالباً- معلنة عن فشل النظام الرأسمالي ومنادية بالبديل الطبيعي والمنطقي له ألا وهو النظام الإسلامي، ورغم أن هذه المقولة قد تسعد الكثيرين في العالم العربي والإسلامي، إلا أنها مقولة تحتاج إلى الكثير من التأمل والتدبر والنظر، حيث أنه من المنطقي وقبل البحث واقتراح البدائل يجب إثبات قصور أو فساد النظام الحالي، إذ أن حدوث الأزمة بمعزل عن عوامل أخرى لا يكفي بالقول بسقوط النظام الرأسمالي وأن الأزمة الأخيرة ما هي إلا المسمار الأخير في نعشه. مما لا شك فيه أن النظام الرأسمالي على مدى تاريخه الممتد لأكثر من مائتي عام قد مرت عليه الكثير من الأزمات التي لا شك قد نالت منه؛ ولكن لم تصب منه مقتلاً، وهذا يشكل أهم دفع أنصار هذا النظام الذي -حسبما يزعمون- يخرج من كل أزمة أقوى مما كان عليه بسبب وجود ما يسمى «آلية التصحيح الذاتية» Self-correcting Mechanism، والذي يعتبرونها من أقوى صفاته وسر بقاءه؛ ولكن يمكن الرد على هذه الدفوع بأن الأزمة الحالية وإن لم تستطع أن تنهي النظام الرأسمالي حتى الآن، إلا أنه لا يمكن القول جزمًا بأن النظام قد نجا منها حتى الآن، وهو ما ستبديه القادم من الأيام. كما أن المقولة بأن النظام الرأسمالي يخرج من الأزمة أقوى مما كان مسألة فيها نظر: إذ أن النظام الذي يخرج بعد كل أزمة وإن كان يسمى «نظاماً رأسمالي» إلا أن النظام الناشئ بعد كل أزمة يختلف إلى حد كبير عن النظام السائد قبل الأزمة إذ أن النظام الرأسمالي الذي عرّفه آدم سميث Adam Smith -الذي يعد الأب الروحي للنظام الرأسمالي- يختلف إلى حد بعيد عن النظام السائد الآن وإن كان كلاهما يحملان نفس الاسم؛ إذ أن نظام آدم سميث يقوم على قوى السوق (العرض والطلب) دون تدخل أي جهة خارجية سواء كانت حكومية أو غيرها، في حين أن النظام السائد الآن يقوم أساساً على نظرية جون مينارد كينيز John Menard Kennys الذي خالف آدم سميث في مقولة أن السوق قادرة على تصحيح نفسها بنفسها دون تدخل الحكومة، إذ رأى من خلال نظريته التي تحمل اسمه «النظرية الكثرية» أن الحكومة يجب أن تقوم بدور فاعل في توجيه واستقرار الاقتصاد من خلال أدوات متعددة مثل الضرائب والإنفاق العام والسياسة النقدية والتي تقوم عليها معظم الأنظمة الرأسمالية الحديثة.

هذا بالإضافة إلى أنه يمكن القول بأن الأزمة الحالية هي نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي وليست بسبب قصور الرقابة والتشريعات كما يعتقد الكثيرون. إذ أن النظرية الرأسمالية تقوم في الأساس على أن قوى السوق (العرض والطلب) هي المحدد للاستغلال الأمثل للموارد في العملية الإنتاجية، بمعنى أن قوى العرض والطلب هي التي تحدد الطرق المثلى لاستثمار عوامل الإنتاج من رأس المال وعمالة والدافع وراء هذه القوى هي سعي المنتجين لتعظيم أرباحهم (Profit) من العملية الإنتاجية قدر الإمكان وسعي المستهلكين تعظيم منفعتهم (Utility) من العملية الاستهلاكية قدر الإمكان، كما أن النظرية الرأسمالية تقوم كذلك على أن العائد عادة ما يرتبط بدرجة المخاطرة، فكلما زادت درجة المخاطرة وجب ذلك أن يكون العائد مرتفعاً وهو يمثل أحد سمات القانون الطبيعي وهو ما عبرت عنه القاعدة الشرعية «لُغْم بِالْغُرم».

وبربط الفكرتين السابقتين معاً يتبين لنا أنه من الطبيعي توجه الاستثمارات -خاصة في حالات الوفرة وفي ظل قصور الرقابة القانونية والأخلاقية- إلى النشاطات الاقتصادية عالية العائد ومن ثم المخاطرة والتي تكون عادة ذات قيمة مضافة منخفضة على الاقتصاد. مثال ذلك: الاستثمارات في النشاطات المالية كالبورصة على حساب



الاستثمارات ذات القيم المضافة العالية كالأستثمارات في قطاع الزراعة وهو ما يؤكد أزمة الغذاء العالمية التي سبقت الأزمة المالية، إذ أن بالرغم من الوفرة المالية الكبيرة فإن الاستثمارات في القطاع الزراعي في تراجع مستمر لصالح الاستثمارات في الأصول المالية عالية المخاطرة والعائد، وهو ما يؤدي في النهاية إلى نشوء فقاعة سرعان ما تنفجر ويكفي القول في هذا المقام أن الفرق بين الأصول الحقيقية للاقتصاد العالمي تبلغ ٤٠ تريليون دولار في حين أن الأصول المالية والنقدية العالمية تزيد على ١٤٠ تريليون دولار بمعنى أنه يوجد ما يقارب ١٠٠ تريليون دولار من الأصول النقدية لا تدعمها أي أصول حقيقية، بمعنى أنها مجرد أرقام ما تلبث أن تتبخر في حالة حدوث أزمة ثقة كما في الأزمة الحالية، وللغرض أن يتصور بمقارنة الأرقام المشار إليها مدى حجم الأزمة وعمقها وما يمكن أن تؤدي إليه، علماً بأن الخسائر المالية المعلنة حتى الآن لا تتجاوز ٢ تريليون دولار بمعنى أنه يوجد ٩٨ تريليون دولار عرصة للتبخر في أي لحظة وهو ما ستكشف عنه الأيام القادمة وما الحديث عن محدودية الأزمة سواء على المستوى المحلي أو العالمي إلا أضغاث أحلام أو حديث سياسة .

### ثانياً :- تأثير دول الخليج وخاصة اماره دبي

بعد محاولة فهم وتحديد حجم وأبعاد واتجاه الأزمة المالية على المستوى الدولي، يشور مجدداً تساؤلاً آخر: عن كيفية ومدى تأثير هذه الأزمة على اقتصاديات دول الخليج عموماً ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص. وللمحاولة فهم مدى تأثير الأزمة وكيفية، لابد لنا أن نعرف مدى ارتباط اقتصاد هذه المنطقة بالاقتصاد العالمي، إذ من غير المنطقي أن تتأثر الاقتصاديات التي ترتبط ببعضها البعض والاقتصاد العالمي بالأزمة بنفس درجة التأثير التي قد تتأثر بها اقتصاداً أخرى أقل ارتباطاً، فالاقتصاد مثل إيران وسوريا والسودان وكوريا الشمالية كما سبق أن تمت الإشارة إليه، التي تعاني بصورة أو أخرى من عزلة سوف لن تتأثر حتماً بنفس درجة تأثير اقتصاديات معلومة مثل الصين ودول شرق آسيا ودول الخليج، وذلك لارتباطها الوثيق واعتمادها على ما يسمى باقتصاديات المركز في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، التي كانت مهد ومصدر هذه الأزمة العالمية

ومما لا شك فيه أن الاقتصاديات الخليجية تعتبر من أكثر اقتصاديات الأطراف عولمة وارتباطاً بالاقتصاد العالمي وهذا الارتباط له عدة أوجه منها:

**أولاً:** أن اقتصادات الخليج دون استثناء - وإن كان بدرجات متفاوتة- تطبق النظام الرأسمالي أو نظام اقتصاد السوق الحر الذي يقوم فيه القطاع الخاص من شركات وتجارت بتوفير السلع والخدمات المختلفة في حين تكتفي الحكومة بدور المشرع والمراقب.

**ثانياً:** تعتمد اقتصاديات دول الخليج على الاقتصاد العالمي بشكل كبير في تصريف صادراتها سواء من المواد الخام كالنفط أو من السلع الوسيطة كمنتجات البتر وكيماويات كما تعتمد عليه بشكل أكبر في توفير احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة وكذلك العمالة الماهرة وغير الماهرة للعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي .

**ثالثاً:** تعتمد دول الخليج على الأسواق الدولية لاستثمار الفوائض المالية الناتجة عن مبيعات النفط في أوقات الطفرات.

**رابعاً:** أسواق المال المحلية والأنظمة المصرفية من أكثر الأسواق والنظم انفتاحاً على نظيراتها الدولية وهو ما يمكن التأكيد عليه من قلة القيود على الاستثمار في أسواق المال المحلية وكذلك من قلة القيود إن لم يكن انعدامها على التحويلات المصرفية الداخلة والخارجة مما سهل في كثير من الأحيان من دخول الأموال الساخنة وأحياناً الأموال غير النظيف (إي ذات المصدر غير القانوني).

خامساً: أن بعض الدول الخليجية اعتمدت الاستثمارات والتدفقات النقدية الأجنبية وأحياناً القروض الخارجية لإقامة الكثير من المشروعات العقارية ومشاريع البنية التحتية.

وبما أن الاقتصادات الخليجية من أكثر الاقتصادات الشرق أوسطية ارتباطاً بالاقتصاد العالمي فمن الطبيعي أن تكون من أكثرها وأسرعها تأثراً بالأزمة المالية التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية شاملة مع دخول معظم الاقتصاديات المتقدمة

في مرحلة انكماش سرعان ما تحولت إلى ركود ضرب مختلف القطاعات الإنتاجية ، لكن يجب التنبيه إلى أن دول الخليج وأن جمع بينهما التأثير الكبير بالأزمة المالية إلا أنها كانت متفاوتة في درجة وسرعة وعمق هذا التأثير وذلك مرده إلى تفاوتها في درجات وصور الارتباط بالنظام العالمي التي ذكرت آنفاً ، ففيما يتعلق باعتماد دول الخليج على السوق العالمي لتصريف النفط والغاز والبتر وكيماويات والتراجع الكبير الذي شهدته أسعار هذه السلع التي تشكل غالبية صادرات دول الخليج نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تراجع الإنتاج الصناعي للدول الصناعية السبع الكبرى بسبب انحدار مستوى الطلب عليها فقد أؤدي هذا التراجع في الطلب على النفط ومن ثم عوائده التي تشكل المكون الرئيسي في ميزانيات دول الخليج إلى اضطرابها إما إلى تأجيل الكثير من مشاريع التنمية التي لم يكتمل معظمها أو السحب من الإحتياطيات النقدية التي تراكمت خلال فترة طفرة الأسعار التي وصلت في أقصاها إلى ١٤٧ دولار للبرميل وقد يتفاوت تأثيرات هذا التراجع في أسعار النفط على دول الخليج وذلك مرده إلى أمران الأول تفاوت نسبة مساهمة مبيعات النفط في موازنة كل دولة إذ تبلغ أعلى هذه النسب ٩٠٪ وأدناها ٦٠٪ وبمعدل عام يبلغ ٧٠٪ وهو معدل عالي يؤكد استمرار اعتماد دول الخليج على مبيعات النفط بالرغم من محاولات تنويع مصادر الدخل والأمر الثاني هو أن معدل سعر التوازن في حساب الميزانيات أي مستوى السعر المتوقع الذي على أساسه تم وضع الموازنة العامة يختلف من دول لدولة وهو يتراوح بين ٧٥ دولار في السعودية و٣٥ دولار في دولة الإمارات وهذا يعني أن السعودية ستتأثر بصورة كبيرة إذا انخفض معدل سعر البرميل السنوي عن ٧٥ دولار في أن دولة الإمارات لن تتأثر بل وستحقق فائض في الميزانية إذا بقي معدل السعر فوق ٤٠ دولار . وبالنسبة للاستثمارات الخليجية الخارجية فمن المعروف أن دول الخليج تملك استثمارات ضخمة في السوق الأمريكية والأوروبية من خلال صناديق سيادية وهيئات استثمار حكومية وتوزع هذه الاستثمارات بين سندات الخزانة الأمريكية وأصول عقارية وأصول في شركات وودائع في بنوك وتنوع كذلك من حيث قابلية التسييل إلى أصول سائلة كالودائع في البنوك الأمريكية والأوروبية وشبه سائلة كسندات الخزانة الحكومية وحصص في الشركات المختلفة وكذلك من حيث نسبة المخاطرة والعائد إلى أصول عالية المخاطرة والعائد وأصول مخفضة المخاطرة والعائد ، والجدير بالذكر أن سندات الخزانة الأمريكية هي في العادة المفضلة لهيئات الاستثمار الخليجية وهي عادة تكون منخفضة العائد والمخاطرة وعلى درجة معتدلة من قابلية التسييل وتعتمد درجة تأثير هذه الصناديق بالأزمة المالية على سياسة إدارة المخاطر لدى هذه الصناديق التي تتبع سياسات مختلفة من حيث درجة المخاطرة التي تتحملها وهيئة الاستثمارات السعودية مثلاً دائماً ما تكون متحفظة في استثماراتها في حين أن الصناديق السيادية الخليجية الأخرى عادة ما تتبع سياسات استثمارية أكثر جرأة وتتحمل نسبة مخاطرة أعلى في سبيل تحقيق عوائد أكبر وهو ما يفسره النسب متفاوتة في الخسائر التي تكبدها هذه الصناديق ، والجدير بالذكر في هذا المقام أن المعلومات المتوفرة عن أصول هذه الصناديق وجهات استثماراتها غير متوفرة بسبب درجة السرية التي تحيط بعملياتها !!! لكن تشير بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي و دوتشيه بنك إلى أن هذه الصناديق السيادية الخليجية التي تبلغ أصولها حسب تقرير لـ ”دوتشيه بنك“ ما بين ١.٢ و ١.٥ تريليون دولار قد خسرت ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من أصولها سواء في صورة خسائر مباشرة محققة أو خسائر غير محققة (أي خسائر دفترية) أي أن خسائر الاستثمارات الخليجية الخارجية قد بلغت بسبب الأزمة ما يزيد على ٤٨٠ مليار دولار، وفيما يتعلق بأسواق المال الخليجية والنظم المصرفية فإن هذه الأسواق والنظم وإن كانت في مجملها تعتبر من أكثر النظم انفتاحاً على الاقتصاد العالمي وارتباطاً بأسواق المال العالمية إلا أنها مرة أخرى تتفاوت في درجة انفتاحها وارتباطها مع النظام المالي العالمي المريض ، فالأنظمة المصرفية السعودية والكويتية -مثلاً- تعتبر أقل انفتاحاً من مثيلاتها في دول الإمارات والبحرين وقطر وهو ما يفسر تفاوت درجات تأثير النظم المصرفية والبورصات الخليجية ، وفي





النامية والمتقدمة للتعامل مع هذه الأزمة ولكن هذا في المحصلة يعتمد على تضافر جهودها في وضع رؤية موحدة وواضحة في تحديد الأولويات والإجراءات للخروج السريع من هذه الأزمة وبأقل الخسائر

#### الخلاصة:-

أولاً: أن الأزمة الحالية ليست وليدة الساعة ولا اليوم ولا حتى السنة بل هي أزمة أخذت ما يربو على الثلاثة عقود في التشكل والنمو قبل أن تظهر بصورتها وحجمها الحالي ثانياً: أن الأزمة -من وجهة نظر عدد ليس بالقليل من الاقتصاديين- ليست أزمة تشريعات وأنظمة رقابية فشلت في تحقيق الأهداف الذي من أجلها أنشأت بل هي أزمة نظام فشل بعد عقود ومحاولات إصلاح عديدة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والكفاءة السياسية والعدالة الجماعية ومن ثم السلم الأهلي

ثالثاً: أن العاصفة التي أثارها الأزمة الحالية لم تبلغ مداها بعد وأن آثارها لن تقتصر على الساحة الاقتصادية الدولية بل قد تتعداها إلى الساحة السياسية والأمنية في صورة اضطرابات داخلية وصراعات إقليمية ودولية قد تأخذ شكل الحروب التجارية أو حتى النزاعات المسلحة رابعاً: أن اقتصادات الخليج دون استثناء -وإن كان بدرجات متفاوتة- تطبق النظام الرأسمالي أو نظام اقتصاد السوق الحر.

خامساً: تعتمد اقتصاديات دول الخليج على الاقتصاد العالمي بشكل كبير في تصريف صادراتها سواء من المواد الخام كالنفط أو من السلع الوسيطة كمنتجات البتر وكيمويات كما تعتمد عليه بشكل أكبر في توفير احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة وكذلك العمالة الماهرة وغير الماهرة للعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي.

سادساً: تعتمد دول الخليج على الأسواق الدولية لاستثمار الفوائض المالية الناتجة عن مبيعات النفط في أوقات الطفرات.

سابعاً: أسواق المال المحلية والأنظمة المصرفية من أكثر الأسواق والنظم انفتاحاً على نظيراتها الدولية وهو ما يمكن التأكيد عليه من قلة القيود على الاستثمار في أسواق المال المحلية وكذلك من قلة القيود إن لم يكن انعدامها على التحويلات المصرفية الداخلة والخارجة مما سهل في كثير من الأحيان من دخول الأموال الساخنة وأحياناً الأموال غير المنظمة (أي ذات المصدر غير القانوني).

ثامناً: أن بعض الدول الخليجية اعتمدت الاستثمارات والتدفقات النقدية الأجنبية وأحياناً القروض الخارجية لإقامة الكثير من المشروعات العقارية ومشاريع البنية التحتية.

#### - المخرج من الأزمة المالية الدولية:

للخروج من الأزمة لابد من إعادة الثقة في الأسواق المالية أولاً من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفر السيولة للجهاز المصرفي، ثم العمل على مستوى دولي لحل الأزمة.

حيث أن الأزمة قد كشفت عن الترابط بين الاقتصاد العالمي ككل فإنه للخروج منها لابد من تكاتف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلع عملات يتم الاتفاق عليها دولياً (أو بوحدة حقوق السحب الخاصة).

أصلاح آليات العمل في مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد إصلاح أسس ومقومات إنشائه للحد من الهيمنة الأمريكية عليه.

معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة.

إيجاد إدارة أفضل للسيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار وذلك باعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية.

#### المصادر:

مقالة في أنت  
للكاتب شاهين  
عمر الفاتحي  
لاحم الناصر  
د.ناصر بن غيث  
شبكة النبأ

دولة الإمارات الذي يعتبر نظامها المصرفي الأكثر انفتاحاً ليس في الخليج بل في العالم النامي كان تأثير الأزمة المالية أكثر عمق وأكثر وضوحاً نتيجة خروج نسبة كبيرة من الأموال الساخنة التي كانت قد دخلت النظام المصرفي ابتداءً من الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ للمضاربة في سوق العقار الذي كان يشهد طفرة غير مسبوقة وكذلك المضاربة على الدرهم إثر سريان شائعات بان حكومة الإمارات بصدد التفكير في فك ارتباط الدرهم بالدولار أو -على الأقل- إعادة تقييمه بعد أن انخفض سعر صرف الدولار مستويات قياسية مقابل العملات الرئيسية مما سبب خسائر كبيرة للاقتصاد الإماراتي الذي يعتمد على الاستيراد لتوفير معظم احتياجاته من السلع وقد قدرت بعض المؤسسات هذه الأموال ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار درهم أي ما نسبته ٢٥ إلى ٣٥٪ من مجموع الودائع في المصارف الإماراتية. وقد سبب سحب هذه الأموال -الذي جاء إثر تصريح الحكومة الإماراتية عدم نيتها فك الارتباط بالدولار وكذلك لتغطية المراكز المالية للمستثمرين الأجانب التي انكشفت نتيجة الأزمة المالية في بلاد المنشأ- فجوة كبيرة بين الودائع والقروض بلغت ٢٢٠ مليار درهم مما عمق مشكلة شح السيولة التي عانت منها المصارف الإماراتية مما دفع المصرف المركزي الإماراتي إلى ضخ ١٢٠ مليار درهم بواقع ٧٠ مليار في صورة ودائع طويلة الأجل و ٥٠ مليار درهم في صورة قروض قصيرة الأجل والتي لم تفلح حتى الآن في سد الفجوة وحل مشكلة شح السيولة بصورة نهائية. إذ لا تزال القروض تفوق الودائع بحوالي ١١٠ مليار درهم وذلك حسب بيانات المصرف المركزي الإماراتي وهو ما يعتبر مشكلة كبيرة تحد من فرص وتطويل الوقت اللازم لتعافي الاقتصاد الإمارات الذي يعاني من ركود في القطاع العقاري الذي قاد مسيرة النمو في الدولة خلال الخمس سنوات الماضية.

أخيراً فإن اعتماد بعض دول الخليج على الاستثمارات الأجنبية والقروض من المؤسسات الدولية لتمويل المشاريع العقارية الكبرى ومشاريع البنية التحتية جعلها أكثر عرضة لسرعة التأثير بتداعيات الأزمة المالية الدولية فعلى سبيل المثال فقد اعتمدت دبي على الاستثمارات الأجنبية وكذلك القروض الخارجية بشكل مفرط لدعم طفرتها العقارية مما جعلها أول وأكثر المتأثرين بالأزمة على مستوى الخليج، إذ بدأت بوادر هذا التأثير في نهاية الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، في حين لم تظهر بوادر التأثير بالأزمة على باقي دول الخليج قبل بداية عام ٢٠٠٩ وبصورة أقل حدة، هذا بالإضافة إلى أن عند حدوث أي أزمة اقتصادية فإن الخط الدفاع الأخير هو الإنفاق الحكومي حيث تركزت الحكومات إلى استخدام الأموال العامة لمساعدة القطاعات المتأثرة عن طريق منح القروض أو زيادة الإنفاق لدعم الاستهلاك ومن ثم تحريك عجلة النمو مرة أخرى، وقد أدى توسع الحكومة والشركات العقارية الكبرى في دبي في الاقتراض -مقروناً بانفتاح نظامها المصرفي وكذلك التوسع في الإقراض المحلي- إلى جعلها أقل قدرة على التعامل مع تأثيرات الأزمة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيث أنها تعاني من محدودية الموارد المالية نتيجة تراكم الديون التي بلغت في مجملها ما يزيد على ١٢٠ مليار دولار -حسب بيانات غرفة تجارة دبي- وهو مبلغ كبير إذا ما أخذنا في الحسبان حجم اقتصاد دبي الصغير نسبياً، ولكن ما يحسب لدولة الإمارات هو تحرك الحكومة الاتحادية لعلاج الخلل في النظام المصرفي بضمانها أموال المودعين في المصارف المحلية بواقع ١٠٠٪ ولمدة ثلاث سنوات وكذلك دعمها للنظام المصرفي عن طريق وزارة المالية والمصرف المركزي بمبلغ ١٢٠ مليار درهم وكذلك إنقاذ شركتي أملاك وتمويل مما منع انهيار النظام المصرفي الذي من المفترض أنه حتمياً لولا هذا التدخل الذي جاء في الوقت المناسب، وكذلك منحها مبلغ ٢٠ مليار دولار لحكومة دبي للإيفاء بالتزاماتها تجاه الجهات المقرضة بعد فشلها في إعادة جدولة أو إعادة تمويل ديونها الحالية في ٢٠٠٩ والتي تقدر بـ ١٨ مليار دولار.

في النهاية تجب التنويه أنه وبالرغم من أن دول الخليج تعتبر من أكثر الدول تأثراً -بعد أوروبا والولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا- بتداعيات الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة فإنها -بفضل الفوائض المالية الكبيرة التي تراكمت خلال الطفرة النفطية- تعتبر في موقف أفضل من غيرها من الدول



الاستمرارا لخير الوحدة ومنجزاتها العظيمة



747.6 مليار ريال تكلفة 4300

مشروع في عموم المحافظات عطاء

العيد الـ 20 للجمهورية اليمنية ←





## \* انجازات علاقة ومشاريع إستراتيجية عنوان النهوض التنموي الشامل في عهد الوحدة المباركة

بتكلفة ٤٨.٦ مليار ريال ، والمهرة ٥٢ مشروعاً بتكلفة ٢.٢ مليار ريال والحديدة ١٢٩ مشروعاً بتكلفة ٢٢.٤ مليار ريال ، وذمار ١٤١ مشروعاً بتكلفة ٦.٣ مليار ريال ، وصنعاء ٤٩ مشروعاً بتكلفة ٣.١ مليار ريال ، والمحويت ٨٣ مشروعاً بتكلفة ٤ مليار ريال ، وحجة ٢٥١ مشروعاً بتكلفة ٨.٨ مليار ريال ، وصعدة ٦٥ مشروعاً بتكلفة ١.٧ مليار ريال ، والجوف ٤٨ مشروعاً بتكلفة ١.١ مليار ريال ، ومأرب ٦٦ مشروعاً بتكلفة ٦١.٩ مليار ريال ، وعمران ١٢٥ مشروعاً بتكلفة ٧.٨ مليار ريال ، والضالع ١٦٥ مشروعاً بتكلفة ٣.٩ مليار ريال ، وريمة ٣٧ مشروعاً بتكلفة ٨.٩ مليار ريال .

أما مشاريع وضع حجر الأساس فهي في أمانة العاصمة ٨٢ مشروعاً بتكلفة ٦٣.٧ مليار ريال ، وعدن ٥٥ مشروعاً بتكلفة ١٣.٣ مليار ريال ، وتعز ١٢٨ مشروعاً بتكلفة ١٥٩ مليار ريال ، ولحج ٤٥ مشروعاً بتكلفة ٣.٣ مليار ريال ، وإب ١٥٢ مشروعاً بتكلفة ٦.٨ مليار ريال ، وأبين ١١١ مشروعاً بتكلفة ١٠ مليار ريال ، والبيضاء ٥٦ مشروعاً بتكلفة ٥.٤ مليار ريال وشبوة ١٣١ مشروعاً بتكلفة ٧.٩ مليار ريال أما مشاريع حجر الأساس في حضرموت فتبلغ ١٠٠ مشروعاً قيمتها ٦.٧ مليار ريال ، وفي المهرة ٣٨ مشروعاً بتكلفة ١.٢ مليار ريال ، والحديدة ١٩٢ مشروعاً قيمتها ٢٦.٢ مليار ريال ، وذمار ١٤١ مشروعاً بتكلفة ٧.٦ مليار ريال ، وصنعاء ٥٣ مشروعاً بتكلفة ٦.٥ مليار ريال ، والمحويت ٤٤ مشروعاً قيمتها ٢.٣ مليار ريال ، وحجة ١٩٦ مشروعاً قيمتها ١٢.١ مليار ريال ، وصعدة ٦٣ مشروعاً بتكلفة ١.٥ مليار ريال ، والجوف ١٦ مشروعاً قيمتها ٤٩.٤ مليار ريال ، ومأرب ١٧ مشروعاً قيمتها ٩.٧ مليار ريال ، وعمران ١٢٣ مشروعاً بتكلفة ٨ مليار ريال ، والضالع ١٥٠ مشروعاً بتكلفة ٤ مليار ريال ، وريمة ٥٢ مشروعاً بتكلفة ١.٩ مليار ريال .

### تراكم المنجزات

وتأتي هذه المشاريع لتضاف الى المشاريع المنجزة على مدى عشرين عاماً وتراكم النهوض التنموي الشامل لليمن في مختلف المجالات ولا تزال المسيرة متواصلة لتحقيق المزيد من الانجازات في ظل الوحدة المباركة والقيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله

قبل أيام أشعلت الجمهورية اليمنية شمعتها الحادية والعشرون من عمرها المديد بعد ان أنهت عشرون عاماً من العطاء والانجاز لتبدأ عاماً جديداً وثاباً نحو المستقبل الأفضل وسنوات وعقود من النهوض التنموي الشامل في مختلف المجالات .

ويعد العقدين الماضيين من عمر الوحدة اليمنية المباركة التي أشرق نورها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م زاخرين بالانجازات في مختلف القطاعات وكل ذلك بفضل السياسة الحكيمة التي تنتهجها القيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والرؤية المستشرقة للمستقبل والإرادة الصلبة في تحقيق الأهداف المنشودة في نمو وتطور اليمن واستغلال قدراته وإمكانياته في سبيل نهضته الشاملة . و تواصل لعطاء الوحدة المباركة وخيرها المضطرد شهد العيد الوطني الـ ٢٠ للجمهورية اليمنية افتتاح ووضع حجر الأساس لحوالي ٤٣٠٠ مشروعاً تزيد تكلفتها عن ٧٤٧.٦ مليار ريال ..

وبلغت المشاريع التي افتتحت ٢٣٤٥ مشروعاً بتكلفة إجمالية ٣٨٩ مليار ٨٨ مليون و ٣٥٠ ألف ريال موزعة على ٢١ محافظة بما فيها أمانة العاصمة فيما كان وضع حجر الأساس لحوالي ١٩٥٥ مشروعاً في مختلف المحافظات بقيمة إجمالية ٣٥٨ ملياراً و ٦٠٨ مليون و ٢٢٢ ألف ريال وهي تغطي نحو ١٧ مجالاً وقطاعاً خديماً وتنمويا تشمل الزراعة والأسماك والكهرباء والمياه والبيئة والنفط والمعادن والطرق وتحسين المدن والإسكان والنقل ، وأيضاً الاتصالات وتقنية المعلومات والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتعليم والصحة العامة والسكان والشؤون الاجتماعية والعمل والتعليم الفني والتدريب المهني والثقافة والسياحة والاستثمار ..

وتتضمن قائمة افتتاح المشاريع بأمانة العاصمة ٩٣ مشروعاً بتكلفة ٨٥.٤ مليار ريال ، وعدن ٥٢ مشروعاً بتكلفة ٧.٣ مليار ريال ، وتعز ٢١٠ مشروعاً بتكلفة ٤٣.٤ مليار ريال ، ولحج ١١٣ مشروعاً بتكلفة ٣.٦ مليار ريال ، وإب ١٣٤ مشروعاً بتكلفة ١٠.٧ مليار ريال ، وأبين ٦١ مشروعاً بتكلفة ٤٦.٨ مليار ريال ، والبيضاء ١٢٨ مشروعاً بتكلفة ٣.٧ مليار ريال ، وشبوة ١٦٤ مشروعاً بتكلفة ٦.٥ مليار ريال ، وحضرموت ١٦٩ مشروعاً







## 30 في المائة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي ونحو 70 في المائة في الإيرادات و90 في المائة من إجمالي الصادرات

أي ان أكثر من ٨٠ بالمائة من الاحواض الرسوبية وهي المناطق المؤهلة لتكوين وتراكم النفط ما تزال مناطق غير مكتشفة، كما ان بعض الحقول الإنتاجية لم تصل بعد الى مستوى الذروة.

وبلغ عدد الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج عشر شركات تعمل في القطاعات الإنتاجية و١٧ شركة تعمل في القطاعات الاستكشافية فيما بلغ عدد الشركات العاملة في مجال الخدمات النفطية ٥١ شركة .

وتطور مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣٠ بالمائة، وأكثر من ٧٠ بالمائة مساهمة بالإيرادات العامة للدولة ، وأكثر من ٩٠ بالمائة من إجمالي الصادرات ما جعله القطاع الأهم في تمويل برامج التنمية، وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية.

وتشير تقارير وزارة النفط والمعادن إلى أن عدد الآبار المحفورة ارتفع من ٢٠٠ بئر قبل إعادة تحقيق الوحدة الى ألفين و٧٢ بئر حتى إبريل الماضي منها ١٥٤ بئر تطويرية، فيما بلغ عدد اتفاقيات المشاركة في الإنتاج ٨٨ اتفاقية .

ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات إنتاج النفط الخام من ٦٩ مليون برميل عام ١٩٩٠م بمعدل ١٧٩ر١٨٩ برميل يوميا لتصل إلى أعلى معدل انتاج في العام ٢٠٠١م بمعدل ٤٣٨ ألف و٥٠١ برميل يوميا، فيما بلغ الإنتاج خلال العام الماضي ١٠٣ مليون و٥٠٠ ألف برميل وبمعدل يومي ٢٨٣ ألف و٤٧٢ برميل ، في حين ارتفعت حصة الحكومة من قيمة صادرات النفط خلال الربع الاول من العام الجاري إلى ٦٦٥ مليون دولار مقارنة مع ٢٥٤ مليون دولار خلال الفترة المقابلة من ٢٠٠٩م.

وارتفع إجمالي صادرات النفط الخام الخارجية من ٢٤ مليون و ٢٣٠ ألف برميل بقيمة ٥٣٠ مليون و ٤٠٩ آلاف دولار في العام ١٩٩٠م إلى ٣٠ مليون و ٨٥٨ ألف برميل في العام ٢٠٠٩م بقيمة مليار و ٩٠٠ مليون دولار. ووقعت وزارة النفط مؤخرا على سبع اتفاقيات تتضمن

صالح رئيس الجمهورية .

وسنحاول هنا اعطاء صورة بانورامية عن المنجزات على مدى العشرين عاما الماضية ولتكن البداية من قطاع النفط كونه يظل المورد الاستراتيجي الأول واهم رافد للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل واعدية الأراضي اليمنية بامتلاك احتياطات نفطية لم تستغل وأخرى لم تطلها الاستكشافات وفقا لمعطيات علمية.

وفي احدث اعلان لوزارة النفط والمعادن أكدت على لسان الوزير امير العيدروس ظهور نتائج مشجعة لاكتشافات نفطية وغازية خلال العام الجاري في عدد من القطاعات الاستكشافية سيتم الاعلان عنها في وقت قريب. ومثل إعادة تحقيق وحدة اليمن في العام ١٩٩٠م بداية العصر الذهبي لقطاع النفط ، حيث تسارعت عمليات الاستكشافات وأعمال التنقيب واستقطاب كبريات الشركات النفطية التي حققت اكتشافات متلاحقة.

وبلغة الأرقام فان اليمن يمتلك ١٠٠ قطاع نفطي منها ١٢ قطاع إنتاجي و ٣٨ قطاع استكشافي و ٤٩ قطاعا مفتوح إضافة إلى قطاع قيد المصادقة، وذلك بفضل عملية تطوير وتحديث خارطة القطاعات النفطية حسب النشاطات والمعطيات الجيولوجية والمعلومات الجيوفيزيائية مقارنة بـ ٥٦ قطاع في العام ١٩٦٠م، فيما يقدر مخزون اليمن الاحتياطي من النفط ١٠ر٩ مليار برميل.

وتحتل مناطق الامتياز للاستكشافات النفطية مساحة شاسعة من اليمن في اليابسة والمناطق المغمورة .ويؤكد وزير النفط والمعادن امير العيدروس / كما ذكرت وكالة الانباء اليمنية سبأ / ان مستقبل اليمن النفطي واعد ومبشر وما يتم انتاجه حاليا من النفط من حوضين رسوبيين فقط من إجمالي ١٣ حوض رسوبي في اليمن.

ولفت إلى أن مساحة المناطق الاستكشافية تمثل ٣١ بالمائة من المساحة الاجمالية والقطاعات الإنتاجية تمثل حوالي ٣٦ بالمائة فيما تمثل مساحة المناطق المفتوحة حوالي ٦٤ر٥ بالمائة ومساحة ارا ٠ بالمائة قيد المصادقة،





## \* مشروع الغاز المسال أحد أكبر المشاريع في العالم وتكلفته 4,5 مليار دولار

ويعد انجاز المشروع تحديا كبيرا تمثل في انشاء خط انبوب رئيس بطول ٣٢٠ كيلو متر من محافظة مارب وصولا الى محطة التسييل عالية التقنية في بلحاف على ساحل البحر العربي وإنشاء ميناء وأسطول نقل للغاز مكون من اربع ناقلات عملاقة وصولا الى التصدير.

وبدخول خط الإنتاج الثاني الذي بدأ مطلع ابريل الماضي تصل كمية الانتاج الكلية للمشروع الى ٦٧ مليون طن متري سنويا، وسيتم تصدير نحو ٢٥٠٠ ناقله غاز خلال الخمس والعشرين عاما القادمة بمعدل يتراوح بين ١٠٠ الى ١٠٥ ناقلات كل عام.

وسيساهم المشروع في ردد الإيرادات بحوالي ٣٠ - ٥٠ مليار دولار، فضلا عن توفير عشرة الاف فرصة عمل اثناء مرحلة إنشاء محطة التسييل في بلحاف، وحوالي ١٠٥ عامل في مرحلة إنشاء خط الأنابيب.

ويقدر احتياطي الغاز في مارب المخصص للمشروع ٩١٥ تريليون قدم مكعب من الكميات المؤكدة، خصص منها تريليون قدم مكعب للسوق المحلية لإنتاج الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى ٠,٧ تريليون قدم مكعب كميات إضافية محتملة.

وتوقع البنك الدولي ان يساهم مشروع الغاز الطبيعي المسال الى زيادة نسبة النمو في الاقتصاد الوطني الى حوالي ٧,٨٪.

وبحسب تقارير وزارة النفط والمعادن فان إجمالي إنتاج اليمن من الغاز الطبيعي المصاحب بلغ (١٠٤٦ ر) مليون قدم مكعب بمعدل يومي (٢٩ ر) مليون قدم مكعب في ٢٠٠٨م.

وبلغت الكميات المعاد حقنها (٩٦٨٧ ر) مليون قدم مكعب والغاز المستخدم (٢٧٣ ر) مليون قدم مكعب والمنكمش (٢٣٥ ر) مليون قدم مكعب والمحروق (٢٦٣ ر) مليون قدم مكعب، اي ان أكثر من ٩٢٪ من الإنتاج يعاد حقنه و ٢,٤٪ محروق و ٢,٣٦٪ منكمش و ٢,٦٪ مستخدم.

وتشير الإحصائيات ان أكثر من ٩٥٪ من الإنتاج يتم في قطاع مارب كأكبر حقل غازي في اليمن.

وفي هذا الصدد قال وزير النفط والمعادن امير

لأول مرة مبدأ اقتسام إنتاج الغاز واستغلاله وذلك لتحفيز الشركات لاستكشاف الغاز وتطويره، وتعمل الوزارة حاليا على التفاوض مع الشركات النفطية العاملة بشأن إعداد ملاحق لاستغلال واستثمار الغاز ضمن اتفاقيات المشاركة في الإنتاج بهدف تشجيع الشركات على الاستثمار في مجال الغاز.

وتقوم وزارة النفط والمعادن بتحديث وتطوير الخارطة النفطية بشكل مستمر من خلال فتح مناطق جديدة للاستكشاف منها القطاعات البحرية ودخول مناطق التحلي كقطاعات، واعادة تقسيم بعض القطاعات.

وبما أن أحد الأهداف الرئيسية الإستراتيجية في مجال النفط تتمثل في إحداث التوازن المستمر بين الإنتاج والاحتياطي الأمر الذي يؤكد أهمية دور البحث والاستكشاف لتحقيق هذا البعد عن طريق المزيد من الاستكشافات الجديدة، شهد العام ٢٠٠٨ حفر ١٠٧ آبار منها ٢٥ بئرا استكشافيا و ٨٢ بئرا تطويريا بتكلفة ٤٤٢ مليون دولار فيما تخطط وزارة النفط والمعادن لحفر ١٠٢ بئر خلال العام الجاري منها ٢٤ بئر استكشافية و ٧٨ بئر تطويرية.

### الغاز

مثل اطلاق مشروع الغاز الطبيعي المسال اكبر مشروع اقتصادي في تاريخ اليمن المعاصر، نقطة تحول ومحطة فاصلة في مسار الاقتصاد الوطني وبه وضع اليمن اقدامه بنادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.

ويعد المشروع البالغ تكلفته ٤,٥ مليار دولار، أحد افضل مشاريع الغاز التي نفذت خلال الخمس السنوات الماضية على مستوى العالم سواء من حيث التكلفة او فترة الانجاز وبدء الانتاج.

وفي السابع من شهر نوفمبر الماضي قام فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بتدشين تصدير اول شحنة غاز من محطة التسييل في بلحاف، معلنا انشاء منطقة صناعية كبرى في بلحاف تضم الصناعات البتر وكيماويات.







## \* مشروع الغاز المسال سيرفرد الإيرادات بحوالي ( 30 - 50 ) مليار دولار وسيساهم في زيادة النمو الاقتصادي .

والتنمية حيث شهدت كافة القطاعات تحولات نوعية سواء في مجال الطرق أو النقل أو التعليم أو الاستثمار أو الصحة أو المياه والبيئة والزراعة وغيرها من القطاعات .

### النقل

حظي قطاع النقل منذ إعادة تحقيق الوحدة وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بالاهتمام الكبير نظرا لأهميته في التسريع بعملية التنمية وتنشيط التجارة الداخلية .

وشهد النقل البري خلال الـ ٢٠ عاما الماضية توسعا كبيرا في شبكاته الداخلية من خلال ربط مختلف المدن الرئيسية ببعضها البعض وربطها بالمناطق الريفية المتباعدة بشبكة طرق حديثة ومتطورة .

ولعل أبرز ما شهدته هذا المجال هو إصدار قانون النقل البري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٣م الذي جاء لتنظيم عمل النقل البري وفق آليات سليمة تضمن تحقيق الفائدة للجميع .

وتكمن أهمية قانون النقل البري ولوائحه المنظمة في إنهاء احتكار الدولة لهذا القطاع، وهو ما شكل نقلة نوعية أدت إلى تحرير أنشطته وفتح السوق أمام الشركات والمستثمرين للعمل بحرية في هذا المجال وفقا لآلية السوق ومبدأ المنافسة .

كما صدر قرار جمهوري في النصف الثاني من العام قبل الماضي ٢٠٠٨ قضى بإنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري في خطوة تهدف إلى إصلاح وتحسين مستوى الخدمات في مجال النقل البري في اليمن وتحفيز القطاع الخاص على النهوض بهذا المجال وكذا إدارة وتنظيم المنافذ البرية الحدودية لتصبح موانئ برية مشرفة ، وانعكاس ذلك على كافة المجالات والحركة التجارية وانسياب البضائع .

وبلغ عدد الشركات العاملة في مجال النقل البري الدولي ٢٥ شركة نقل ركاب تمارس نشاطها في مجال النقل البري الدولي وأكثر من ثمان شركات تعمل حاليا في مجال النقل البري بين مدن ومحافظات الجمهورية فضلا

العبدروس" ان مشروع الغاز الطبيعي المسال يمثل نموذج لاستيعاب اليمن وقدراته على تنفيذ مشاريع استراتيجية كبيرة بهذا الحجم ويضاف الى رصيد فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية المليء بالإنجازات وعلى رأسها إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي لولاها ما سافرت زخات الغاز من صافر قاطعة ٣٢٠ كيلومتر الى بلحاف لتمخر عباب البحر في خليج عدن نحو شرق اسيا وامريكا واوروبا حاملة في جوفها اسهام اليمن في تزويد العالم بالطاقة النظيفة .

ويملك اليمن العديد من الفرص الاستثمارية في مجال الغاز منها استغلاله كمادة خام للعديد من الصناعات البتروكيمياويات والأسمدة، وإقامة شبكة أنابيب مركزية للغاز الطبيعي لتكون بمثابة أساس لإقامة العديد من الصناعات واستغلاله كوقود للمصانع ووسائل النقل وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، واستخدامه كوقود للطهي.

ويدخل الغاز الطبيعي في الكثير من الصناعات منها الاسمدة والمطاط وبعض الادوية والعقاقير والبروتين الصناعي والمنظفات والاصباغ والراتنجات والمنتجات البلاستيكية والمذيبات وغيرها من الصناعات.

ويتوفر الغاز الطبيعي المسال في اليمن وباحتياطات كبيرة يمكنه من ايجاد صناعات تحويلية خاصة وانه يتمتع بمزايا جيدة يجعل منه مادة خام لكثير من الصناعات البتروكيمياوية ذات المردود الاقتصادي الكبير. ويحتوي الغاز الطبيعي المستخرج من القطاع ١٨ على نسبة عالية من غاز الميثان تقدر بحوالي ٩٣ ٪ ونسبة قليلة من الشوائب الامر الذي يجعله من افضل انواع الغاز المنتج في كثير من الدول.

ويتميز الغاز الطبيعي انه وقود مجدي اقتصاديا واقل ضررا بالبيئة ويعد اسرع مصادر الطاقة الاولية نموا في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولم تقتصر انجازات وطن الـ ٢٢ من مايو على قطاعي النفط والغاز بل شملت مختلف القطاعات الخدمية







## \* 49 مليار أنفقت خلال 20 عاما لتطوير النقل البحري 70 في المائة منه خصص لتطوير ميناء عدن .

ترتيباتها النهائية تمهيداً للبدء منتصف يوليو القادم الأعمال الإنشائية لأعمال التوسعة وتعميق ميناء عدن وتوسعة حوض استدارة السفن وتعميق القناة الملاحية إلى ١٨ متراً من ١٥ متراً حالياً وتوسعتها إلى ٢٤٠ متراً من ١٨٣ متراً ، بكلفة ٤٠ مليون دولار وتحديث أجهزتها . أن مشروع تعميق وتوسيع القناة الملحية الذي يتوقع الانتهاء منه في يناير العام ٢٠١٣م سيتم ميناء عدن من جذب سفن الحاويات العملاقة لخدمة حركة بضائع الترانزيت وسيشكل قفزة نوعية في مجال نشاط الحاويات بما يحقق مردودات مالية اكبر لصالح الميناء . وتعمل وزارة النقل حالياً على وضع الترتيبات لإنشاء موانئ تجارية جديدة ضخمة في عدد من المحافظات الساحلية بكلفة إجمالية تصل إلى قرابة ٤٠٠ مليون دولار وسيتم البدء بتنفيذ تلك الموانئ خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٢ .

ومن أهم تلك الموانئ التي سيتم العمل على إنشائها ميناء حضرموت الجديد بمنطقة بروم ، وإنشاء ميناء خلفوت بمحافظة المهرة الحدودية مع سلطنة عمان وميناء تجاري بار خييل سقطرى وميناء الضبة الصناعي وتطوير وتأهيل ميناء المخا لزيادة طاقته الاستيعابية الخاصة باستقبال ورسو السفن والبواخر التجارية الكبيرة وكذا تنفيذ عمليات التصدير والاستيراد لمختلف أنواع البضائع . وفي ذات الاتجاه وإدراكاً من الحكومة لأهمية قطاع النقل الجوي فقد عملت منذ إعلان الجمهورية الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ على تنمية وتطوير هذا القطاع سواء من خلال تحديث وإعادة تأهيل المطارات اليمنية المحلية منها والدولية ، أو عبر تحديث وتطوير شركة الخطوط الجوية اليمنية التي تعتبر الناقل الوطني لليمن ورفع قدراتها التنافسية في ظل سياسة الأجواء المفتوحة . وفي هذا الإطار تم اتخاذ العديد من الإجراءات أهمها زيادة رأس مال شركة الخطوط الجوية اليمنية ، وإنجاز ٩٠ في المائة من الدراسة الخاصة بالتضخم الوظيفي في الشركة ، إلى جانب انه يجري العمل حالياً على إنشاء شركات مستقلة متخصصة تعمل في مجال تقديم العديد

عن وجود أكثر من ست شركات تعمل في الوقت الراهن في مجال النقل بسيارات الأجرة (الليموزين) و أكثر من ٢٠ مكتب يعمل في مجال نقل البضائع على مستوى الجمهورية .

وفي مجال النقل البحري أكدت الحكومة حرصها على إعادة تطوير وتأهيل مختلف الموانئ البحرية بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويتماشى مع النهوض التنموي الشامل في اليمن في ظل دولة الوحدة المباركة ، وقد بلغ إجمالي ما أنفقته الحكومة لتطوير هذا القطاع الهام منذ عام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠٠٩ م نحو ٤٩ مليار ريال ٧٠ في المائة من هذه التكلفة خصصت لتطوير ميناء عدن .

وبحسب بيانات رسمية صادرة عن وزارة النقل فإن عدد السفن الداخلة إلى الموانئ اليمنية ارتفعت من ٦١٦ ر ٢ ألف سفينة عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٥٤٨ آلاف سفينة في العام الماضي ٢٠٠٩ ، كما ارتفع عدد الحاويات خلال الفترة نفسها من ٢٢٨١٥ ألف حاوية إلى ٦٤٤ ألف حاوية ، كما ارتفع إجمالي عدد السفن السياحية الداخلة إلى الموانئ اليمنية من ٩ سفن إلى ١٦ سفينة في نهاية ٢٠٠٩ ، وبدوره أيضاً ارتفع إجمالي عدد الركاب الواصلين إلى الموانئ اليمنية من ٣٤٨ ألف إلى ٤٦٥ ألف ر ١٢ ألف راكب في ٢٠٠٩ .

وساهم فتح مجال الشحن والتفريغ للقطاع الخاص في الموانئ اليمنية بشكل تنافسي إلى وصول عدد الشركات المنشأة والتي في طريقها لإنشاء إلى (٤٤) شركة مما ينعكس إيجاباً على استيعاب العمالة اليمنية وتأهيلها بشكل منتظم يضمن حقوقهم ويحسن مستوى الخدمة ويساهم بخفض أسعار البضائع .

وتعمل الحكومة حالياً على تنفيذ إجراءات تستهدف تطوير الموانئ الرئيسية في البلاد ، حيث يتم حالياً البدء بإجراءات تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء عدن للحاويات/ تعميق الممر الملاحي لميناء عدن وحوض الاستدارة) ، من خلال تنفيذ خطة توسيع وتعميق القناة الملاحية لميناء عدن بكلفة ٤٠ مليون دولار ، في حين تستكمل شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ المحدودة المشتركة حالياً





## \* ترتيبات لإنشاء عدد من الموانئ التجارية الضخمة في عدد من المحافظات .

هبوط الطائرات ومكونات حقل الطيران و برج المراقبة والمباني التابعة لها". ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ مشروع مطار صنعاء الدولي بكافة مكوناته في منتصف عام ٢٠١٢ .

وفي ذات الإتجاه فإنه سيتم الشروع في تنفيذ مشروع تطوير وتحديث مطار تعز الدولي وفقاً لاتفاقية القرض الموقعة في ابريل العام قبل الماضي ٢٠٠٨ بين اليمن والصندوق العربي بقيمة ١٢٦ مليون دولار . وبحسب مؤشرات نشاط النقل الجوي للعام الماضي فإن عدد المسافرين عبر المطارات الدولية ارتفعت من ١٤٩ر ٧٤٦ ألف راكب في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧١ر ١٠٤٧ مليون راكب في نهاية ٢٠٠٩ م كما ارتفع عدد المسافرين عبر المطارات الداخلية على الخطوط الدولية خلال نفس الفترة من ٣٨١ر ٥٠٧ آلاف راكب إلى ٨٦٩ر ٩٥٤ ألف راكب .

فيما ارتفع عدد المسافرين على الخطوط الداخلية بين المحافظات من ٧٦٨ر ٢٣٩ ألف راكب عام ١٩٩٠ إلى ٣١٧ر ١٧٧ ألف راكب في نهاية ٢٠٠٩ ، وارتفع نسبة النمو في تشغيل شركة الخطوط الجوية اليمنية لعام ٢٠٠٩ بنحو ٨ بالمائة ( لحركة الركاب ونسبة ١٧ بالمائة ) لحركة الشحن .

### الصحة

شهد القطاع الصحي خلال العقدين الماضيين وفي ظل دولة الوحدة نقلة نوعية في مختلف المجالات الصحية الأمر الذي أثمر تحسناً ملحوظاً لجميع مؤشرات الخدمات الصحية ، وأهل اليمن للحصول على شهادات إقرار من المنظمات الدولية الصحية..

وقد تبنت الحكومة سياسة وبرامج لمعالجة المشكلة السكانية أحدثت العديد من التطورات الايجابية على بعض المؤشرات السكانية خلال العشرين سنة الماضية وأظهرتها التعدادات والمسوح المتخصصة ، ويمكن إيجازها في الآتي:

من الخدمات ذات الصلة مثل (شركة التموين الغذائي، شركة الخدمات الأرضية، شركة للصيانة) مع تفرغ الشركة لممارسة نشاط نقل الركاب فقط .

كما صدر قرار مجلس الوزراء لإنشاء وتأسيس شركة مساهمة للنقل الجوي الداخلي هي الأولى من نوعها في اليمن بموجب اتفاقية الشراكة الموقعة مع المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص، وهي إحدى مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية السعودي بواقع (٢٥بالمائة ) لشركة الخطوط الجوية اليمنية ونسبة (٧٥ بالمائة ) للمؤسسة الإسلامية برأسمال يصل إلى (٨٠) مليون دولار. وتم استكمال إجراءات إنشاء شركة السعيدة للنقل الجوي وبدأت الشركة تسيير أول رحلاتها الداخلية في أكتوبر ٢٠٠٨م وتمتلك الشركة أسطول من الطائرات سعة (٧٠) راكب بعدد (٤) طائرات ، ووسعت شركة السعيدة نطاق عملها الداخلي ابتداءً من عام ٢٠٠٩م لتشمل تشغيل العديد من الرحلات الداخلية والإقليمية إلى ست وجهات إقليمية في رحلاتها ثلاث إلى السعودية (المدينة المنورة - الدمام - أبها) إلى جانب رحلاتها إلى صلالة بسلطنة عمان والشارقة بدولة الإمارات ووجهة أفريقية إلى جيبوتي.

كما استكملت وزارة النقل المرحلة الأولى من مشروع مطار صنعاء الجديد البالغ تكلفته ٥٠٠ مليون دولار وبإنهاء تنفيذ المشروع كاملاً فإن الطاقة الاستيعابية لمطار صنعاء الجديد ستصل إلى ٧ر ٢ مليون مسافر سنوياً ، قابل للتوسعة لـ ٥٠ عاماً مقبلة لتصل القدرة الاستيعابية إلى ١٦ مليون مسافر سنوياً كما أن مرسى الطائرات فيه سيتسع لـ ٦٠ طائرة مع الإنارة الكاملة و ستة خراطيم تربط صالات المغادرة بالطائرات قابلة للزيادة وبمساحة إجمالية للمشروع تبلغ ١٠٩ر ١٥ مليون متر مربع .

كما تستكمل حالياً الإجراءات للبدء بتنفيذ أعمال المرحلة الثانية (مبنى الركاب) بتكلفة تبلغ (١١٥) مليون دولار كما يتم حالياً استكمال الإجراءات الخاصة للبدء بتنفيذ المرحلة الثالثة ( حقل الطيران وملحقاته) والتي ستصل تكلفتها إلى (٢٠٠) مليون دولار وتتضمن ممرات





## \* مشاريع نوعية في قطاع الصحة ومؤشرات ايجابية في تغطية الخدمات ومعالجة المشكلة السكانية .

وارتفعت نسبة النساء المتزوجات اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة من ١٣ بالمائة عام ٢٠٠٨م إلى ٢٧.٧ بالمائة عام ٢٠٠٩م.

- ارتفع عدد الولادات التي تمت تحت إشراف كادر مؤهل من ٢٢ ألفاً و ٦٤٩ ولادة عام ١٩٩٧م، إلى ٣٨٥ ألفاً و ٥٢٠ ولادة في عام ٢٠٠٩م.

- ارتفع عدد الحاصلين على الدبلوم المهني التابع للمجلس اليمني للاختصاصات الطبية في مجال دبلومات النساء والولادة والتخدير ورعاية حديثي الولادة من ١٥ كادراً في عام ٢٠٠٥م، إلى ٨٢ كادراً في عام ٢٠٠٩م، كما أن ٩٥ كادراً تحت التدريب في هذا العام، كما تم التأهيل الخارجي لستة أخصائيين في مجال الإحصاء (طب المجتمع).

كما تم انجاز خلال سنوات الوحدة (٢٩٢٥) مرفقا صحيا في القطاع العام خلال العقدين الماضيين ليصبح عددها الإجمالي ٤٤٧٥ مرفقا صحيا مقارنة مع ١٣٨٥ منشأة في عام ١٩٩٢م، وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه المنشآت حوالي ٧٨ مليار ريال.

وشملت هذه المنشآت بناء وتشبيد (١٥٥) مستشفى و ٤٢١ مركزا صحيا و ١٩٠٦ وحدة صحية و ٤٩ مركز أمومة وطفولة و ٢٨ مجمع و ٢١ معهد صحي، وتميزت المنشآت الجديدة بموائمتها لتلبية كافة الاحتياجات الصحية اللازمة لعلاج ومكافحة جميع الأمراض المستعصية.

كما تم إنشاء الأقسام والمراكز المتخصصة مثل المركز الوطني لعلاج الأورام السرطانية، وست وحدات له في المحافظات و ١١ مركزا للغسيل الكلوي و ٦ مراكز للحروق و ٤ مراكز للقلب و ٥٠ مركز للطوارئ التوليدية و ١٥ مركزا للصحة الإنجابية ومراكز علاج الأمراض النفسية ومراكز الجذام والمهاجر الصحية ومراكز الأطراف الصناعية والمركز الوطني لمختبرات الصحة العامة مع ستة فروع له في المحافظات، ومراكز نقل الدم وأبحاثه وفرعه في عدن ومراكز علاج أمراض السكر ومراكز علاج الأمراض المعدية والمنقولة مثل الإيدز.

- رفع التغطية بالخدمات الصحية من ٤٢ بالمائة عام ١٩٩٢م إلى ٦٤ بالمائة عام ٢٠٠٩م، وذلك بالرغم من توزع سكان اليمن في ١٣٧ ألف تجمعاً سكانياً الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً لتقديم الخدمات الصحية.

- الانخفاض التدريجي لمعدل النمو السكاني السنوي من ٣.٧ بالمائة عام ١٩٩٤م إلى ٣ بالمائة عام ٢٠٠٤م.

- انخفاض نسبي في معدل الخصوبة الكلية من ٨.٣ طفل لكل امرأة عام ١٩٩٠م إلى ٦ أطفال عام ٢٠٠٥م.

- انخفاض معدل الوفيات الخام من ٢١ لكل ألف من السكان عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٩ حالات وفاة لكل ألف عام ٢٠٠٤م.

- خفض معدل المواليد الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من ٥٢.٦ إلى ٣٩.٧، فيما انخفض معدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من ٢١.٨ إلى ٩.

- خفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٧٣ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية إلى ٦٨.٥ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٣٠.٥ وفاة لكل ١٠٠٠ حالة ولادة في عام ١٩٩٢م إلى ٧٨.٢ وفاة لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية.

- خفض معدل وفيات الأمهات من ١٠٠٠ وفاة إلى ٣٦٥ وفاة لكل مائة ألف ولادة.

- حدوث تحسن نسبي في التركيب العمري للسكان حيث كانت نسبة الأطفال في العمر أقل من ١٥ سنة حوالي ٥٠ بالمائة من إجمالي السكان، مقابل ٤٦ بالمائة للشريحة السكانية في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) وذلك عام ١٩٩٤م، لتصبح هذه التركيبة النسبية لهاتين الفئتين في وضع أفضل نسبياً حيث

أصبحت نسبة (الأطفال أقل من ١٥ سنة) حوالي ٤٦ بالمائة مقابل ارتفاع في نسبة السكان في سن العمل إلى حوالي ٥٠ بالمائة في عام ٢٠٠٤م، وهو مؤشر إيجابي يبين انخفاض إعالة الأطفال بالنسبة لفئة السكان في سن العمل.

- ارتفاع الوعي حول وسائل تنظيم الأسرة حيث بلغت نسبة النساء المتزوجات في سن الإنجاب اللواتي يعرفن وسيلة واحدة لتنظيم الأسرة على الأقل حوالي ٨٥ بالمائة حسب مسح صحة الأم والطفل عام ١٩٩٧م،







## \* مشاريع إستراتيجية مرتقبة منها مدينة الصالح بتكلفة 21 مليار ريال

نوعية وكمية كبيرة مقارنة بما كان عليه هذا القطاع قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م .

فبعد الوحدة تم اعتماد نظام تربوي واحد متبعاً السلم التعليمي (٣-٩)، اساسي وثانوي حيث يختار الطالب في السنة الثانية من التعليم الثانوي بين القسمين "الأدبي والعلمي" وفيما يتعلق بالتعليم المهني والفني إستقل عن وزارة التربية والتعليم وتم إنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

اليوم وبعد مرور عشرين عاماً على قيام الجمهورية اليمنية تحقق الكثير من التطورات الكمية والنوعية في هذا القطاع.

حيث شهدت مرحلة مايعرف بـ "الحضانة ورياض الاطفال" تقدماً ملموساً حيث بلغ عدد مؤسسات رياض الأطفال ٥٠٣ روضات خلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م تضم ٢٥ ألف و ٨٩٢ طفلاً وطفلة، منهم ١٢ ألف و ٢٠٨ طفلة أي مانسبته ٤٧ بالمئة يعمل فيها الف و ٧٨١ مربية و مربي منهم ٦٧ مربي مقارنة بـ ٥١ روضة عام ١٩٩٠ تضم ٩ الاف و ٨٤٧ طفلاً وطفلة منهم ٤ الاف و ٦٥٣ طفلة بالإضافة الى ٥٨٦ مربية و ٨٧ من أعضاء الهيئة الإدارية في مؤسسات الرياض، وبلغت نسبة الزيادة في عدد تلك المؤسسات ٩٠ بالمئة وفي عدد الاطفال ٦٢ بالمئة والمربيات والمربين ٦٦ بالمئة .

وارتفع عدد مدارس التعليم العام بنسبة ٣٤ بالمئة منذ إعادة تحقيق الوحدة وحتى اليوم حيث بلغ عدد المدارس في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١م ١١ ألف و ٩٥٠ مدرسة موزعة بين ١١ ألف و ٧٤ مدرسة أساسية و ٨٧٦ مدرسة ثانوية مستقلة ومشتركة في المدارس الأساسية، فيما بلغ عدد المدارس للعام الدراسي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م، ١٦ ألف مدرسة منها ١٥ ألف و ٦٦١ مدارس عاملة موزعة على ١١ ألف و ٨١٦ مدرسة أساسية و ٣٢١ مدرسة ثانوية و ٣ الاف و ٥٢٤ مدرسة أساسية ثانوية مشتركة وفقاً لإحصائية وزارة التربية والتعليم.

وفي مجال تنمية الكادر الصحي ارتفع عدد الأطباء من ٢٨٦٨ طبيباً عاماً في عام ١٩٩٢م إلى ٦٩٨٧ طبيباً بينهم ١٦٤٩ طبيباً اختصاصياً في الاختصاصات المختلفة بالإضافة إلى ٦٤٢ طبيب أسنان، كما بلغ إجمالي الكادر الوطني، الذي تم توظيفه بالقطاع الصحي ٣٥ ألفاً و ٧٣٤ كادراً في مختلف التخصصات الصحية بزيادة بلغت ٢٧٣ بالمائة عما كانت عليه قبل الوحدة المباركة.

وتم الاهتمام برفع مستوى الكادر من خلال برامج التأهيل والتدريب في الداخل، حيث تم إنشاء المجلس اليمني للاختصاصات الطبية في العام ١٩٩٤م، وبلغ عدد الخريجين منه حتى هذا العام (١٨٦٥) طبيباً في شهادة الزمالة العربية (الدكتوراه) والماجستير والدبلومات، وكذلك عبر إنشاء ٢١ معهداً صحياً في مختلف محافظات الجمهورية حيث زاد عدد خريجها عن ( ٢٣ ) ألف كادراً في مختلف التخصصات الطبية المساعدة.

كما بلغ عدد المتبعين للدراسة في الجامعات العالمية (٣١٠٠) مبتعثاً هذا بالإضافة الى آلاف الدورات التدريبية التي تم تنظيمها في جميع المجالات الصحية والتي استهدفت معظم العاملين في القطاع الصحي.

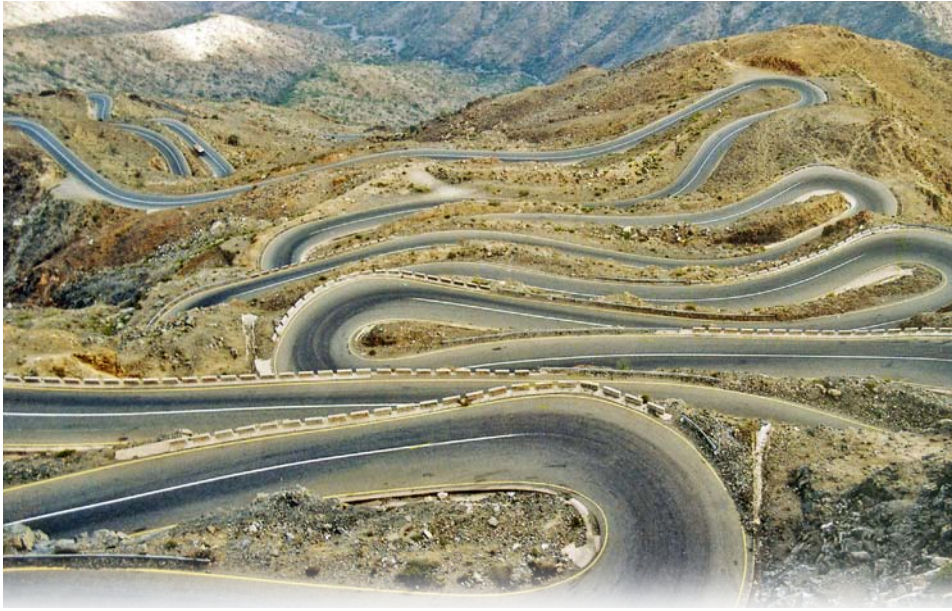
ويجري الإعداد حالياً لعدد من المشاريع الاستراتيجية التي سيكون لها الأثر البالغ في إحداث نقلات نوعية في تطوير وتحسين الخدمات الصحية من هذه المشاريع إنشاء مدينة الصالح الطبية في صنعاء بسعة ( ١٠٠٠ ) سرير تشمل كافة الأقسام والتخصصات والمراكز الطبية بكلفة تبلغ ٢١ مليار ريال حيث تم الانتهاء من مرحلة الدراسات والتصاميم.

كما سيتم إنشاء مستشفيات مركزية في كل من عدن والحديدة سعة كل مستشفى (٤٠٠) سرير كلفة كل مشروع ٦٠ مليون دولار وقد تم إنجاز الدراسات والتصاميم.

## التعليم

شهد التعليم العام خلال عقدي الوحدة إنجازات وتطورات





\* 2925

## مرفق صحي خلال عقدين بنحو 78 مليار ريال

كل ١٠٠ من الذكور في العام ١٩٩٠-١٩٩١م إلى (٠.٧٧) من الإناث مقابل ١٠٠ من الذكور خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وبفارق ٤٠ نقطة لصالح الإناث، وهي نتيجة تجسد حجم اهتمام الدولة المتزايد بتعليم الفتاة، ما أدى إلى تضيق الفجوة بين الجنسين إلى ٢٣ نقطة.

وشهد التعليم الثانوي تطوراً ملحوظاً وتزايداً في أعداد الطلاب الملتحقين بكافة أقسامه حيث ارتفع عدد الطلاب من ١٨٨ ألف و ٤٥٦ طالب وطالبة في العام ١٩٩٠-١٩٩١م منهم ١٢٣ ألف و ١٢٣ طالبة أي مانسيته ١٢ بالمئة مقارنة بعدد الذكور الذي كان ١٦٥ ألف و ٣٣٣ طالباً ليصل العدد إلى ٥٨٠ ألف و ٨٢٩ طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م منهم ٢٠٦ آلاف و ٥١٢ طالبة أي ما نسبته ٣٥ بالمئة من عدد الذكور الذي بلغ نحو ٣٧٤ ألف و ٣١٧ طالباً.

وبذلك فإن معدل الزيادة الكلية بلغ ٦٧ر٦ بالمئة خلال تلك الأعوام لكلا الجنسين، ٥٥ر٨ بالمئة للذكور و ٨٨ر٨ بالمئة للإناث .

وفي المقابل ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطلاب من كافة الأعمار بمرحلة التعليم الثانوي من ١٩ر٥٥ بالمئة لكلا الجنسين خلال العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١م للذكور ٣٠ر٣١ بالمئة وللإناث ٧ر٥٧ بالمئة إلى ٣٧ر٩ بالمئة لكلا الجنسين خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م للذكور ٤٦ر٦ بالمئة وللإناث ٢٦ر٩ بالمئة .

تشير البيانات التربوية والتعليمية أن عدد المدرسين خلال العام ١٩٩٠-١٩٩١م بلغ ١٠١ ألف و ٧٥٩ معلماً ومعلمة منهم ٢٢ ألف و ٣٣ معلمة بنسبة ٢٢ بالمئة، كما بلغ عدد المعلمين العرب والأجانب ١٠ آلاف و ١٤٤ معلماً ومعلمة بنسبة ١٠ر١ بالمئة، وبلغت فجوة النوع (الإناث/الذكور) (٠.٢٨) تتوزع حسب المدرسة والمرحلة الدراسية كالتالي: عدد المعلمين العاملين في مدارس التعليم الأساسي ٥٧ ألف و ٣٣٩ معلماً

وتشير الإحصائية إلى ارتفاع عدد الغرف الدراسية منذ إعادة تحقيق الوحدة بنسبة ٩١ بالمئة حيث كان عدد الغرف الدراسية بمدارس التعليم العام خلال العام ١٩٩٠-١٩٩١م نحو ٦١ ألف و ٤٣٥ غرفة دراسية توزعت على المدارس الأساسية بنحو ٥٨ ألف و ٦٧٧ غرفة والذين و ٧٥٨ غرفة في المدارس الثانوية .

وارتفع عددها إلى ١١٧ ألف و ٢٣٧ غرفة دراسية خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م وتتوزع بين ٧١ ألف و ٥٢٢ غرفة في المدارس الأساسية و ٣٤ ألف و ٢٣٦ غرفة بمدارس التعليم الأساسية الثانوية المشتركة والذين و ٤٧٩ غرفة بمدارس التعليم الثانوي.

وارتفع عدد الطلاب الملتحقين لكلا الجنسين بالتعليم الأساسي من مليونين و ٤٧ ألف و ٣٢٢ طالب وطالبة خلال العام ١٩٩٠-١٩٩١م إلى ٤ ملايين و ٣٢٧ ألف و ٤٥٠ طالب وطالبة خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م بزيادة مليونين و ٢٨٠ ألف و ٤١٨ طالب وطالبة، وارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطلاب من كافة الأعمار إلى ٧٦ بالمئة خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م .

حيث ارتفع عدد الطلاب الذكور الملتحقين بالتعليم الأساسي من مليون و ٣٩٨ ألف و ٦٩٤ طالب عام ١٩٩٠-١٩٩١م إلى مليونين و ٤٩٨ ألف و ٦٧٥ طالباً خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وبزيادة مليون و ٩٩ ألف و ٩٨١ طالباً، فيما ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطلاب الذكور من كافة الأعمار من ٧١ر٥٣ بالمئة عام ١٩٩٠-١٩٩١م إلى ٨٥ر٣ بالمئة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م .

كما ارتفع عدد الطالبات الملتحقات بمرحلة التعليم الأساسي من ٦٤٨ ألف و ٣٣٨ طالبة خلال العام ١٩٩٠-١٩٩١م إلى مليون و ٨٢٨ ألف و ٧٧٥ طالبة خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وبزيادة مليون و ١٨٠ ألف و ٤٣٧ طالبة وبنسبة زيادة ٦٤ر٥ بالمئة، وفي المقابل ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للطالبات من كافة الأعمار من ٢٧ر٧ بالمئة عام ١٩٩٠-١٩٩١م إلى ٦٦ بالمئة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م .

وانخفضت فجوة النوع من (٠.٣٧) من الإناث مقابل







## \* ارتفاع عدد الطلاب المتحقين في التعليم الأساسي إلى قراءة خمسة ملايين .

## \* ارتفاع نفقات التعليم العام ضمن الميزانية العامة للدولة لمواكبة التوسع والنمو السكاني .

من إجمالي المعلمين العاملين في كافة المدارس منهم ٥٢٣ ألف و ٥٢٣ معلمة بنسبة ٢٣ بالمائة، وبلغت نسبة الزيادة ٥٥٤٨٨ بالمائة لكلا الجنسين، كما تراجعت فجوة النوع (الإناث/الذكور) إلى (٠.٢٩) مقارنة بـ (٠.٢٧) خلال العام ١٩٩٠ / ١٩٩١م. بلغ عدد الطلاب الذين اجتازوا امتحانات الشهادة الأساسية خلال العام ١٩٩٠ - ١٩٩١م، (٩٨.٢٣٥) تلميذاً وتلميذة منهم ٢١.٤٧٠ تلميذة، ليرتفع إلى ٢١١.٥٥٣ تلميذاً وتلميذة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م بنسبة زيادة ٥٤ بالمائة لكلا الجنسين. خريجوا التعليم الثانوي خلال العام الدراسي ١٩٩٠ - ١٩٩١م (١٧.٢٥٢) طالباً وطالبة، منهم (١.٣٤٩) طالبة و ١٥.٩٠٤ طالباً، وتضاعف هذا العدد (٨) مرات، ليبلغ في العام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م، إلى (١٢٨.١٩٧) طالباً وطالبة منهم (٤٥.٣٩٤) طالبة، وبنسبة زيادة ٨٧ لكلا الجنسين، وللذكور ٨١ بالمائة وللإناث ٩٧ بالمائة، وانخفضت فجوة النوع (الإناث/الذكور) من (٠.٠٨) عام ١٩٩٠ - ١٩٩١م إلى (٠.٥٥) عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م، لصالح الإناث، وهو تقدم كبير في تضيق فجوة النوع بين الجنسين. وخلال العشرين عاما الماضية زادت نفقات التعليم العام المائتة ضمن الميزانية العامة للدولة مواكبة للتوسع والنمو السكاني المتزايد والإقبال على التعليم العام حيث أرتفعت ميزانية الوزارة خلال العام ٢٠٠٨م إلى ٢٠١ مليار و ٦٢٩ مليون ريال بنسبة ١١١ بالمائة من إجمالي الميزانية العامة للدولة وبنسبة ٩٩ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي .

### الاسماك

يعد قطاع الاسماك احد أهم القطاعات الواعدة لرفد الاقتصاد الوطني وتنويع الإيرادات . ولهذا سعت الحكومة إلى تطوير الاستثمار في القطاع

ومعلمة بنسبة ٥٦٣٣٥ بالمائة، منهم ٤٥ ألف و ٤٦٢ معلماً بنسبة ٧٩ بالمائة، وعدد الإناث ١١ ألف و ٨٧٧ معلمة وبنسبة ٢١ بالمائة .

وبلغ عددهم في مدارس التعليم الاساسي الثانوي المشتركة ٤٠ ألف و ٦٦٦ معلماً ومعلمة بنسبة ٣٩٧٥ بالمائة من إجمالي المعلمين العاملين في جميع المدارس منهم ٩ آلاف و ٣٥٣ معلمة وبنسبة ٢٣ بالمائة من إجمالي المعلمين بمدارس التعليم الأساسي الثانوي المشتركة.

كما بلغ عدد المعلمين في مدارس التعليم الثانوي ثلاثة الف و ٧٥٤ معلماً ومعلمة يمثلون ما نسبته ٣٦٩ بالمائة من إجمالي المعلمين في جميع المدارس منهم ٨٠٣ معلمة وبنسبة ٢١ بالمائة من إجمالي المعلمون العاملون بمدارس التعليم الثانوي والذين و ٩٥١ معلماً وبنسبة ٧٩ بالمائة وكانت فجوة النوع (الإناث/الذكور) بلغت نحو (٠.٢٧).

وشهدت الاعوام العشرين الماضية تطوراً ملموساً حيث ارتفع عدد المعلمين إلى ٢٠٣ ألف و ٢٧ معلماً ومعلمة خلال العام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م بزيادة ٥٠١٢ بالمائة منهم ٥١ ألف و ٨٧٥ معلمة بنسبة ٢٦ بالمائة، وانخفضت فجوة النوع (الإناث/الذكور) إلى نحو (٠.٣٤) مقارنة بما كانت عليه خلال العام ١٩٩٠ - ١٩٩١م.

ووصل عدد المدرسين في مدارس التعليم الاساسي الثانوي المشترك إلى ٨٤ ألف و ٦٤٠ معلماً ومعلمة يمثلون نسبة ٤١٦٩ بالمائة من إجمالي المعلمين العاملين في كافة المدارس منهم ٢٣ ألف و ٢٩٠ معلمة وبنسبة ٢٨ بالمائة وبنسبة زيادة ٤٨٠٥ بالمائة لكلا الجنسين، كما تراجعت الفجوة بين الجنسين إلى (٠.٣٨) مقارنة بـ (٠.٣٠) خلال العام ١٩٩٠ - ١٩٩١م. وارتفع عدد المدرسين في مدارس التعليم الثانوي إلى ٦ آلاف و ٧٦٦ معلماً ومعلمة يمثلون ٣٣٣ بالمائة







## \* التطور في القطاع السمكي أهله ليكون ثاني مساهم في الناتج المحلي .

مشروعات عملاقة تجاوزت كلفتها الاستثمارية ٤٨ مليار ريال، وبموجودات ثابتة لهذه المشاريع بلغت ٣٢ مليار و ٣١٥ ملايين ريال، ووفرت ما يقارب سبعة آلاف فرصة عمل.

أن التطور الذي شهده القطاع السمكي منذ العام ١٩٩٠م، أهله ليكون من أهم القطاعات الإنتاجية في اليمن ويحتل المركز الثاني من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي.

وارتفع عدد الصيادين العاملين ارتفع من ٢٤ ألف صياد عام ١٩٩٠ إلى ٧٣ ألف و ٥٤٤ العام الماضي يملكون أكثر من ٢٠ ألف قارب صيد تقليدي مختلفة الأحجام والأنواع.

كما شهد العمل التعاوني السمكي تطوراً ملحوظاً حيث ارتفع عدد الجمعيات التعاونية السمكية من ٢٠ جمعية في ١٩٩٠م، إلى ١٢٨ جمعية نهاية العام ٢٠٠٩م، تعمل في إطار الاتحاد التعاوني السمكي وتنظم نشاط الصيادين التقليديين، كما ارتفع عدد فروع الاتحاد التعاوني السمكي إلى ثمانية فروع بالمحافظات الساحلية وأربعين سقطري.

ويعد القطاع السمكي ركناً أساسياً للاقتصاد الوطني حيث تعتمد عليه شريحة واسعة من السكان في إعالة ما يقارب نحو ١.٨ مليون نسمة، وبنسبة ٨.٦ % من إجمالي عدد السكان في اليمن. فضلاً كونه من القطاعات المتجددة ويعول عليه في رفد الاقتصاد الوطني بموارد مالية جديدة باعتباره مصدراً هاماً ومتجدداً لثروة لا تنضب.

وتمثل الجمعيات التعاونية السمكية الأداة التنموية القادرة على تنمية الصيد التقليدي الذي تزايدت مكانته بحجم الإنتاج السمكي ليصل إلى ٩٧ % عام ٢٠٠٩م، من حجم الإنتاج الكلي للجمهورية اليمنية، فيما حقق نشاط الجمعيات تدخلات تنموية ملموسة في توفير فرص العمل والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر ورفد الاقتصاد الوطني. وتشير التقارير إلى أن الصادرات السمكية تحتل

السمكي منذ إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠، سواء من حيث توفير البنى التحتية وتنظيم الاصطياد في المياه الإقليمية، أو من خلال إتاحة الفرص للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الأمر الذي أسهم في تطوير الإنتاج السمكي وصناعة المنتجات السمكية.

حيث بلغ إجمالي ما خصص لتغطية احتياجات القطاع السمكي في البناء المؤسسي والتشريعي منذ ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٩م، أربعة وعشرين مليار ريال، ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة كمية الإنتاج السمكي الذي تشرف عليه وزارة الثروة السمكية، وساهمت في تطور القطاع السمكي خلال العشرين عاماً الماضية في توفير الأمن الغذائي للمواطنين من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي حيث يصل ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو ٧٠ % من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنوياً، مما حقق ارتفاعاً في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك بلغ نهاية العام الماضي تسعة كيلو جرامات.

غير أن القفزة الحقيقية لتطوير القطاع السمكي في اليمن تمثل في تنفيذ مشروع الأسماك الرابع، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١م، بتكلفة ٣٩.٥ مليون دولار، باعتبار ذلك من أهم وأكبر مشاريع الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي والذي ساهم في تحسين طرق الاصطياد ودعم مراكز الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية.

وتواصل لذلك يستكمل حالياً تنفيذ مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها (مشروع الأسماك الخامس) الذي بدأت تنفيذه مطلع العام ٢٠٠٧م، ويستمر حتى نهاية العام الجاري وبتكلفة تبلغ ٣٢.٥ مليون دولار بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والحكومة اليمنية.

كما أن إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي أسهم هو الآخر في تنمية الاستثمارات في القطاع السمكي خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٩م، من خلال





## \* الصادرات السمكية تشكل 40 في المائة من مجموع السلع المصدرة والمرتبة الأولى من الصادرات غير النفطية .

الجودة يختص بتنظيم الشؤون الفنية للتعامل مع المنتجات وأهمها منح رخص التصدير للشركات المؤهلة والملتزمة بالمواصفات القياسية والعمل باستمرار على تأهيل وتدريب مفتشي الجودة بالوزارة ومكاتبها بالمحافظات الساحلية وكذا مسؤولي الشركات المصدرة.

وبين أن إجمالي عدد المصدريين اليمنيين من شركات وأفراد ارتفع إلى ٨٦ مصدرا يمتلكون رخصة التصدير فيما بلغ عدد الشركات التي تمتلك معامل للتصدير والتصدير ٤٢ شركة.

### قليل من كثير

ما اوردناه بعاليه يعد غيض من فيض وقليل من كثير جاد به خير الوحدة المباركة وهو ليس سوى نماذج مصغرة لنهضة تنموية شاملة طالت مختلف القطاعات الخدمية والتنموية من شبكة الطرق والاهتمام بالزراعة والمياه والبيئة والاستثمار والشباب والرياضة وكذلك في جوانب الاهتمام بالانسان وتوفير اسس العيش الكريم .

ولم يكن لهذه الانجازات ان تتحقق لولا سياسة حكيمة تأخذ بمختلف الابعاد لتحقيق النهضة وفي المقدمة ترسيخ مداميك النهج الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم من خلال نظام محلي واسع الصلاحيات وفي نفس الوقت السير في طريق الانفتاح الاقتصادي رغم الصعوبات والتحديات الماثلة لكن ذلك لن يكون عائقا بل هو من سمات المشاريع الكبيرة وبالعزيمة والاصرار على السير فيه وتراكم ايجابياته سيغدو الوطن اكبر وسيحقق كل ما يصبو اليه .

المرتبة الأولى في الصادرات الوطنية غير النفطية بنسبة ٤٠ ٪ من مجموع السلع المصدرة منها حيث ارتفعت قيمة صادرات اليمن من الأسماك من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٢٢٣ مليون دولار نهاية العام ٢٠٠٩م، وفي المقابل ارتفعت كميات الإنتاج من ٧٧ ألف طن عام ١٩٩٠م إلى ١٨٠ ألف طن العام ٢٠٠٩ بقيمة ٤٠ مليار ريال.

وتشير الدراسات العلمية إلى أن اليمن يحتل المرتبة الرابعة من حيث إجمالي الإنتاج بالطن المتري بين الدول العربية المنتجة للأسماك بعد المغرب وموريتانيا ومصر والمرتبة الأولى بين الدول العربية المنتجة للشروخ الصخري.

وتبين أن اليمن يساهم بنسبة ١٢ ٪ من إجمالي إنتاج الوطن العربي من المصائد الطبيعية والمياه العذبة، ويعد اليمن من الدول الأولى عالميا في إنتاج وتصدير الحبار.

وأشارت الدراسات إلى أن معدل النمو السنوي للإنتاج السمكي بلغ خلال العشرين عاما الماضية نحو ٢٠ ٪؛ بالإضافة إلى مستوى جودة الأسماك اليمنية الموجهة للتصدير والمسوقة محليا ومطابقتها للمواصفات العالمية.

ولفتت تلك الدراسات إلى أن اليمن أصبحت تمتلك مؤهلات جيدة في تحضير وتسويق صادرات الأسماك إلى الأسواق الخارجية من خلال تطبيق الأنظمة المتطورة في التعامل مع المنتجات السمكية.

وتشير آخر الدراسات والبحوث العلمية ونتائج المسوحات التي نفذت من قبل البعثات والمنظمات الدولية، ومركز أبحاث علوم البحار، أن المياه الإقليمية اليمنية غنية بأكثر من (٥٠) نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية، يتم استغلال واصطياد ما بين ٦٠ إلى ٧٠ نوعاً من هذه الأنواع.

ويوضح وزير الثروة السمكية أن الوزارة أخذت بعين الاعتبار مسألة الجودة من خلال إنشاء قطاع



# رؤية لأهداف واستراتيجيات إدارة المعرفة بوزارة المالية

احمد ماجد الجمال

إن من أهم مقومات نجاح المؤسسات القدرة على اللحاق بأحدث المتغيرات التي يشهدها عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية نتيجة التطور الهائل الذي طرأ على تكنولوجيا الاتصالات واستخداماتها في مجال المعلومات. فقد أدى التزايد الهائل في المعلومات وتراكمها إلى وجود حاجة ماسة إلى تنظيم وإدارة هذه المعلومات للاستفادة القصوى منها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومساندة صنع القرار في اتخاذ قراراتهم. وفي حقيقة الأمر فإن المعرفة دائماً تحمل في إشاراتها معاني مهمة تتطلب قرأه متأنية قبل اتخاذ القرار ويمكن القول أن أهم الأزمات التي تقع فيها البشرية وفي بواطنها ما كانت إلا بسبب تغييب المعرفة وشاهدنا على ذلك نستحضره من واقعنا وكذلك حال الإخفاقات والتحديات والمعوقات التي تواجهها الإدارة .

انطلاقاً من هذه النظرة الشمولية للمعرفة في عالم اليوم يصبح من البديهي أن يرتفع نجاح الوحدة الإدارية أو المؤسسة أو الفرد بالقدرة على (إدارة المعرفة) بصورة فعالة، بما ينعكس بصورة ايجابية على مستوى الأداء، والإنتاجية، والجودة، التي تشكل بمجموعها عناصر التنافس طويل المدى، الذي لا ينتهي بمجرد ظهور وضع جديد، في أي مجال من مجالات استخدام المعرفة. كما يجب التفريق بين مستويين أو أكثر من المعرفة (معرفة قابلة للتداول ومعرفة محدودة التداول)

## دور إدارة المعرفة :

تتواجد المعرفة في العديد من الأماكن مثل، قواعد المعرفة وقواعد البيانات، و خزانات الملفات، و أدمغة الأفراد، و تنتشر عبر المجتمع وأجهزة الدولة. و في العديد من الأحيان تكرر شريحة ما في المجتمع عمل شريحة أخرى لأنها، وبساطة متناهية كان يتعذر عليها أن تتابع وتستخدم المعرفة المتاحة في شرائح أخرى. و يبدو ذلك أكثر وضوحاً في منظمات الأعمال والإدارات الحكومية منه في المجتمعات. ففي أحيان عديدة نرى أن إدارة ما تكرر أعمال إدارة أخرى من إدارات تلك الوحدة الإدارية بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأن الأولى لا تعرف بتوافر المعرفة لدى الإدارة الثانية، أو للتسابق في الاستحواذ على الأعمال دون معرفة الإدارات الأخرى لذلك تأتي الحاجة إلى أن تتعرف على (ما هي موارد المعرفة المتوفرة لديها). و كيف تدار و تستخدم هذه الموارد لتحقيق أقصى مردود ممكن) و من المؤسف أن إهتمام معظم الإدارات الحكومية يتركز على مواردها المادية الملموسة والتصارع والانكباب عليها تترك موارد المعرفة التي تملكها بغير إدارة على الرغم من أهميتها.

## تاريخ إدارة المعرفة :

إدارة المعرفة، في عالمنا المعاصر من أهم الأفكار الحديثة ذات الأثر الفعال على نجاح الأجهزة والمؤسسات، انطلاقاً من مفهوم رأس المال الفكري، فإن إدارة المعرفة تؤسس على فكرة مفادها إن المؤسسات والشركات و الوحدات الحكومية ملزمة باستغلال ما لديها من معرفة بكل ما تشمله من تراخيص وبراءات اختراع و بيانات و معلومات خاصة بالمجال الذي تعمل فيه والمستفيدين من خدماتها ولهم مصالح مشتركة معها. ويمكن اعتبار ظهور إدارة المعرفة في بدايات القرن الحادي والعشرين تطوراً طبيعياً لتطور إدارة الجودة الشاملة ومفاهيمها، تطوراً لعمليات إعادة التصميم الهندسي للأعمال في التسعينات اعتماداً على دور تكنولوجيا المعلومات في توجيه الأعمال وغرس هذا التوجه بثبات في الثقافة الإدارية،

يقوم المفهوم الحديث الذي يعرف بـ "إدارة المعرفة" على توفير المعلومات وإاحتها لجميع العاملين في الوحدة الإدارية أو المؤسسة، والمستفيدين من خارجها، حيث يركز على الاستفادة القصوى من المعلومات المتوافرة، والخبرات الفردية الكامنة في عقول الموظفين لذا، فإن من أهم مميزات تطبيق هذا المفهوم هو الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تساهم في تنمية أداء الفرد، ورفع كفاءة الوحدة الإدارية أو المؤسسة. إدارة المعرفة من أحدث المفاهيم الإدارية والتي نمت الأدبيات المتعلقة بها كمّاً ونوعاً. وقد شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً تحديداً من جانب قطاع الأعمال لتبني مفهوم إدارة المعرفة. والسؤال الذي يطرح نفسه هل تحتاج المعرفة إلى إدارة؟ لعقود خلت كانت مشكلة الباحثين والساعين إلى العلم والمعرفة تتلخص في صعوبة التوصل إلى المعلومة المطلوبة، إما بسبب قلتها أو بسبب صعوبة الوصول إليها. وكانت المكتبات العالمية والمحلية والموسوعات والأرشيف والتقارير والدراسات المتنوعة هي المصادر الأكثر أهمية للحصول على المعلومة واقتنائها. ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، وسرعة انتشارها وتوفرها لدى العامة تغير الحال، وأصبحت مشكلة الباحثين عن المعرفة تتمحور حول الاختيار الصحيح للمعلومة المطلوبة وسط كم هائل من المراجع والوثائق المتوفرة، وبخاصة في شبكة المعلومات الدولية الإنترنت. وخلال العقد الأخير وبالتزامن مع ثورة المعلوماتية والاتصالات الهائلة، ووصولها إلى كل فرد جهة ومؤسسة في المجتمع بتكلفة معقولة، ظهر إلى الوجود تعابير علمية جديدة مثل "إدارة المعرفة" و "اقتصاد المعرفة" و "مجتمعات المعرفة". ولقد جرت محاولات عديدة من قبل الباحثين إمساك تعريف محدد لإدارة المعرفة فلم يتمكنوا بسبب كثرة التعريفات وتنوعها وعدم تبلورها في تعريف جامع مانع واحد. فالبعض يتحدث عن المعرفة بوصفها مجموعة البيانات والمعلومات التي يمكن استقاؤها من مصادر مختلفة، وآخرون ينظرون إلى المعرفة بشمولية أوسع نطاقاً فيعتبرونها نتاج عناصر مختلفة أهمها: البيانات (المادة الخام للمعلومات)، والمعلومات (بيانات مصنفة ومنقحة لتخدم غرضاً محدداً وهي ذات مصداقية عالية)، والمهارات والقدرات والخبرات اللازمة لاستقاء المعلومات من البيانات وتحليلها وفهمها واستخدامها بصورة مثلى إضافة إلى الاتجاهات والدوافع والحوافز التي توجه الفرد والجموع وتدفعهم إلى استخدام المعرفة وتحويلها إلى ابتكار إبداع.



## مفهوم إدارة المعرفة :

تعد إدارة المعرفة من أحدث المفاهيم في علم الإدارة. والتي تعتبر من أهم السمات الحيوية للأنشطة التي تؤثر على نوعية وجودة العمل. إذ إنها نشأة في أوائل التسعينات وأصبحت ذات مركزاً مهماً للمجالات البحثية و الأكاديمية والميادين المشتركة. وقد احتلت مكاناً مرموقاً وحيوياً في شتى المجالات الإدارية والفنية والمالية التجارية. فقد ازدهرت أهميتها في العصر الحاضر بسبب ما حققته من أهمية واضحة وخاصة في الفرص والاستفادة من مبادرات الحكومات الالكترونية في نشر المعرفة ولنضرب مثالاً بذلك في المجال المالي اعتماد الموازنة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ الالتزامات ورقابة النفقات ومراجعة الأداء ورقابة الإيرادات ونظم المحاسبة الحكومية المعمول بها والتعليمات المالية. وتوفير وتأهيل الكوادر البشرية وربطها بالنتائج النهائية كلها تعتمد على البيانات التي تؤدي إلى المعلومات ثم إلى المعرفة. ووجود مبادرات إيجابية لدعم جهود التطوير وتجذير المعرفة والتي ينظر إليها بأنها من أهم عوامل النجاح في الإدارة والسياسة المالية المعاصرة المليئة بالحيوية والنشاط والمسئولية لأن آلية توليد المعرفة تتكون من (العاملون بيئة العمل الإرث المعرفي).

والمفاهيم السابقة للمعرفة تؤكد على بعدين أساسيين لمفهوم المعرفة الأول البعد الفكري والتواصل المعرفي بما يمتلكه الفرد من خبرات ومهارات وتدقق للمعلومات والثاني الطرق والأساليب والوسائل المتبعة في تنفيذ الأعمال ولا نجد هنا إلا أن مفهوم المعرفة المالية لا يخرج عن هذين البعدين وأن اختلفت التسميات. إلا أن المعرفة المالية هي المبادأة والتصور التحليلي والاستقرائي والاستنباطي في ذهن المحلل والباحث المالي الناتجة عن التراكم الفكري والمعرفي في حدود خبرته التي تهيئ له فرصة تقدير الأحداث والوقائع دون أن يتحمل مخاطر كبيرة وهناك نوعين من التواصل المعرفي في مجال إدارة المعرفة المالية إذ يرى أن المحلل و الباحث المالي يستطيع أن يتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء الوظائف الأساسية في الوحدة الحكومية والتي تنعكس في نشاط الإدارة المالية من خلال التحليل المالي والتتبع الآني لكل جزئية الموازنات. ويكون هذا البعد مسيطر عليه و واضح أما البعد الثاني الذي يكون أكثر شدة وتذبذب في الوضوح من خلال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والتفاوت الكبير في النتائج النهائية ومقارنة بالواقع ويمكن وضع تصورات معرفية موضوعية من خلال متابعة حركة الحسابات لأنها لا تأخذ مسار واحد بل تتغير بحسب طبيعة نشاط الوحدة الحكومية والحالة الاقتصادية والاستثمارية السائدة، وهذا يؤكد الجانب المعرفي لدى المحلل والباحث المالي إذ يوظف التراكم المعرفي لوضع تلك التصورات بغرض تعزيز الجانب المعرفي المالي الصريح والضمني من خلال التجارب وإكساب المدراء والفنيين الماليين مهارات عقلية وفكرية تجعل عملية إدارة السياسة المالية أمر شفافاً ونتيجة المستوى الحرفي في الإدارات الحكومية متوازناً تأتي إدارة المعرفة المالية لتعني تطوير واستثمار مصادر المعرفة والأصول الملموسة وغير الملموسة مثل البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات والتوقعات والتقدير والعمليات والإجراءات وغيرها أما غير الملموسة تعني العلم المعرفي لدى العاملين بالوزارة بما في ذلك خبراتهم ومهاراتهم والهدف الرئيسي من آلية إدارة المعرفة هو تفعيل وإعادة استخدام المصادر المعلوماتية المتوفرة في الوزارة بشكل منهجي وفعال يتحقق بموجبها المعرفة المتكاملة وحفظها وإعداد خرائط المعرفة لتسهيل الرجوع إليها عند الحاجة وبالعناصر المؤثرة على الأداء المالي لذا فإن تجهيز وبناء الأرضية الضرورية لإنشاء إدارة المعرفة بوزارة المالية أمر حيوي ومن خلال الأهداف

## الرؤية

وزارة فاعلة ومتميزة في إدارة واستثمار المعرفة من خلال حصر مصادر المعرفة وتجديدها ونقلها

## الرسالة

إرساء وتجذير ثقافة المعرفة في الوزارة من خلال حصر الموجودات المعرفية وتحديد مصادرها وزيادة وعي الموظفين بأهمية المعرفة بهدف تسهيل عملية إدارتها من حيث جمع وإنتاج واكتساب وتصنيف وتنظيم وتوثيق ونقل وتبادل المعرفة والحفاظ على أمنها وتوظيفها في التخطيط الاستراتيجي وصنع واتخاذ القرارات ومواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية المتسارعة من خلال الأهداف والاستراتيجيات التالية:

## الهدف الأول :

إرساء وترسيخ مفهوم إدارة المعرفة في الوزارة خلال السنوات القادمة

## الاستراتيجيات :

- 1- تهيئة البنية التحتية لتطبيق مفاهيم إدارة المعرفة ( موارد بشرية . موارد تكنولوجية . موارد مالية . أنظمة وتعليمات وتشريعات ).
- 2- نشر الوعي بمفهوم إدارة المعرفة من خلال تنفيذ ورش توعوية وبرامج تدريبية لإدارة المعرفة . ومن خلال الموقع الالكتروني للوزارة . بالإضافة إلى مقالات علمية تبحث موضوع إدارة المعرفة في النشر الدورية التي تصدر عن الوزارة ( المجلة المالية ) وتزويد مكاتب المالية في عموم محافظات الجمهورية بمراجع حديثة إضافة إلى ماتصده الوزارة من نشرات مثل (إحصاءات مالية الحكومة التعليمية المالية الكتب الدورية) ونقل الفهرسة والتصنيف إلى باقي الوحدات المالية التابعة للوزارة .
- 3- مأسسة إدارة المعرفة من خلال إدراجها ضمن إجراءات العمل
- 4- ربط جهود التطوير المعرفي بنظام الحوافز

## الهدف الثاني :-

توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة بنسبة يمكن تحديدها على ضوء المسح الكلي لبيانات جميع العاملين بالوزارة من المواقع الوظيفية خلال الفترة القادمة مع الحفاظ عليها من التسرب

## الاستراتيجيات :

- 1- إتباع سياسات توظيف سليمة تضمن تلبية احتياجات الوزارة من الموظفين المؤهلين وتعبئة الشواغر في الوقت المناسب بمرشحين أكفاء
- 2- وضع برنامج للتخطيط الاحلالي وإدارته بطريقة موضوعية وعادلة وشفافة تراعي تكافؤ الفرص
- 3- التطبيق الفعال لإجراء حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية ووضع خطة التدريب السنوية بحيث تلي هذه الاحتياجات . وتحديد المخصصات المالية اللازمة لها وتنفيذها
- 4- إجراء دراسات للتعرف على أسباب تحقيق مستوى وظيفي أعلى

## الهدف الثالث :-

حصر الموجودات المعرفية الصريحة والضمنية بشكل كامل

## الاستراتيجيات :

- 1- تجميع كافة المعلومات عن موظفي الوزارة والممثلين الماليين خارجها فيما يخص المؤهلات العلمية والدورات التدريبية التي حصلوا عليها

بالإضافة الى الخبرات العملية والمعارف والمهارات المتوفرة لديهم وقياس قدراتهم الكلية

٢. توسيع نظام الأرشفة الالكترونية وربطه مع الأنظمة الفرعية الأخرى

#### الهدف الرابع:

تبادل المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية والمؤتمرات والندوات

**الاستراتيجيات :**

١. توثيق وتصنيف وفهرسة مادة الدورات التي يشارك بها الموظفون من قبل إدارة الموارد البشرية وفق أسس علمية حديثة ووضعها في مكان بحيث يسهل الوصول إليها
٢. عمل ملخصات عن الدورات أو المؤتمرات أو الندوات من قبل الموظفين الذين شاركوا بها ليتم توزيعها ومناقشتها مع باقي الموظفين أو عقد دورات داخلية من قبلهم للموظفين الآخرين
٣. التوسع بإنشاء موقع الكتروني داخل الوزارة (انترنت)
٤. نشر فهرس بالمواد العلمية والدورات وطريقة الوصول إليها على الشبكة الداخلية للوزارة
٥. نشر المادة العلمية على الشبكة الداخلية للوزارة ( الانترنت ) اذا أمكن
٦. تفعيل نظام (VIDEO CONFERENCE ) من خلال الاستخدام الكامل وإعطاء دورات من خلاله بين المحافظات

#### الهدف الخامس :

تبادل المعرفة مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الداخلية الخارجية

**الاستراتيجيات :**

١. الاتصال مع المنظمات والهيئات الداخلية والخارجية للحصول على المعرفة المتخصصة في المجالات التي تهم الوزارة
٢. الاشتراك بمواقع الانترنت الخارجية التي تهم الوزارة
٣. المشاركة الفاعلة للوزارة بالمؤتمرات والندوات ذات العلاقة وتنظيمها

#### الهدف السادس :

توفير خدمات تفاعلية لمتلقي الخدمة من خلال مشروع الحكومة الالكترونية والموقع الالكتروني للوزارة خلال السنوات القادمة

**الاستراتيجيات :**

١. تجهيز البنية التحتية والبشرية
٢. تحديد الخدمات التفاعلية وتحديد أولوياتها
٣. أن يكون لكل موظف بريد إلكتروني
٤. إنشاء موقع إلكتروني داخلي للوزارة ( انترنت )

#### الهدف السابع:

تفعيل قنوات الاتصال الداخلية والخارجية وتعزيز دورها في إيجاد صورة إيجابية للوزارة

**الاستراتيجيات :**

١. تحديد وسائل الاتصال الداخلي وتوفير متطلبات التطبيق والتحقق من تنفيذها وفعاليتها.
٢. تحديد وسائل الاتصال الخارجي وتوفير متطلباته والتحقق من تنفيذها وفعاليتها
٣. التنسيق بين القطاعات والإدارات العامة بالوزارة في نشر المعلومات على البريد الالكتروني الخاصة بالوزارة والابتعاد عن العشوائية في ارسال مثل هذه الرسائل

#### الهدف الثامن :

زيادة درجة أمن وسرية المعلومات

**الاستراتيجيات :**

١. إيجاد مركز حاسوب رئيسي بديل لاستخدامه في

#### الحالات الطارئة

٢. توفير أنظمة حماية حديثة لكافة برامج الوزارة
٣. إيجاد آلية لحفظ وأمن وسرية الوثائق وحمايتها من التزوير
٤. تعميم فكرة كاميرات المراقبة في إدارة خدمة الجمهور والإدارات العامة التي لها علاقة مباشرة بانجاز المعاملات

#### الهدف التاسع :

تسهيل الرجوع إلى الوثائق والمراجع اللازمة والحفاظ عليها

**الاستراتيجيات :**

١. فهرسة الوثائق وأرشفتها
٢. إيجاد آلية موحدة لحفظ الملفات وفهرستها
٣. تسهيل الحصول ( الاطلاع . الاستعارة ) على المراجع اللازمة لكافة موظفي الوزارة
٤. توفير آلية للبحث عن الوثائق والمراجع في جميع مكاتب المالية والوحدات المالية في جميع أجهزة الدولة بطريقة الكترونية
٥. ضمان تسليم كافة الوثائق والملفات الورقية والالكترونية من قبل الموظف حال تغييره أو ترك مركز العمل

#### الهدف العاشر :

التطبيق الفعال لإستراتيجية إدارة المعرفة بما تحتويه من آليات لتفادي المخاطر المحتملة فيما يخص إدارة المعرفة

**الاستراتيجيات :**

١. المراجعة الدورية لإستراتيجية إدارة المعرفة وتطويرها سنويا وتضمينها في خطط العمل التنفيذية الخاصة لتلاصقات الداخلية والخارجية بالإدارات العامة وممثلي الوزارة والمعينين في جميع أجهزة الدولة
٢. وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر تضم بنود حول المخاطر المعرفية ومراجعتها وتطويرها سنويا
٣. المتابعة الدورية للتطبيق الفعال لخطط العمل من قبل المعينين التطوير المؤسسي وفريق إدارة المعرفة
٤. قيادة المعرفة تستوعب هذه الاستراتيجيات وتستفيد منها وتحث على أخذ العبر من التجارب السابقة إذ أنها لا تتجاهل الأحداث السلبية حتى تتفادها في المستقبل وتأخذ الأحداث الايجابية لتستفيد منها في انجاز الأعمال والمهام وتوضيح السياسات والاختصاصات حاضرا ومستقبلا ولا بد من إدراك أن إدارة المعرفة تركز على عمل الشيء الصحيح بدلا من الشيء الذي يتم عمله ويعتقد أنه صحيح (فالقدرة المعرفية) تساوي (المعلومات المتوفرة\*القدرة التحليلية\*القدرة الإدارية) إذا تعتبر المعلومات اكتساب أما المعرفة ففكر وخصوصا اذا تم توضيحها ووصل بعضها ببعض دون الابتعاد ايدا عما يدور ويحوم حولنا

#### ماهي الثمار التي تتوقع الوزارة جنيها من إدارة المعرفة:

- تحقيق الأهداف العامة للوزارة من خلال رفع مستوى التنسيق وتبادل الخبرات
- تبسيط العمليات الإدارية وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة أو غير الضرورية
- تحسين المستوى الحرفي في الإدارات العامة في الوزارة
- تحسين القدرة الخلاقة في الوزارة
- تحسين صورة الوزارة وتطوير علاقاتها بممثليها في الدول الشقيقة والصديقة
- تفعيل المعرفة ورأس المال الفكري لتحسين طرق إيصال الخدمات
- تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبداء تدفق الأفكار بحرية

# دليل النظام المحاسبي الحكومي

إعداد الاستاذ / محمد يحيى السياغي  
مستشار وزير المالية

## الباب الثالث مجموعة حسابات الموازنة العامة غير الرئيسية الفصل السابع

### المعونات الخارجية

تعتبر المعونات الخارجية مصدراً من مصادر تمويل مشاريع البرنامج الاستثماري المدرجة في الموازنة العامة للدولة وموازنات الوحدات الاقتصادية كما يتم تمويل العديد من البرامج والأنشطة في الوزارات والمصالح والهيئات حيث تقوم بعض المنظمات الدولية عبر أجهزة السلطة المركزية بدعم برامج وأنشطة يتم تنفيذها في الوحدات الادارية للسلطة المحلية .

وتطبقاً لمبدأ شمول الموازنة العامة التي أكد عليه القانون لمالي ولائحته التنفيذية حيث أوصت المادة (٦) من القانون المالي على إظهار حسابات كافة الجهات ولايجوز إستثناء أي جهة كما أوصت تضمين الموازنة لكافة الموارد والاستخدامات من كافة المصادر.

وحدد القانون المالي ولائحته التنفيذية ودليل إعداد الموازنة العامة ودليل النظام المحاسبي الحكومي الاحكام والضوابط والخطوات والاجراءات الواجب الالتزام بها عند الحصول على المعونات الخارجية (النقدية - الفنية - السلعية والعينية).

وسنحاول القاء الضوء على هذه الاحكام والضوابط والخطوات كما سيتم استعراض لائحة تنظيم استخدام القروض والمساعدات والمنح والهبات الخارجية وذلك وفقاً للاثي:-

المبحث الاول : الاحكام والضوابط والقواعد في القانون المالي ولائحته التنفيذية ودليل إعداد الموازنة ودليل النظام المحاسبي الحكومي والكتاب الدوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م.

المبحث الثاني : احكام لائحة تنظيم واستخدام القروض والمساعدات والمعونات .

المبحث الثالث : الدورة المستندية والاجراءات الادارية لتنفيذ المعونات والمنح.

المبحث الرابع: القيود المحاسبية.

المبحث الاول : الاحكام والضوابط والقواعد .

سنتناول في هذا المبحث الاحكام والضوابط والقواعد والاجراءات التي تنظم استلام واستخدام والمعونات الاجنبية في كل من :-

أولاً : القانون المالي ولائحته التنفيذية .

ثانياً : دليل إعداد الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً : دليل النظام المحاسبي الحكومي.

رابعاً : الكتاب الدوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المساعدات والقروض الخارجية النقدية والعينية.

أولاً : القانون المالي ولائحته التنفيذية :-

الجزء الاول : القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩م.

تطبيقاً لمبدأ شمول الموازنة نصت المادة (٦) من القانون المالي على :-

أ- يجب أن تتضمن الموازنات العامة موازنات كافة الجهات والوحدات والأجهزة التي يسري عليها هذا القانون ولايجوز إستثناء أي جهة من الجهات .

ب- يجب أن تشمل الموازنات العامة :-

١- تقديرات لكافة أنواع الإيرادات بما في ذلك جميع المساعدات والهبات العينية والنقدية والمسحوبات من القروض العينية والنقدية التي يحتمل تحصيلها أو الحصول عليها خلال السنة المالية موضع التقدير .

٢- تقديرات لكافة أنواع النفقات المتوقعة إنفاقها خلال السنة المالية موضع التقدير بما في ذلك المخصصات لخدمة الديون أو القروض المحلية والخارجية.

نصت المادة (٢٦) من القانون المالي :-

((تورد جميع الإيرادات إلى البنك المركزي وفروعه أولاً بأول ويحظر حظراً باتاً على الجهات توريد أي نوع من الإيرادات الى غير البنك المركزي وفي حالة عدم وجود فرع للبنك المركزي يجوز توريد الإيرادات الى بنك يفوضه البنك المركزي كما تودع جميع الإيرادات العينية في المخازن الحكومية المخصصة طبقاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية ))

الجزء الثاني : اللائحة التنفيذية للقانون المالي الصادر بموجب قرار وزير المالية رقم (١٠٣٤) لسنة ١٩٩٩م.

بالرجوع الى المادتين (٩٦، ٩٧) من الفرع الخامس (المعونات الاجنبية من الفصل الثاني (الإيرادات من القسم الثاني (الحسابات) نجد نصها على النحو التالي:-

م(٩٦) : ((نضاف وتخصم قيمة المعونات والمساعدات والهبات الواردة من الخارج بالموازنة العامة للدولة ويفتح لها حسابات بالبنك المركزي ضمن حسابات الحكومة طبقاً لكل اتفاقية مع مراعاة ما تضمنته الاتفاقيات من أحكام.



أو المشروطة باقتناء أصل من جانب الجهة المتلقية ، ويتكون من (٣) أنواع :-

- نوع (١) : منح نقدية جارية من حكومات خارجية .
- نوع (٢) : منح عينية جارية من حكومات خارجية .
- نوع (٣) : منح فنية واستشارية .

البند الثاني : منح رأسمالية من حكومات خارجية:-  
التحويلات النقدية وغير النقدية (العينية والفنية)  
المتوقع الحصول عليها من حكومات خارجية  
لأغراض اقتناء أصول.

ويتكون هذا البند من (٣) أنواع :

- نوع (١) : منح نقدية رأسمالية من حكومات خارجية
- نوع (٢) : منح عينية رأسمالية من حكومات خارجية
- نوع (٣) : منح فنية واستشارية .

الفصل الثاني : منح من منظمات دولية :ويتكون من بندين ، هما :

البند الأول : منح جارية من منظمات دولية :ويتكون بدوره من (٣) أنواع:-

- نوع (١) : منح نقدية جارية من منظمات دولية .
- نوع (٢) : منح عينية جارية من منظمات دولية .
- نوع (٣) : منح فنية واستشارية .

البند الثاني : منح رأسمالية من منظمات دولية : ويتكون من (٣) أنواع:-

- نوع (١) : منح نقدية رأسمالية من منظمات دولية .
- نوع (٢) : منح عينية رأسمالية من منظمات دولية .
- نوع (٣) : منح فنية واستشارية .

### ثالثاً : دليل النظام المحاسبي الحكومي:-

خصص دليل النظام المحاسبي الحكومي حساب مراقبة متحصلات المنح وحساب المنح ضمن مجموعة الحسابات الرقابية الاحصائية (التي تستخدم لأغراض الرقابة والضبط الداخلي اضافة على عمليات المتابعة وبالتالي فهي أدوات رقابية لا تؤثر على موجودات أو مطلوبات الحكومة الحقيقية أو الفعلية وهذه الحسابات قد يترتب عليها التزاماً مالياً في المستقبل .

حسابات مراقبة متحصلات المنح/ حساب المنح :-

يهدف حساب المنح الى حصر وتحديد مبالغ المنح المقدمة من الجهات المختلفة سواء كانت نقدية أو عينية أو سلعية أو فنية ومتابعة تحصيلها ومراقبة غايات وأهداف الانفاق المحددة لها كما يمكن من حساب المنح مقارنة المبالغ التي تم تحصيلها خلال سنة مالية ومقارنتها مع المبالغ المقدرة في الموازنة العامة بنفس السنة المالية ومن ثم تحديد الزيادة أو النقص عن التقديرات وكذا تحديد مبالغ المنح التي تم الحصول عليها ولم تكن مدرجة في الموازنة أو أدرجت ولم يتم تحصيلها.

في حين أن حساب المنح يخص حساب لكل منحة على حده.

حيث أن العمليات المالية المحاسبية تبدأ بالقيّد بالجانب المدين من هذا الحساب بإجمالي قيمة المنحة بمجرد استلام الوثائق الثبوتية بموافقة الجهة المانحة على دفع هذه المنحة سواء خلال السنة أو على دفعات سنوية مقابل اظهار ذلك في الجانب الدائن من حساب المنح.

وعند وصول الاشعار الدائن من البنك بتحصيل

م(٩٧) يجب على كل جهة وردت أو ترد اليها معونات أجنبية أن تتخذ الاجراءات التالية:-

ترسل الى كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي صورة معتمدة من كل اتفاقية معونة موضحاً بها تواريخها والجهة المقدمة للاعانة وقيمتها والمشروع والمخصص لها وباقي شروط الاعانة.

يفتح حساب خاص لكل اتفاقية بالبنك المركزي اليمني ضمن حسابات الحكومة المتنوعة ذات الارصدة .

الحسابات المفتوحة حالياً لهذه المعونات في البنوك التجارية تنقل الى حساب خاص بالبنك المركزي وفقاً للفقرة السابقة.

تودع الحسابات المفتوحة بالبنك المركزي للاتفاقية جميع المبالغ المحصلة من المعونات.

يجب على الجهة المختصة التي وردت أو ترد لها معونات أن تحصر النفقات الكلية للمشروع الواردة له المعونة بحيث يمكن التعرف على المبالغ التي تمول المشروع من المعونة الاجنبية.

تضاف المعونات العينية بالمخازن طبقاً لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية على أن تورد قيمتها عند البيع بالبنك المركزي مقابل الاضافة لموارد الجهة - الباب - الفصل - البند-النوع بما لا يتعارض مع ماورد من أحكام بالاتفاقية الخاصة بها.

### ثانياً : دليل إعداد الموازنة العامة للدولة:-

خصص دليل إعداد الموازنة العامة للدولة (التبويب الاقتصادي ) الباب الثاني المنح وهو يتكون من ثلاثة فصول:-

الفصل الأول : منح من حكومات خارجية .

الفصل الثاني : منح من منظمات دولية .

الفصل الثالث : منح من مستويات حكومية أخرى .

المنح الخارجية : هي المبالغ النقدية وغير النقدية (العينية والفنية) المتوقع الحصول عليها كتحويلات بدون مقابل من الحكومات الاجنبية الشقيقة أو الصديقة والمنظمات الدولية لأغراض جارية أو اقتناء أصول .

وفيما يخص التحويلات غير النقدية (العينية والفنية) يجب تقدير قيمتها عند ادراجها في الموازنة العامة للدولة.

وتجدر الاشارة أن المنح المقدمة للسلطة المحلية يجب أن يتم عبر السلطة المركزية وذلك طبقاً لقانون السلطة المحلية رقم(٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للسلطة المحلية.

وفيما يلي شرحاً مختصراً للمنح الخارجية :-

الفصل الاول : منح من حكومات خارجية : كافة التحويلات النقدية وغير النقدية (العينية والفنية) المتوقع الحصول عليها من حكومات خارجية لأغراض الإنفاق الجاري أو الراسمالي.

ويشتمل على بندين:-

البند الاول : منح جارية من حكومات خارجية:-

كافة التحويلات النقدية وغير النقدية (العينية والفنية) المتوقع الحصول عليها من حكومات خارجية لأغراض الإنفاق الجاري وغير المربوطة



قيمة الدفعة من المنحة أو قيمة المنحة كاملة واثباتها لحساب الموارد وللحساب الجاري يتم اجراء قيد محاسبي بجعل حساب المنح مدينًا وحساب مراقبة متحصلات المنح دائنًا بذلك ويمثل الرصيد المتبقي آخر السنة المالية هو مبلغ المنحة غير المستخدم حتى تاريخه.

ويتم من خلال النظام المحاسبي في ادارة الحسابات في وحدات السلطة المركزية حيث يتم الاحتفاظ بحساب منفصل لكل منحة على حده بحيث يشتمل على المعلومات المالية والبيانات اللازمة لأغراض الرقابة والمتابعة والتي من أهمها :-

- القيمة الاجمالية للمنحة - العملة المقدم بها المنحة.

- الجهة المقدمة للمنحة - الاعتمادات المقررة في الموازنة للمنحة.

- الغاية من تقديم المنحة ( تمويل نفقات تشغيلية - تمويل اكتساب اصول غير مالية أو اكتساب اصول مالية - مساعدات فنية - عينية - استشارات).

- الدفعات المحصلة من اصل المنحة - الرصيد المتبقي من المنحة.

كما الزم دليل النظام المحاسبي الحكومي الجهات التي تحصل على منح ومعونات خارجية أن ترفق في الحساب الختامي لها:-

(( اعداد بيانات بالموارد الفعلية- المحصل الفعلي من القروض والمنح الداخلية والخارجية بأنواعها (الجارية أو الراسمالية) أو (التحويلات- الراسمالية) وتحديد المشاريع أو الأنشطة والبرامج التي خصص لها سواء في موازنة التشغيل أو في اكتساب اصول غير مالية أو في اكتساب اصول مالية .

كما تم تحديد حسابي البنك حسابات جارية والحسابات الجارية لإثبات العمليات المالية للمنح النقدية والتي تقدم للجهات ويتم الصرف بمعرفتها. رابعا : الكتاب الدوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م بشأن المساعدات والقروض الخارجية النقدية والعينية والصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١م.

بالعودة الى الكتاب الدوري المشار اليه نجد أنه الزم جميع الجهات اتخاذ الاجراءات التالية:-

فتح حساب خاص بكل معونة أو منحة نقدية بالبنك المركزي ضمن حسابات الحكومة باسم المنحة أو المعونة.

الحسابات المفتوحة حالياً لهذه المعونات في البنوك التجارية يجب المبادرة بنقلها الى حساب خاص بالبنك المركزي وفقاً للفقرة السابقة.

تودع في الحسابات المفتوحة بالبنك المركزي جميع المبالغ النقدية المحصلة من المعونات ويتم الصرف منها للأغراض المخصصة لها.

اشراك ممثلي المالية في كافة عمليات التوريد لهذه الحسابات والصرف منها للأغراض المحددة.

الصرف من هذه الحسابات للأغراض المحددة في الاتفاقية باشتراك ممثلي المالية بالجهة.

اضافة المعونات العينية بالمخازن والقيد في كافة السجلات المخزنية طبقاً لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

استكمال القيد في الدفاتر والسجلات كمورد واستخدامات وفقاً للقواعد والجراءات المحددة

في دليل النظام المحاسبي الحكومي وكذا الالتزام بقواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة .

استكمال القيد للموارد والاستخدامات من القروض الخارجية في السجلات والدفاتر المالية للوحدة الحسابية وكذا تسجيل الاصول المشتراه من هذه القروض في الدفاتر والسجلات المخزنية للجهة وفقاً لأحكام القانون المالي ولائحته التنفيذية ودليل النظام المحاسبي الحكومي وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية.

**المبحث الثاني : احكام لائحة تنظيم استخدام القروض الخارجية والمعونات والمنح والهبات الخارجية**

حددت لائحة تنظيم استخدام القروض والمساعدات والمعونات والهبات الخارجية والصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم(٩٩٦) لسنة ٢٠٠٢م الضوابط والقواعد والجراءات بشأن المنح والمعونات والهبات الخارجية على النحو التالي:-

**أولاً : التسمية والتعريف :-**

حيث عرفت ( المساعدات / المعونات / المنح الخارجية ) (كل المتحصلات النقدية أو العينية التي تحصل عليها الدولة بمختلف اجهزتها الحكومية أو غير الحكومية وبدون مقابل من الدول والمنظمات العربية والاقليمية والدولية). في حين قسمت أنواع المساعدات والمعونات الخارجية الى الانواع التالية:-

١. نقدية غير مخصصة : وهي المنح النقدية التي لا تشترط اتفاقيات او برتوكولات تقديمها اسلوباً محدداً لإستخدامها أو إستغلالها .

٢. نقدية مخصصة: للتمويل الجزئي لمشاريع محددة وتقدم في هيئة مبالغ نقدية مساهمة في تمويل مشروع معين.

٣. نقدية مخصصة : لتمويل أنشطة محددة ذات طبيعة جارية أو تقدم في هيئة مبالغ نقدية وتتفق مع الجهات المانحة على قيمتها وبنود صرفها وتوضع لها موازنة تفصيلية بالتعاون مع الجهات المانحة والجهات المعنية .

٤. معونات على شكل مشاريع كاملة بعد أن تكون الجهة المانحة قد تولت بنفسها التعاقد مع المقاولين والاشراف على التنفيذ.

٥. عينية غير مخصصة: وتقدم في هيئة مواد غذائية أو استهلاكية لا تشترط اتفاقيات أو برتوكولات تقديمها تصرفاً محدداً لإستغلال عائدات بيعها.

٦. سلعية مخصصة: تقدم في شكل مواد غذائية أو استهلاكية تستخدم عائدات بيعها لأغراض تمويل مشاريع أو أنشطة بمعرفة الجهات المانحة .

٧. سلعية: في هيئة تجهيزات أو معدات متفرقة وتقدم مباشرة للجهات المستفيدة لتنفيذ بعض الأنشطة أو لسداد النقص في تجهيزات ومعدات تلك الجهات.

٨. مواد مخصصة للتوزيع عيناً على المستفيدين والتي تقدمها بعض الجهات المانحة للتوزيع مباشرة على المستفيدين.

**ثانياً : الاسس والضوابط والجراءات :-**

حددت اللائحة الضوابط والجراءات لإبرام اتفاقيات



## المبحث الثالث:-

## الدورة المستندية والاجراءات الادارية لتنفيذ المعونات والمنح الخارجية

استكمالاً لما تم ايضاحه في المبحث الثاني (الاحكام ولائحة تنظيم واستخدام القروض والمساعدات والمعونات سنحاول في هذا المبحث والغاء الضوء على الدورة المستندية والاجراءات الادارية ودور الجهات المتلقية للقروض والمعونات ووحدة تنفيذ المشروع ووزارة المالية ممثلة بقطاع العلاقات المالية الخارجية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي .

## أولاً دور وزارة المالية (قطاع العلاقات المالية الخارجية).

1. حصول القطاع على نسخة من اتفاقية المنحة أو المساعدة .
2. فتح حساب جاري في البنك تحت اشراف وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات المانحة يودع فيه المبالغ والمحصول من قيمة المنحة والمودع من قبل الجهة المانحة.
3. المراجعة المستندية والحسابية لطلبات السحب المرفوعة من قبل الجهة المستفيدة عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي وذلك للتأكد من :-
4. سماع بنود الصرف المتفق عليها مع الجهة المانحة. استكمال الاجراءات بحسب النظام المتفق عليه في مذكرة التفاهم .
5. استيفاء كافة الوثائق والمستندات المعززة بطلب السحب.
6. ابلاغ البنك بالسداد لصالح إما المورد أو المقاول أو الاستشاري أو تغذية الحساب الجاري في الجهة المستفيدة.
7. مطابقة عمليات الصرف شهرياً لكل مشروع مع كشوفات البنك لكل حساب على حده.
8. القيد في السجلات والدفاتر الرقابية الاحصائية الممسوكة بمعرفة القطاع لكل منحة على حده ولك جهة مستفيدة من المنحة وكذا لكل عقد من العقود.
9. ابلاغ الوحدة الحسابية في ديوان عام الجهة المستفيدة فيما يخصها بما تم صرفه من المنحة وبحسب التويب الاقتصادي للموازنة العامة للدولة للموارد والاستخدامات في نهاية كل شهر .
10. رفع تقارير التنفيذ الفعلي من المنح لكل من المسؤولين في وزارة المالية والجهات المانحة والجهات الرقابية وكذا تقارير دورية الى مجلس الوزراء .
11. النزول الميداني مع ممثلي الجهة المانحة للتعرف على مستوى تنفيذ المشاريع الممولة من المنح والمساعدات والتأكد من الصرف في المجالات المحددة في اتفاقية المنحة.
12. متابعة الجهات الحكومية (دواوين الوزارات أو الجهة أو المشاريع ) للحصول على التقارير المالية للتنفيذ على المشاريع الممولة من المنح.

وبروتوكولات القروض والمساعدات والمعونات الخارجية على النحو التالي:-

1. تقديم دراسات جدوى اقتصادية اجتماعية للمشاريع المطلوب تمويلها لكل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية.
2. تتولى وزارتي التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية تحديد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي استكملت دراستها وتتطلب تمويلها جزئياً أو كلياً مصادر خارجية.
3. لايجوز إدراج المشاريع المطلوب تمويلها بقروض ومساعدات الا بعد التأكد من توفر التمويل الخارجي واستكمال اجراءات المصادقة عليها.
4. تضاف وتخصم المعونات والمساعدات والهيئات الخارجية بالموازنة العامة للدولة وتفتح لها حسابات بالبنك المركزي مع مراعاة ما تضمنته الاتفاقيات المبرمة مع الجهات المانحة.

## ثانياً : اجراءات ابرام الاتفاقيات والبروتوكولات:-

1. الزمت اللائحة الجهات التي ترد لها معونات خارجية أن تتخذ الاجراءات التالية:-
2. إرسال صورة معتمدة من كل اتفاقية معونة موضحاً فيها (التاريخ - الجهة المانحة - قيمة المنحة- المشروع المخصص - بقية الشروط ) وذلك الى كل من وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي.
3. فتح حساب خاص لكل اتفاقية للمساعدات النقدية في البنك المركزي ضمن حسابات الحكومة المتنوعة ذات الارصدة وذلك في البنك المركزي دون سواء.
4. تودع المبالغ المحصلة من المعونة في الحسابات المفتوحة لهذه المعونات في البنك المركزي .
5. اضافة المعونات العينية في المخازن طبقاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وبما لايتعارض مع ما ورد من أحكام في الاتفاقيات الخاصة بها.

## رابعاً : اجراءات تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات:-

- حيث حددت اللائحة اجراءات تنفيذ المعونات السلعية على النحو التالي:-
1. تقوم وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي ببيع المعونة السلعية مزايده عامة مفتوحة وفقاً لأسعار السوق وتوريد حصيلة عائداتها الى حساب خاص بالبنك المركزي مع إدراجها ضمن الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية لإثباتها ايراداً ومصروفاً .
  2. تستخدم عائدات البيع بموجب الاتفاقيات المبرمة مع المانحين.
  3. على كافة الجهات ذات العلاقة (وزارة المالية- التخطيط والتعاون الدولي - الجهة المستفيدة ) مسك وفتح سجلات ودفاتر محاسبية لتنفيذ العمليات المالية والعمل على حفظ الوثائق والبيانات والمعلومات واجراء المطابقة الدورية بحركة تلك الحسابات مع الكشوفات الشهرية التي يصدرها البنك المركزي والجهة (الممولة).





١١. الاشراف على بيع المعونات السلعية وتوريد حصيلة البيع الى الحساب المفتوح للمنحة في البنك .

#### ثانياً : دور الجهات المستفيدة :-

١. تقوم الوحدة الحسابية في ديوان عام الجهة المستفيدة بالقييد أو لا بأول بالقييد في حسابات الموارد والاستخدامات والحسابات الرقابية الاحصائية للمنح ومراقبة متحصلات المنح وإكتساب اصول غير مالية ومراقبة إكتساب اصول غير مالية ومراقبة إكتساب اصول مالية وإكتساب اصول مالية والحسابات المساعدة المدينة /الدائنة بحسب طبيعة عملية الصرف .

٢. مسك حسابي الحسابات الجارية والبنك حسابات جارية في حالة القيام بفتح حساب جاري للجهة تحصيلها من المعونة وقيام وزارة المالية بتغذية الحساب الجاري من الحساب الدائري للمنحة او قيام الجهة المانحة بتغذية الحساب الجاري مباشرة بحسب نصوص الاتفاقية او بروتوكول المنحة للصرف في حدود الصلاحيات المالية للاغراض رفع تقارير التنفيذ الفعلي من المنحة للجهة المانحة ووزارة المالية والجهات الرقابية الاخرى.

ولتوضيح الاجراءات السابق ايضاحها يمكن تصور الخطوات على النحو التالي:-

١. في حالة المعونات السلعية واستكمال اجراءات البيع بالمزاد العلني وتوريد القيمة للحساب الدائري المفتوح للمنحة في البنك أو قيام الجهة المانحة بتغذية الحساب الجاري بدفعة من المنحة.
٢. يتم الاتفاق بين الجهة المانحة ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي على قائمة بالمشاريع والاعراض المختلفة للصرف من المنحة.
٣. وكذا توزيع المبلغ على الاغراض (سلع - بناء- اجور - نفقات اخرى...الخ).
٤. يتم فتح حساب جاري باسم الجهة المستفيدة يتم تغذيته من الحساب الدائري الموضح في الفقرة (١) أو من بين الجهة المانحة مباشرة للاغراض المتفق عليها.
٥. بحسب النظام المعتمد بين الجهة المانحة (دولة - منظمة) يتم الاتفاق على سقف مالية تقوم الجهة المستفيدة أو وحدة التنفيذ للمشروع بالصرف دون الحاجة الى موافقة الجهة المانحة قبل الصرف في حدود سقف مالي ولاغراض محددة من الاغراض المتفق عليها وفي حالة زيادة المبلغ عن هذا السقف يجب موافقة الجهة المانحة قبل الصرف .
٦. تقوم الجهة المستفيدة باستكمال الاجراءات القانونية لعملية الصرف مثل اجراءات المناقصة والتعاقد في حالة إكتساب اصول غير مالية أو إكتساب اصول مالية أو اجراءات التعاقد والفواتير في مختلف الاغراض الاخرى وإعداد طلب سحب للمبلغ ورفعها الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي والذي تقوم بدورها بالموافقة وإحالة الطلب الى وزارة المالية.

٧. تقوم وزارة المالية بتغذية حساب الجهة المستفيدة من الحساب الجاري الدائري بحسب طلب السحب الموافق عليه من وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

٨. تقوم الجهة المستفيدة بالصرف للاغراض المختلفة ورفع الفواتير المختلفة وإعداد التقارير للجهة المانحة / وزارة المالية / وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

٩. في بعض الاحوال تقوم الجهة المستفيدة بالرفع الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي بطلب السحب والذي تقوم بدورها برفعه الى الجهة المانحة التي تقوم بدورها إما بتغذية الحساب الجاري الدائري أو الحساب الجاري باسم الجهة أو السداد مباشرة الى حساب المقاول أو المورد أو الاستشاري.

١٠. تتم القيود المحاسبية في الوحدة الحسابية في الجهة المستفيدة وفقاً للموضح في المبحث الرابع باسم القيود المحاسبية وذلك من واقع البلاغات التي تصل الى الوحدة الحسابية في الجهة المستفيدة من :-

- وزارة المالية - وحدة تنفيذ المشروع في حالة وجودها.

#### المبحث الرابع : القيود المحاسبية

أولاً : القيود المحاسبية الخاصة بموارد المنح .

كما سبق شرحنا في المباحث السابقة أنواع المنح :-

١. منح نقدية.
٢. منح عينية.
٣. منح سلعية.
٤. منح فنية.

وقد تخصص هذه المنح لتمويل النفقات التشغيلية أو لإكتساب اصول غير مالية أو لإكتساب أصول مالية.

وفيما يلي الخطوات والاجراءات المحاسبية لإثبات الموارد من المنح.

(١) عند تلقي الجهة بلاغاً رسمياً من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتوقيع على اتفاقية (مذكرة التفاهم) بموافقة الجهة المانحة على المنحة ومقدارها والبيانات المختلفة عنها تقوم الوحدة الحسابية في ديوان عام الوزارة أو المصلحة أو الهيئة بإعداد كشف تسوية بالقييد المحاسبي التالي:-

من ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح / مراقبة متحصلات المنح

إلى ح/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

ح / المنح

(٢) في أغلب الاحوال تكون هذه المنح مخصصة لأغراض محددة وعلى الرغم من النص في اللائحة. على أن هناك (منح غير مخصصة) أي منح تقدم دون تخصيص أنشطة أو برامج محددة وفي هذه الحالة (إن وجدت) يتم اعداد كشف تسوية من واقع اشعار التوريد بما يفيد توريد قيمة المنحة (غير المخصصة) الى البنك المركزي بالقييد المحاسبي التالي:-

من مذكورين:

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة



حـ / الحسابات الرئيسية المدينة  
حـ / الاستخدامات (باب / فصل / بند / نوع)  
الى مذكورين:  
حـ / الحسابات المساعدة المدينة  
حـ / البنك حسابات جارية  
حـ / الحسابات المساعدة الدائنة  
حـ / الدائنين (مالية)  
حـ / الحسابات الرئيسية الدائنة  
حـ / الموارد (باب / فصل / بند / نوع)  
وذلك بمقدار النفقات التشغيلية التي تمت خلال الفترة .  
وذلك بافتراض بأن الجهة قد خصصت وحدة حسابية مستقلة بمسك الحسابات الجارية للمنح أما إذا كانت إدارة الحسابات هي التي تقوم بمسك هذه الحسابات فإن القيد سيتم أولاً بأول في كل حالة توريد أو صرف مع مراعاة أن يتم الاثبات في حسابي الموارد والمدينين مالية بمقدار ماتم صرفه فعلاً.  
(ج) تمويل إكتساب اصول غير مالية:-  
عند تمويل إكتساب اصول غير مالية مثل المباني - التجهيزات - الآلات والمعدات وفي هذه الحالة يجب القيام بالاتي:-  
عند استكمال اجراءات التعاقد واستلام الضمان البنكي أو شيك مقبول الدفع يجب فتح حسابات رقابية احصائية بمقدار العقد مع اثبات قيمة الضمان البنكي (١٠٪) للأعمال الانشائية و١٥٪ للتوريدات وفقاً للقيد المحاسبي التالي:-  
من مذكورين:  
حـ / الحسابات النظامية المدينة  
حـ / الكفالات  
حـ / الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة  
حـ / إكتساب الاصول غير المالية  
الى مذكورين:  
حـ / الحسابات النظامية الدائنة  
حـ / أمانات الكفالات  
حـ / الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة  
حـ / مراقبة إكتساب الاصول غير المالية  
إذا نص العقد الموقع مع المقاول أو المورد على صرف دفعة مقدمة وقدم المقاول أو المورد الضمان البنكي اللازم بمقدار الدفعة المقدمة ووافقت الجهة المانحة على صرف قيمة الدفعة المقدمة من المبالغ الموردة الى الحسابات الجارية تكون القيود المحاسبية على النحو التالي:-  
من مذكورين:  
حـ / الحسابات المساعدة المدينة  
حـ / المبالغ المدفوعة مقدماً  
حـ / المدينين (مالية)  
حـ / الحسابات المساعدة الدائنة  
حـ / الحسابات الجارية  
حـ / الحسابات النظامية المدينة  
حـ / الكفالات  
حـ / الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة  
حـ / مراقبة إكتساب الاصول غير المالية  
الى مذكورين:  
حـ / الحسابات المساعدة المدينة  
حـ / البنك حسابات جارية

حـ / المنح  
حـ / الحسابات الرئيسية المدينة  
حـ / البنك موارد  
الى مذكورين:  
حـ / الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة  
حـ / مراقبة متحصلات المنح  
حـ / الحسابات الرئيسية الدائنة  
حـ / الموارد (باب / فصل / بند / نوع)  
(وذلك بما تم توريده سواء بقيمة المنحة كاملة أو جزء منها)  
أما في حالة المنح المخصصة لدعم برامج وأنشطة محددة سواء تم تخصيصها للنفقات التشغيلية أو لإكتساب اصول غير مالية أو لإكتساب اصول مالية : يتم اتباع الاجراءات التالية:-  
فتح حساب جاري في البنك المركزي يتم اضافة المبالغ المحصلة من المنح.  
الانفاق على المجالات وتخصيص المبالغ .  
استكمال اجراءات الصرف وفقاً للقواعد والخطوات والاجراءات المذكورة في مذكرة التفاهم والمحددة من قبل الجهة المانحة.  
(أ) عند قيام الجهة المانحة تحول قيمة المنحة أو جزء منها و اضافتها الى الحساب الجاري وتقوم الوحدة الحسابية في الجهة المستفيدة بإعداد كشف تسوية بالقيد المحاسبي التالي:-  
من مذكورين:  
حـ / الحسابات المساعدة المدينة  
حـ / البنك حسابات جارية  
حـ / الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة  
حـ / المنح  
الى مذكورين:  
حـ / الحسابات المساعدة الدائنة  
حـ / الحسابات الجارية  
حـ / الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة  
حـ / مراقبة متحصلات المنح  
حيث وقد افترضنا أن الوحدة الحسابية قد قامت باثبات قيمة المنحة وفتح الحسابات الرقابية الاحصائية بقيمة المنحة كاملة وفقاً لما تم شرحه في الفقرة (١) اعلاه.  
(ب) تمويل نفقات تشغيلية من موارد المنح:-  
بعد استكمال اجراءات الصرف من الحساب الجاري وفقاً للاجراءات القانونية المحددة في القانون المالي ولائحته التنفيذية وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ولائحته التنفيذية وطبقاً للاجراءات المحددة من قبل الجهة المانحة ويتم إعداد كشف تفصيلي بمقدار النفقات التشغيلية التي تمت بعد تبويبها بحسب التبويب الاقتصادي للموازنة العامة للدولة ويتم توقيع هذا البيان من المخولين بالصرف من الحساب الجاري وتعميدها من رئيس الجهة وتقوم الوحدة الحسابية بإعداد كشف تسوية بالقيد المحاسبي التالي:-  
من مذكورين:  
حـ / الحسابات المساعدة الدائنة  
حـ / الحسابات الجارية  
حـ / الحسابات المساعدة المدينة  
حـ / المدينين مالية



التأكد من عدم وجود أعمال اضافية أي ان اجمالي المستخلص النهائي تساوي قيمة العقد أو أن هناك أعمال اضافية في حدود النسبة القانونية وتم الموافقة عليها من الجهة وكذا الجهة المانحة واستكملت الاجراءات القانونية من التعاقد وموافقة لجنة المناقصات المختصة وكذا الاجراءات المحددة من الجهة المانحة أو وجود أعمال محذوفة .

إجراء المراجعة المستندية والحسابية والتأكد من استعاضة كامل مبلغ الدفعة المقدمة ، اعادة الضمانات البنكية (الضمان النهائي + ضمان الدفعة المقدمة) .

تحديد صافي المبلغ المستحق وفقاً لثلاثي:-

أ- في حالة المباني:-

يكون الضمان المتبقي (الصيانة) بما يوازي ١٠٪ من اجمالي قيمة الاعمال المنجزة (العقد مضافاً اليه الاعمال الاضافية أو مخصوماً منه الاعمال المحذوفة)

استعاضة المتبقي من الدفعة المقدمة.

التوصل الى صافي قيمة المستخلص.

ب- في حالة التوريدات:-

التأكد من وجود مبالغ محتجزة توازي ١٥٪ من قيمة الاعمال الموردة .

استعاضة كامل الدفعة المقدمة.

وبعد ذلك وبعد وصول موافقة الجهة المانحة على الصرف من الحساب الجاري تكون القيود المحاسبية على النحو التالي:-

من مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/الحسابات الجارية

ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/المدينين (مالية)

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

ح/مراقبة إكتساب أصول غير مالية

من ح/الحسابات النظامية الدائنة

ح/امانات الكفالات

ح/الحسابات الرئيسية المدينة

ح/الاستخدامات (باب /فصل /بند/نوع)

الى مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/البنك حسابات جارية

ح/المبالغ المدفوعة مقدماً

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/الدائنين (مالية)

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/ إكتساب الأصول غير المالية

ح/الحسابات النظامية المدينة

ح/الكفالات

ح/الحسابات الرئيسية الدائنة

ح/الموارد (باب/فصل/بند/نوع)

وعند انتهاء فترة الصيانة تقوم لجنة الاستلام النهائي والمشكلة لهذا الغرض بتقديم تقريرها النهائي الخالي من الملاحظات وتوصيتها بتسليم الضمان المحتجز لقيام المقاول أو المورد بالوفاء بتعهداته ، ويتم العمل على صرف المبلغ المحتجز مقابل الصيانة.

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/الدائنين مالية

ح/الحسابات النظامية الدائنة

ح/امانات الكفالات

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/ إكتساب الأصول غير المالية

ح/الحسابات الرئيسية الدائنة

ح/الموارد (باب/فصل/بند/نوع)

(وذلك بمقدار الدفعة المقدمة)

عند صرف مستخلص أعمال منجزة أو تم توريد جزء من الاجهزة والالات والمعدات المتعاقد عليها وتم اجراء الفحص والاستلام وتم :-

المراجعة المستندية والحسابية .

خصم الدفعة المقدمة بحسب نص العقد أو نسبة الدفعة المقدمة.

خصم ضمان الصيانة (١٥٪).

تحديد صافي المستخلص.

وبافتراض موافقة الجهة المانحة على صرف قيمة المستخلص أو قيمة المواد الموردة من الحساب الجاري تكون القيود المحاسبية على النحو التالي:-

من مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/الحسابات الجارية

ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/المدينين (مالية)

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

ح/مراقبة إكتساب أصول غير مالية

ح/الحسابات الرئيسية المدينة

ح/الاستخدامات (باب /فصل /بند/نوع)

الى مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/البنك حسابات جارية

ح/المبالغ المدفوعة مقدماً

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/ إكتساب الأصول غير المالية

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/الدائنين (مالية)

ح/الحسابات الرئيسية الدائنة

ح/الموارد (باب/فصل/بند/نوع)

((حيث يتم الاضافة لحساب الاستخدامات (بصافي المستخلص + المستعاد من الدفعة المقدمة) في حين تسجل في بقية الحسابات صافي قيمة المستخلص) وهكذا لبقية المستخلصات - وعند صرف المستخلص النهائي يتم اتباع الاتي:-

التأكد من ارفاق تقرير الاستلام الابتدائي من اللجنة المشكلة لهذا الغرض والتي توضح في حالة المباني أن الاعمال تمت وفقاً للمواصفات وجداول الكميات المتعاقد عليها وفي حالة وجود ملاحظات بسيطة لا تؤثر على استخدام المباني وفي حالة التوريدات إن الاجهزة والمعدات والاثاث وغيرها قد تم فحصها واستلامها وتجربتها لثلاث التي تحتاج الى تجربة ، أو قد تم الاستعانة بشركة فاحصة في حالة عدم توفر فنيين في الجهة قادرة على الفحص والاستلام واجراء التجارب والفحوصات المخبرية أو العملية بحسب طبيعة المبني أو المواد الموردة.





معالجة المتبقي من الدفعة المقدمة في نهاية السنة المالية:-

وفي حالة وجود دفعة مقدمة لم يتم استعاضتها بالكامل حتى نهاية السنة المالية التي تم فيها الصرف وتطبيقاً للأساس النقدي يتم تحميل حساب الاستخدامات بالجزء غير المستعاض من الدفعة المقدمة مقابل الأضافة الى حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية:-

من حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
حـ/الاستخدامات (باب /فصل /بند/نوع)

الى حـ/الحسابات المساعدة الدائنة  
حـ/المبالغ الدائنة تحت التسوية

وفي السنة التالية عند صرف بقية المستخلصات أو المستخلص النهائي يراعى أن يتم تحميل الاستخدامات (بصافي المستخلص) أما الجزء المستعاض من الدفعة المقدمة سيتم خصمه من حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية:-

من حـ/الحسابات المساعدة الدائنة  
حـ/المبالغ الدائنة تحت التسوية

الى حـ/الحسابات المساعدة المدينة  
حـ/المبالغ المدفوعة مقدماً

القيود المحاسبية الخاصة بحساب الإعتمادات المستندية:-

قد يتطلب الأمر فتح إعتماد مستندي للالات والتجهيزات والمعدات وذلك للالات والمعدات والاجهزة المصنعة بمواصفات خاصة وذلك بحسب شروط المناقصة وأحكام العقد ويحدد العقد شروط الدفع بحسب نظام الاعتماد المستندي والذي يجب ابلاغ البنك المركزي بها وفي كل الاحوال إذا كانت طبيعة المواد المراد استيرادها يتطلب دفعة مقدمة يجب ألا تتجاوز ٢٠٪ من اجمالي قيمة العقد مقابل ضمان بنكي بنفس القيمة بالاضافة الى ضمان حسن التنفيذ ١٥٪:

(١) عند استكمال اجراءات التوقيع على العقد وقيام المورد بسداد الضمان البنكي أو شيك مقبول الدفع بنسبة ١٥٪ من اجمالي قيمة العقد وعندما تصل موافقة الجهة الى المالية على التعاقد: تقوم الوحدة الحسابية باجراء القيد المحاسبي بموجب كشف تسوية:-

من مذكورين:

حـ/الحسابات النظامية المدينة

حـ/الكفالات

حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

حـ/إكتساب أصول غير مالية

الى مذكورين:

حـ/الحسابات النظامية الدائنة

حـ/أمانات الكفالات

حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

حـ/مراقبة إكتساب الأصول غير المالية

(٢) عند ابلاغ البنك المركزي بفتح الإعتماد المستندي وبافتراض قيام الجهة المانحة بسداد قيمة الاعتماد المستندي للبنك مباشرة (دون توسط الحساب الجاري) وبعد وصول اشعار البنك مع صورة فتح الاعتماد المستندي تقوم الجهة بإعداد كشف تسوية بالقيد المحاسبي التالي:-

من مذكورين:

حـ/الحسابات المساعدة المدينة

حـ/الإعتمادات المستندية.

حـ/المدينين (مالية)

حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

حـ/المنح

الى مذكورين:

حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ/الدائنين مالية

حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ/الموارد

باب / فصل / بند / نوع

(٣) عند استلام دفعة من المواد المتعاقد عليها بالاعتماد المستندي .

عند قيام الجهة باستلام دفعة من المواد المتعاقد عليها والمفتوح بها اعتماد مستندي تقوم باستلام الوثائق والمستندات وبعد التوريد الى مخازن الجهة تقوم بتشكيل لجنة للفحص والاستلام وتحديد قيمة المواد المقبولة وتحديد المبلغ المستحق بعد خصم الجزء من الدفعة المقدمة (إن وجد) وخصم ضمان الصيانة ١٥٪ من قيمة المواد الموردة والمقبولة وابلاغ الجهة المانحة التي تقوم بدورها بإبلاغ البنك بالسداد وبموجب صورة اشعار البنك بما يفيد السداد تقوم الجهة بإعداد كشف تسوية مرفق بها :-

بواليص الشحن والوثائق والمستندات.

تقرير لجنة الفحص والاستلام.

سند الاضافة المخزنية.

اشعار البنك بما يفيد قيد السداد للجهة المورد ويكون القيد المحاسبي على النحو التالي:-

من مذكورين:

حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ/الاستخدامات (باب /فصل /بند/نوع)

حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

حـ/مراقبة إكتساب أصول غير مالية

الى مذكورين:

حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ/الدائنين (مالية)

حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

حـ/إكتساب الأصول غير المالية

هكذا الى حين استلام الموارد بالكامل وإذا انتهت السنة المالية ولم يتم التوريد لجميع المواد بحسب الاعتماد المستندي تقوم الجهة في نهاية السنة المالية وعملاً بالاساس النقدي بإعداد كشف تسوية بالقيد المحاسبي التالي :-

من حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ/الاستخدامات

باب / فصل / بند / نوع

إلى حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ/المبالغ الدائنة تحت التسوية

وفي العام التالي وعند توريد بقية المواد المتعاقد عليها واحتساب صافي المستحق للمورد تخصم الدفعة المقدمة (إن وجدت) وضمان الصيانة بنسبة ١٥٪ من قيمة المواد المقبولة والموردة وابلاغ الجهة المانحة .



تقوم الجهة بموجب هذه الوثائق بالاضافة الى صورة من اشعار البنك بالسداد باعداد كشف تسوية بالقيود المحاسبي التالي:-

من مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/المبالغ الدائنة تحت لتسوية

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

ح/مراقبة إكتساب أصول غير مالية

ح/الحسابات النظامية الدائنة

ح/أمانات الكفالات

الى مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/الاعتمادات المستندية

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/إكتساب الأصول غير المالية

ح/الحسابات النظامية المدينة

ح/الكفالات

وبعد مرور الوقت المحدد في العقد للصيانة بما لا يقل عن سنة من تاريخ الاستلام الابتدائي وقيام لجنة الاستلام النهائي بإعداد تقرير باستلام الاصناف استلاماً نهائياً والتقرير بعدم وجود اية عيوب وأن المورد قد أنهى كافة التزاماته ويقوم باخطار الجهة المانحة التي تقوم بدورها بإبلاغ البنك المركزي باطلاق بقية الاعتماد المستندي واقفاله لقيام المورد بالوفاء بكافة تعهداته وتقوم بإعداد كشف تسوية بالقيود المحاسبي التالي:-

من مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/المبالغ الدائنة تحت التسوية

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

ح/مراقبة إكتساب أصول غير مالية

الى مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/الاعتمادات المستندية

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/إكتساب الأصول غير المالية

وقد أكد التعميم الوزاري رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٧م والصادر بتاريخ ٢٠١١/١١/٢١م بشأن الالتزام بالاجراءات التنفيذية المحددة في قانون المناقصات والمخازن الحكومية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م على عدم اللجوء الى فتح اعتمادات مستندية للتوريدات وإقتصار ذلك على السلع والمهمات المنتجة خصيصاً وبمواصفات غير متوفرة في السوق مع الالتزام بنصوص اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية فيما يتعلق بشروط الدفع وتقديم الضمانات وغيرها من الاحكام ذات الصلة.

هـ- إكتساب اصول مالية:-

إذا خصصت المنحة أو جزء منها لإكتساب أصول مالية كأن تخصص المنحة المقدمة لوزارة الكهرباء لشراء وتجهيز محطة توليد كهرباء أو تخصص المنحة المقدمة لوزارة المياه والبيئة لتنفيذ مشروع للمياه بواسطة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي وهكذا. فتقوم الوزارة باستكمال كافة الاجراءات والقيود على النحو الذي تم شرحه عند إكتساب الاصول غير المالية والامر

الذي سيختلف أن الحسابات الرقابية الاحصائية التي سيتم استخدامها في هذه الحالات هي:-

ح/إكتساب اصول مالية ، ح/مراقبة إكتساب اصول مالية.

(و) القيود المحاسبية للمساعدات العينية:-

في حالة أن تكون المنحة عينية أي في شكل اجهزة ومعدات وتجهيزات للجهة وتقوم الجهة المانحة بكافة اجراءات الشراء وارسالها الى الجهة وعلى الجهة القيام بالاتي:-

تشكيل لجنة للفحص والاستلام الابتدائي والتأكد من صلاحية هذه الاجهزة والمعدات والاثاث ووفقاً للمستندات المرفقة.

تقوم لجنة الفحص والاستلام بتحديد قيمة هذه المواد من واقع المستندات المرسلة ومن الجهة المانحة وإذا أفتراضنا تعذر استلام الجهة لهذه المستندات تقوم لجنة الفحص والاستلام عن طريق اعضائها الفنيين بتحديد قيمة تقديرية لهذه المواد وتعتمد من رئيس الجهة.

وتقوم باضافتها مخزناً وتوزيعها على الاغراض المتفق عليها مع الجهة المانحة بعد اجراء الصرف المخزني وقيدتها في سجلات العهد المخزنية بحسب طبيعة المواد المنصرفة (السيارات) ،(اجهزة كمبيوتر شخصية) أو اجهزة مساحية وغيرها من الاجهزة التي تصرف لأشخاص لأغراض العمل كما تقيد في سجل العهدة الشخصية ويقوم الشخص القائم بالاستلام والمسئول عنها بالاستلام بنفسه والتوقيع عليها والتعهد بالمحافظة عليها.

(٣) بموجب تقرير لجنة الفحص والاستلام والمستندات أو تقرير لجنة الفحص بتقدير قيمة لهذه المواد تقوم ادارة الحسابات بالجهة بإعداد كشف تسوية بالقيود المحاسبي التالي:-

من مذكورين:

ح/الحسابات الرئيسية المدينة

ح/الاستخدامات (باب /فصل /بند/نوع)

ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/المدينين ( مالية)

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة

ح/المنح

الى مذكورين:

ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/الدائنين مالية

ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/مراقبة متحصلات المنح

ح/الحسابات الرئيسية الدائنة

ح/الموارد (باب /فصل /بند/نوع)

ومن نافلة القول : التأكيد على قيام الجهة المستفيدة بمجرد استلام موافقة الجهة المانحة على تقديم المنحة الفنية باجراء القيد المحاسبي التالي:-

من ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/مراقبة متحصلات المنح

الى ح/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة

ح/المنح

(ز) القيود المحاسبية للمساعدات الفنية:-

قد تكون المساعدة كما أوضحنا في المبحث الثاني



التالي:-

من **حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة**

**حـ/مراقبة متحصلات المنح**

الى **حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة**

**حـ/المنح**

عند قيام الجهة المستفيدة باستلام جزء من هذه المواد وتم اجراء الفحص والاستلام والتأكد من صلاحيتها وتحديد القيمة من واقع المستندات وبواليص الشحن والمكاتبات مع الجهة المانحة ومن واقع سند الاضافة المخزنية تقوم بإعداد كشف تسوية بالقيود المحاسبي التالي:-

من **حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة**

**حـ/المنح**

الى **حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة**

**حـ/مراقبة متحصلات المنح**

تقوم إدارة الحسابات في الجهة بالتنسيق مع القسم الفني أو الإدارة الفنية التي تقوم بالتوزيع المباشر وكذا مع إدارة المشتريات والمخازن وتحديد قيمة المواد الموزعة نهاية كل فترة (أسبوع /نصف شهر) بما لا يتجاوز نهاية الشهر - بتحديد قيمة المواد التي صرفت فعلاً للمستفيدين والتأكد من ذلك من واقع المستندات الدالة على استلام المستفيدين لها وتقوم إدارة الحسابات بإعداد كشف تسوية بالقيود المحاسبي التالي:-

من مذكورين:

**حـ/الحسابات الرئيسية المدينة**

**حـ/الاستخدامات (باب /فصل /بند/نوع)**

**حـ/الحسابات المساعدة المدينة**

**حـ/المدينين مالية**

الى مذكورين:

**حـ/الحسابات المساعدة الدائنة**

**حـ/الدائنين مالية**

**حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة**

**حـ/الموارد (باب /فصل /بند/نوع)**

## الباب الرابع

### التقارير

### الحسابات الختامية

### الفصل الاول : كشف الحسبة اليومية

#### (ميزان المراجعة اليومي)

يعتبر سجل الحسبة اليومية من السجلات الهامة التي يجب أن يولية رئيس الوحدة الحسابية الاهتمام والمتابعة التي يستحقه فهو بمثابة ميزان مراجعة بالجماميع .

**أولاً : أهمية الحسبة اليومية :-**

1. المساعدة على إقفال الحسابات أولاً بأول واكتشاف الأخطاء ومعالجتها فور اكتشافها .
2. تسهيل اعداد كشف الحسابات الشهرية والفصلية والختامية في مواعيدها القانونية .
3. التأكد من صحة الشيكات الصادرة من الوحدة الحسابية حيث يجب على رئيس الوحدة الحسابية عدم التوقيع على الشيكات الا بعد اعداد كشف الحسبة اليومية والتأكد من سلامة القيود وبالتالي تقليل فرض وقوع اخطاء في الشيكات الصادرة .

مساعداً فنية على شكل استشارات أو دراسات جدوى أو القيام بالتصميم وإعداد المواصفات وكراسة المناقصة أو شركة فاحصة لإستلام المواد والأجهزة إذا كانت هذه المواد متخصصة ولا تملك الجهة إمكانيات فنية ومختصين للقيام بهذه المهمة وتقوم الجهة المانحة بتمويل هذه الأنشطة - جزء من المنحة أو أن تكون المنحة بكاملها على هذا الشكل وتكون القيود المحاسبية على النحو التالي:-

(١) عند تسلم الجهة موافقة الجهة المانحة على تقديم المنحة يتم اجراء القيد المحاسبي التالي من واقع القيمة في الاتفاقية أو مذكرة التفاهم :-

من **حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة**

**حـ/مراقبة متحصلات المنح**

الى **حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة**

**حـ/المنح**

(٢) عند تنفيذ المهمة أو جزء منها وتحديد قيمة الجزء المنجز من واقع العقود مع الاستشاريين أو بالتنسيق مع الجهة المانحة للحصول على صور من اشعارات السداد لحساب الخبراء (الشركة المتعاقد معها للقيام بالاستشارات أو الاعمال الفنية) وتقوم الجهة بإعداد كشف تسوية بالقيود المحاسبي التالي:-

من مذكورين:

**حـ/الحسابات الرئيسية المدينة**

**حـ/الاستخدامات (باب /فصل /بند/نوع)**

**حـ/الحسابات المساعدة المدينة**

**حـ/المدينين مالية**

**حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية الدائنة**

**حـ/المنح**

الى مذكورين:

**حـ/الحسابات المساعدة الدائنة**

**حـ/الدائنين مالية**

**حـ/الحسابات الرقابية الاحصائية المدينة**

**حـ/مراقبة متحصلات المنح**

**حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة**

**حـ/الموارد (باب /فصل /بند/نوع)**

ح) المساعدة العينية على شكل مواد متخصصة للتوزيع عينا على المستفيدين مثال ما يقدمه برنامج الغذاء العالمي لطلبة المدارس في مشروع التغذية المدرسية وكذا المواد التي تقدم لنزلاء المستشفيات التابعة لوزارة الصحة عن طريق برنامج الغذاء العالمي أو أدوية عن طريق أي جهة تقوم وزارة الصحة بتوزيعها مباشرة كأدوية الامراض المستعصية (السكر- الفشل الكلوي - السرطان) وفقاً للنظام الذي تضعه الوزارة لهذا الغرض وغيرها من المساعدات العينية التي تقدم مباشرة للمستفيدين ويجب الحرص التام والتقيد بأحكام القانون المالي ولائحته التنفيذية وقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية ودليل النظام المحاسبي الحكومي وتكون الاجراءات على النحو التالي:-

عند التوقيع على الاتفاقية أو البروتوكول بين الحكومة وبرنامج الغذاء العالمي أو منظمة الصحة العالمية أو غيرها من الجهات ومن واقع القيمة المحددة للمنحة .

تقوم الجهة باجراء كشف تسوية بالقيود المحاسبي





٤. الاهتمام بسجل الحسبة اليومية دليل على فهم رئيس الوحدة الحسابية لعمله وأهتمامه بانتظام القيد في الدفاتر والسجلات واجراء الترحيلات أولاً بأول .

#### ثانياً : خطوات اعداد الحسبة اليومية ( في الوحدات الحسابية للسلطة المركزية).

١. يقوم الموظف المختص بالقيد في اليومية العامة بتجميع دفتر اليومية العامة والتحقق من التوازن الحسابي (الجانب المدين ) (الجانب الدائن) وكذا مجموع اعمدة الابواب والحسابات والجمع الافقي والراسي والتوصل الى مجموع اليومية لليوم ويتم نقل المجاميع الى سجل الحسبة اليومية وتسليمه الى رئيس الوحدة الحسابية .

٢. في نفس الوقت يقوم كل موظف مختص بتجميع ما يخصه من دفاتر مفردات الموارد ومفردات الاستخدامات وحسابات البنوك والحسابات المساعدة المدينة والدائنة المفردات والاجمالي والمفردات والاجمالي للحسابات الانتقالية - والمفردات والاجمالي للحسابات النظامية - الاجمالي والمفردات للحسابات الرقابية الاحصائية .

٣. يقوم رئيس الوحدة الحسابية بمراجعة الدفاتر ومطابقتها بنفسه على سجل الحسبة اليومية وفي حالة مطابقة الارقام يقوم المختص لكل دفتر بالتوقيع امام المبالغ التي تخصه وفي حالة عدم مطابقة الارقام يقوم بالمراجعة والتأكد من اسباب عدم التطابق وتحديد اسباب الفروق فقد تكون هناك عملية قيدت في اليومية ولم تقيد في الدفتر الاجمالي والمفردات أو الحساب الذي يخصه أو قيدت في اجمالي الحسابات المدينة أو الدائنة أو أي حساب اجمالي آخر ولم يقيد في احدى المفردات أو أن هناك ارقام نقلت بالخطأ أو غيرها من الاسباب.

٤. يشرف رئيس الوحدة الحسابية على اجراء التصويبات اللازمة في الدفتر الذي تبين أن الخطأ فيه ذلك بالرجوع الى كشوفات التسوية واستمارات الصرف نفسها إذا استدعى الامر ذلك.

٥. بعد استكمال اجراءات المطابقة والتوقيع من كافة المختصين يقوم رئيس الوحدة الحسابية بالتوقيع في المكان المخصص لذلك .

٦. يقوم رئيس الوحدة الحسابية بالتوقيع على الشيكات الصادرة ورفعها الى المخولين بالتوقيع لاستكمال اجراءات التوقيع وتسليمها لأصحابها.

#### ثالثاً : خطوات اعداد كشف الحسبة اليومية في الوحدة الحسابية للوحدة الادارية:-

١. الخطوات التي تم استعراضها لإعداد كشف الحسبة اليومية في السلطة المركزية يجب اتباعها بالنسبة لكل شعبة من الشعب في الوحدات الحسابية في المديريات وكل قسم من الاقسام في الوحدة الحسابية في مكاتب المالية (أمانة العاصمة والمحافظات) حيث نص قرار وزير المالية رقم (٣٩٧) لسنة ٢٠٠٧م بشأن دمج

الوحدات الحسابية في وحدات السلطة المحلية بمكاتب المالية وتحديد مستوياتها والصادر بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧م بدمج الوحدات الحسابية العامة في أمانة العاصمة والمحافظات بمكاتب المالية وتكون بمستوى إدارة والتقسيمات الداخلية بمستوى أقسام في الهيكل التنظيمي لمكاتب المالية في المحافظات وأمانة العاصمة كما نص على دمج الوحدات الحسابية في مديريات أمانة العاصمة والمحافظات في الهيكل التنظيمي بمكاتب المالية والمديريات كما نصت المادة (٣) من نفس القرار على أن تتولى اقسام وشعب الوحدات الحسابية المهام والاختصاصات المحددة في القرار الوزاري رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٢م بشأن مهام واختصاصات الوحدة الحسابية بالمحافظات والمديريات وتقسيماتها الداخلية وبالتالي إعداد الحسبة اليومية في السلطة المحلية على النحو التالي :-

٢. فيبعد استكمال اجراءات القيد في اليومية العامة والدفاتر الاجمالية لكل شعبة وإعداد كشف حسبه خاص به والمطابقة والتوقيع من المختص ورئيس القسم ورئيس الوحدة الحسابية.

٣. يتم اعداد كشف تسوية بالمجاميع ومفردات الموارد ومفردات الاستخدامات وارسالها الى قسم الحسابات التجميعية.

٤. يقوم قسم الحسابات التجميعية بالقيد في اليومية العامة والمفردات للموارد والاستخدامات والحسابات الاجمالية والمفردات للحسابات الرئيسية والمساعدة والحسابات الانتقالية والنظامية والرقابية الاحصائية من واقع كشف التسوية لكافة الشعب.

٥. يقوم رئيس قسم الحسابات التجميعية بالاشراف على تجميع اليومية العامة والدفاتر المختلفة وإعداد كشف حسبة بالحسابات التجميعية للوحدة الادارية بعد المراجعة والمطابقة وتوقيع جميع المختصين يتم التوقيع على كشف الحسبة من رئيس الوحدة الحسابية.

#### رابعاً : خطوات اعداد كشف الحسبة الشهرية (آخر الشهر).

١. في حالة انتظام الوحدة الحسابية في إعداد كشف الحسبة اليومية والترحيل الفعلي أولاً بأول وذلك بتجميع اليوم الحالي الى اليوم والسابق سيكون هناك مجموع لكافة الحسابات حتى اليوم قبل الاخير من الشهر .

٢. يتم إعداد كشف الحسبة اليومية لآخر يوم وفقاً للخطوات السابق شرحها واطافة مجموع اليوم الى الايام السابقة وبالتالي ستحصل على مجموع عمليات الشهر لجميع الدفاتر.

٣. يتم اعداد سجل حسبة بمجموع الشهر ويشمل على مجموع العمليات التي تمت خلال الشهر ويجب أن يطابق جملة عمليات الشهر في سجل الحسبة اليومية على كافة الدفاتر (اليومية العامة) ، (الدفاتر المساعدة والحسابات الانتقالية والنظامية والرقابية الاحصائية - الاجمالية والمفردات.



الادارية وبعد التأكد أنها تخص الجهاز التنفيذي المعني.

#### ثانياً : إعداد كشف الحساب الشهري:

مراجعة كشف الحساب الشهري وكشف الحساب المجمع :

- بعد إعداد كشف الحساب الشهري وكشف الحساب المجمع يتولى مدير الوحدة الحسابية مطابقة محتوياته على جميع الدفاتر المالية المعد عنها الكشف ( مفردات الاستخدامات - مفردات الموارد - الحسابات الرئيسية ( حساباً حساباً ) - الحسابات المساعدة المدينة ( حساباً حساباً ) مع مطابقتها مع دفتر إجمالي الحسابات المساعدة المدينة - الحسابات المساعدة الدائنة ( حساباً حساباً ) مع مطابقتها مع دفتر إجمالي الحسابات المساعدة الدائنة - الحسابات الانتقالية المدينة والحسابات الانتقالية الدائنة - الحسابات النظامية ( حساباً حساباً ) والحسابات الرقابية الإحصائية (حساباً حساباً) مع مطابقتها مع دفتر إجمالي الحسابات الرقابية الإحصائية والتأكد من مطابقة كل ذلك مع دفتر اليومية العامة عن جملة كل شهر وجملة الأشهر السابقة حتى الكشف (المعد عنه الحساب).

- يتم مراجعة الكشف حسابياً للتأكد من صحة النقل والمجاميع أفقياً ورأسياً لكل نوع وبند وفصل وكل باب الموارد والاستخدامات ولكل حساب وكل مجموعة والإجمالي العام للحسابات.

- يجب التأكد من صحة النقل من كشف إلى آخر من حيث إدراج نفس المبالغ وأمام نفس الأنواع والبند والفصول والأبواب في الخانات المختصة بها لكل من الموارد والاستخدامات وأنواع ومجموعات الحسابات مع عدم إجراء أية تعديلات فيها (المبالغ التي أدرجت في الكشف السابق) وإذا حدث أي تعديل يجب الإشارة إليها في خانة الملاحظات مع كشف الحساب الشهري وكشف الحساب المجمع وإيضاح الأسباب في تعديلها إذا كانت ناتجة عن خطأ في النقل فقط ، أما إذا كان ناتج عن خطأ في القيود المحاسبية فيتم ذلك في الشهر الجاري بقيود حسابية لتصحيح هذا الخطأ.

- يجب التأكد من تحرير كشف الحساب الشهري وكشف الحساب المجمع بالمداد الأسود أو الأزرق وإدراج المبالغ التي قد تظهر بالإستبعاد في أنواع أو بنود أو فصول أو أبواب كل من الموارد والاستخدامات ( بالمداد الأحمر ) بكشف الحساب كما ظهرت تماماً في دفتر مفردات الموارد أو مفردات الاستخدامات في نهاية الشهر ، ولا ينطبق إظهار الإستبعاد بالمداد الأحمر بالنسبة للحسابات ، وأي تعديلات في الحسابات يجب أن يتم بتسويات حسابية بالمداد الأسود أو الأزرق في الجانب المختص ، كما يجب العناية والدقة التامة في تحرير كشف الحساب الشهري ، ومراعاة عدم الكشط أو الشطب فيه .

- يجب على مدير الوحدة الحسابية التأكد من تطابق الجانبين المدين والدائن بصفحة العمليات بكشف الحساب الشهري والكشف المجمع بعد التأكد من صحة ومطابقة نقل جملة الموارد وجملة الاستخدامات بنفس إجمالياتها الظاهرة في الموارد

٤. في الوحدة الحسابية للمديرية أو المحافظة يتم اعداد كشف الحسبة الشهرية لكل شعبة من شعب قسم القيد على حده وكذا للقسم التجميعي.

## الباب الرابع

### التقارير

### الفصل الثاني

#### كشف الحساب الشهري وكشف حساب المدة.

أولاً : طريقة اقفال الحساب الشهري:

أ- في وحدات السلطة المركزية

(١) ح/البنك استخدامات:

عند ورود كشف البنك واستكمال اجراءات المطابقة على النحو المبين تفصيلاً في الفصل (٦) من الباب الثاني يتم اعداد كشف تسوية بالقيد المحاسبي التالي بقيمة المبالغ المخصومة خلال الشهر والواردة في الكشف وتخص الجهة :-

من ح/الحسابات الرئيسية الدائنة .

ح/البنك استخدامات

الى ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/دائنين مالية

(٢) ح/البنك موارد :

يتم اعداد كشف تسوية بالمبالغ الواردة في كشف البنك موارد بعد مراجعته ومطابقته والتأكد أنها تخص الجهة.

من ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/ مدينين مالية

الى ح/الحسابات الرئيسية المدينة

ح/البنك موارد .

ب- في وحدات السلطة المحلية

(١) البنك نفقات تشغيل محلية:

عند ورود كشف البنك واستكمال اجراءات المطابقة يتم اعداد كشف تسوية بمجموع المبالغ الواردة في الكشف وتخص الجهاز التنفيذي (المعني)

من ح/الحسابات الرئيسية الدائنة

ح/ البنك نفقات تشغيلية محلية

الى ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/دائنين (مالية)

(٢) البنك اكتساب اصول غير مالية محلية:-

يتم اجراء القيد المحاسبي التالي بموجب كشف تسوية في دفاتر الجهاز التنفيذي المعني في الوحدة الحسابية للوحدة الادارية (مديرية/محافظة) بعد المراجعة والمطابقة والتأكد أن جميع المبالغ الواردة منه تخص الجهاز التنفيذي المعني:-

من ح/الحسابات الرئيسية الدائنة

ح/ البنك اكتساب اصول غير مالية محلية

الى ح/الحسابات المساعدة الدائنة

ح/ دائنين (سلطة محلية)

(٣) ح/البنك موارد محلية:

من ح/الحسابات المساعدة المدينة

ح/ المدينين (سلطة محلية)

الى ح/الحسابات الرئيسية المدينة

ح/البنك موارد (محلية)

وذلك بموجب كشف تسوية قيد في دفاتر الجهاز التنفيذي المعني في الوحدة الحسابية للوحدة



والاستخدامات من هذا الكشف وبالخانة المخصصة بأعلى هذه الصفحة .

- يجب على مدير الوحدة الحسابية مراعاة الدقة التامة في مراجعة صفحة بواقي الحسابات ( الصفحة الأخيرة ) والتأكد من مطابقة خاناتها كما ورد في السابق وتصحيح أية أخطاء بها .

- تتولى مكاتب الوزارة في الوحدات الإدارية مراجعة كشوف الحسابات الشهرية المجمعة ومتابعة ما قد يكتشف بها من أخطاء قبل إعداد خلاصة بمحتواها وموافاة الوزارة بها في المواعيد المحددة .

**ثالثاً : إعداد كشف حساب المدة والمدة المجمعة :**

- يُعد حساب المدة ( الربع سنوي ) لبيان موقف التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة عن ثلاثة أشهر وذلك على النحو التالي :-

المدة الأولى : عبارة عن مجموع الثلاثة أشهر ( يناير - فبراير - مارس ) المدة الجارية ويرسل كشفها مع كشف شهر مارس .

المدة الثانية : عبارة عن مجموعة الثلاثة أشهر ( إبريل - مايو - يونيو ) المدة الجارية وتدرج في خانة المدة السابقة بيانات المدة الأولى ، وتجمع الخانتين لإظهار جملة الستة أشهر ( يناير - يونيو ) يرسل كشفها مع كشف شهر يونيو .

المدة الثالثة : عبارة عن مجموع الثلاثة أشهر ( يوليو - أغسطس - سبتمبر ) المدة الجارية وتدرج في خانة المدة السابقة بيانات خانة جملة المدة من كشف المدة الثانية ، وتجمع الخانتين لإظهار جملة التسعة أشهر ( يناير - سبتمبر ) يرسل كشفها مع كشف شهر سبتمبر .

المدة الرابعة : عبارة عن مجموع الثلاثة أشهر ( أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ) المدة الجارية وتدرج في خانة المدة السابقة بيانات خانة الجملة من كشف المدة الثالثة ، وتجمع الخانتين لإظهار جملة السنة ( يناير - ديسمبر ) يرسل كشفها مع كشف شهر ديسمبر .

- يعد كشف حساب المدة على النموذج المعد لذلك بمعرفة الوزارة والذي يحتوي على نفس البيانات الموضحة في كشف الحساب الشهري والشهري المجموع بالنسبة للموارد والاستخدامات ( بحسب الأبواب - الفصول - البنود - الأنواع ) والحسابات ( بحسب مجموعاتها وأنواعها ) وكذا صفحة بواقي الحسابات ولا يختلف عنه إلا فيما يلي :-

خانة المدة الجارية بدلاً من الشهر الجاري

خانة المدة السابقة بدلاً من الأشهر السابقة

- تتبع نفس الإجراءات والأحكام التي يتم بموجبها إعداد كشف الحساب الشهري وذلك عند إعداد كشف حساب المدة ، مع التأكد من مراعاة ما يلي :-

- مطابقة خانة الجملة في كشف المدة الأولى مع خانة الجملة في كشف شهر مارس ومطابقة خانة الجملة في كشف المدة الثانية مع خانة الجملة في كشف شهر يونيو ومطابقة خانة الجملة في كشف المدة الثالثة مع خانة الجملة في كشف شهر سبتمبر ومطابقة خانة الجملة في كشف المدة الرابعة مع خانة الجملة في كشف شهر ديسمبر ، وذلك بالنسبة لكل من الموارد والاستخدامات ( بحسب أبوابها وفصولها وبنودها وأنواعها ) ، و صفحة

عمليات الحسابات بحسب مجموعاتها وأنواعها .  
وبالنسبة لصفحة بواقي الحسابات ( الصفحة الأخيرة ) يتم التأكد من :

- مطابقة الخانة الأولى ( المتأخرات حتى نهاية المدة السابقة ) في كشف المدة الأولى مع أرصدة وحسابات نفس الخانة في كشف يناير .

- وكذا مطابقة الخانة الأخيرة ( الباقي حتى نهاية المدة الجارية ) من كشف المدة الأولى مع أرصدة وحسابات نفس الخانة من كشف شهر مارس .

- مطابقة الخانة الأولى من كشف المدة الثانية مع خانة الأخيرة من كشف المدة الأولى ومطابقة الخانة الأخير من كشف المدة الثانية مع خانة الأخيرة من كشف شهر يونيو .

- ومطابقة الخانة الأولى من كشف المدة الثالثة مع خانة الأخيرة من كشف المدة الثانية ومطابقة الخانة الأخيرة من كشف المدة الثالثة مع خانة الأخيرة من كشف شهر سبتمبر .

- ومطابقة الخانة الأولى من كشف المدة الرابعة مع خانة الأخيرة من كشف المدة الثالثة .

- ومطابقة الخانة الأخيرة من كشف المدة الرابعة مع خانة الأخيرة من كشف شهر ديسمبر .

وذلك على مستوى كل مجموعة من الحسابات في هذه الصفحة ، وكذا إجماليات الجانبين المدين والدائن .

- تتبع نفس خطوات المراجعة والمطابقة الخاصة بكشف الحساب الشهري والشهري المجموع على مراجعة ومطابقة كشف حساب المدة والمدة المجمعة .

هذا ويجب التأكد من مطابقة صفحة عمليات الحسابات ، ومن صحة نقل إجماليات الموارد والاستخدامات إلى أعلى الصفحتين وفي الجانب المخصص لذلك ومن مطابقة أنواع كل مجموعة من الحسابات مع جملتها في كل جانب ( المدين والدائن ) وكذا التأكد من تساوي الجانبين المدين والدائن في هذه الصفحة بحيث تكون :-

جملة الاستخدامات مضافاً إليها جملة الحسابات الرئيسية الأخرى وجملة الحسابات المساعدة المدنية وجملة الحسابات المساعدة الدائنة وجملة الحسابات الانتقالية وجملة الحسابات النظامية وجملة الحسابات الرقابية الإحصائية في الجانب المدين من صفحة العمليات تساوي جملة الموارد مضافاً إليها جملة الحسابات الرئيسية الأخرى وجملة الحسابات المساعدة المدنية وجملة الحسابات الانتقالية وجملة الحسابات النظامية وجملة الحسابات الرقابية والإحصائية في الجانب الدائن من صفحة العمليات وذلك في كل من خانة الشهر الجاري وخانة الأشهر السابقة وخانة الجملة.

- اعتماد تقديم كشوف الحسابات الشهرية والمدد- بعد مطابقة ومراجعة كشف الحساب الشهري وكذا الشهرى المجموع وكشف حساب المدة وكذا المدة المجمعة يتم إعتاده من المختص الذي قام بالإعداد ومدير الوحدة الحسابية ومدير عام الشؤون المالية ومن رئيس الجهة ( بالنسبة لجهات السلطة المركزية ) ومن مدراء مكاتب المالية و رئيس





الوحدة الإدارية بالنسبة للسلطة المحلية وختمها بختم الجهة.

### الفصل الثالث

#### كشوف وجداول الحساب الختامي

يراعى بشأن إعداد جداول وكشوف الحساب الختامي لكل من الموارد والاستخدامات والحسابات الرئيسية الأخرى والحسابات المساعدة والانتقالية والنظامية والرقابية الأحصائية ما يلي :-

##### أ - جداول الموارد:

- الالتزام بالتبويب الإقتصادي للموارد بحسب الأبواب والفصول والبند والأنواع .

- عدم إستحداث فصول أو بنود أو أنواع ليست مدرجة بالموازنة إلا ما تكون قد وافقت الوزارة على إستحداثها ( مع إرفاق صورة من الموافقة ) .

- التأكد من أن جميع المبالغ التي حصلت خلال السنة المالية المنتهية قد وردت بالكامل إلى البنك وأضيفت للحساب المختص بالبنك وتم إضافتها للموارد بالدفاتر بحسب الأحوال ( الباب ، الفصل ، البند، النوع المختص ) .

- التأكد من أنه لم يجنب من الموارد أو جانب منها بعيداً عن موارد الموازنة وأنه لم يخصص مورداً معيناً من الموارد لوجه معين من أوجه الصرف وإذا وجد ذلك يرفق بجداول الموارد صورة من القانون أو الترخيص الذي أجاز ذلك .

- إيضاح التعديلات التي طرأت على تقديرات الموارد خلال السنة المالية المنتهية طبقاً للقوانين الصادرة من السلطة التشريعية والعوامل التي أثرت على زيادة أو نقص الموارد مع مذكورة بذلك ضمن جداول الموارد .

- إعداد بيان متحصلات الموارد التي تخص سنة أو سنوات مالية سابقة وإضيفت إلى موارد السنة المالية المنتهية موضحاً به الباب والفصل والبند والنوع المختص .

- إعداد بيان تفصيلي بالمتحصلات من الموارد وكذا المبالغ التي تكون مقيدة بحسابات دائنة وإضيفت إلى موارد السنة المالية المنتهية موضحاً به الباب والفصل والبند والنوع المختص .

- إعداد بيان بالموارد الفعلية للحسابات الجارية من الموارد الخاصة التي تقوم الجهات بتحصيلها وتحديد المجالات التي تخصص لها هذه الموارد والمستند القانوني للجهة في ذلك .

بيان بالموارد المستحقة المتأخر تحصيلها من الموارد التي تقوم الجهة بتحصيلها سواء تخص موارد الموازنة أو موارد الحساب الجاري وذلك عن السنوات المالية السابقة والمحصل الفعلي منها خلال السنة المالية المنتهية وأضيفت إلى حسابات الموارد أو الحساب الجاري والباقي بدون تحصيل والمتبقي حتى نهاية السنة المالية وأسباب عدم التحصيل .

بيان بالموارد المحصلة مقدماً والتي قامت الجهة بتحصيلها خلال السنة المنتهية وأضيفت إلى حساب الموارد أو الحساب الجاري والمستند القانوني التي اعتمدت عليه في تحصيلها ، مع بيان الموارد المحصلة مقدماً حتى نهاية السنة السابقة وتم تسويتها حتى نهاية السنة المالية المنتهية.

بيان بالموارد المتنازع عليها والمحالة إلى كل من النيابة العامة والمحاكم المختصة والمقيدة في حسابي الديون المستحقة للحكومة ومتابعة مطلوبات الحكومة مع إيضاح المبالغ المقيدة والمتنازع عليها حتى نهاية السنة السابقة وماتم تسويته منها حتى نهاية السنة المالية المنتهية بصور قرار أو حكم قضائي بات وكذا المبالغ المتنازع عليها والتي تم إحالتها للجهات القضائية خلال السنة المالية المنتهية والتي تم تسويتها منها والباقي منها بدون تسوية حتى نهاية السنة المالية المنتهية.

بيان بجميع المبالغ المستحقة للحكومة من ضرائب ورسوم مما تم تأجيلها بموجب ضمانات غير مالية أو تعهدات والمبالغ المتأخر تحصيلها لدى أمناء الخزائن والعجوزات على أمناء المخازن وغيرها من المبالغ المستحقة للحكومة والمقيدة في حسابي الديون المستحقة للحكومة ومتابعة مطلوبات الحكومة والمتأخرة حتى نهاية السنة المالية السابقة وتلك التي تخص السنة المالية المنتهية ولم تحصل حتى نهاية السنة المالية وأسباب عدم التحصيل والإجراءات التي اتخذتها الجهة للتحصيل لضمان حقوق الخزينة العامة للدولة .

- إعداد بيان بالموارد الفعلية للمحصل الفعلي من القروض والمنح الداخلية والخارجية بأنواعها ( الجارية والرأسمالية - والتحويلات الرأسمالية) وتحديد المشاريع التي خصصت لها سواء في موازنة التشغيل أو في اكتساب أصول غير مالية أو في اكتساب أصول مالية .

- إعداد بيان بجميع المبالغ المتأخر تحصيلها ( الزكاة - الضرائب - الرسوم الجمركية وغيرها ) والمستحقة لكل من الجهات في السلطة المركزية أو السلطة المحلية عن السنوات المالية السابقة والمحصل الفعلي منها خلال السنة المالية المنتهية والباقي بدون تحصيل حتى نهاية السنة المالية وأسباب عدم التحصيل والحساب المختص المقيدة به .

- إعداد بيان بجميع المبالغ المستحقة للحكومة التي تخص السنة المالية المنتهية ولم تحصل حتى نهاية السنة المالية وأسباب عدم التحصيل والحساب المختص المقيدة به .

- إعداد بيان بالمبالغ المتعذر تحصيلها أو غير المحتمل تحصيلها من المدينين لأي سبب من الأسباب سواء المقيدة طرف أمناء الخزائن أو المقيدة بحساب الديون المستحقة للحكومة أو المقيدة بحسابات مدينة حسب كل حالة والإجراءات التي اتخذتها الجهة لتحصيل وتوريد حق الخزينة العامة للدولة .

- مطابقة الموارد الفعلية المقيدة بالدفاتر والسجلات المحاسبية مع ما تم تحصيله فعلاً وما تم توريده منها للبنك بعد مراجعتها على قسائم التحصيل وحوافظ التوريد والشيكات الواردة وإشعارات الإضافة وكشوف البنك مع إرفاق ما يفيد المراجعة والمطابقة ضمن جداول الموارد وإيضاح أسباب الفروق إن وجدت ( والرصيد المتبقي بحساب النقدية).



- إرفاق جميع البيانات ضمن جداول الموارد.

- تعد جهات السلطة المركزية جدول تفصيلي بالموارد الفعلية للسنة المالية بأكملها متضمنة موارد المكاتب والفروع والتي لا تتبع أجهزة السلطة المحلية كما تعد مكاتب المالية في الوحدات الإدارية جداول تفصيلية بالموارد الفعلية للسنة المالية بأكملها وفقاً لما يلي :-

أ - التبويب الإقتصادي للموارد (بحسب الأبواب والفصول والبنود والأنواع).

ب- تقديرات موارد موازنة السنة المالية المنتهية .  
ج- التعديلات التي طرأت على تقديرات الموارد ( بالزيادة أو النقص ) والصادرة بقوانين من السلطة التشريعية .

د- تقديرات الموارد بعد التعديل ( تقديرات الموازنة العامة بعد الأخذ بالإعتبار التعديلات بالفقرة ج ) .

هـ - تعد الموارد الفعلية للسنة المالية المنتهية بأكملها ( طبقاً لما ظهر بالدفاتر وبكشف حساب شهر ديسمبر وكشف المدة ( أكتوبر / ديسمبر ) .

و - الزيادة أو النقص في الموارد ( مقارنة الموارد الفعلية بتقديرات موارد الموازنة بعد التعديل ) .

ز - الأسباب ( أسباب الزيادة أو النقص في الموارد الفعلية على مستوى كل نوع من الموارد )

الموارد المحصلة وفقاً لمايلي:-

التبويب الإقتصادي للموارد (الباب/الفصل/البند/النوع).

تقديرات موارد موازنة السنة المالية المنتهية.

المحصل الفعلي للموارد للسنة المالية بأكملها والتي استخدمت والأنشطة الجارية (النفقات التشغيلية) أو إكتساب أصول مالية أو إكتساب أصول غير مالية.

الزيادة أو النقص في الموارد والاستخدامات (مقارنة تقديرات الموارد والاستخدامات) بالموارد والاستخدامات الفعلية .

هـ- أسباب الزيادة أو النقص في الموارد والاستخدامات الفعلية وعلى مستوى كل نوع وذلك طبقاً للنموذج التالي:-

- إعداد بيان تفصيلي بالاستخدامات الفعلية على الإشتراكات في هيئات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية موضحاً به إتمادات الموازنة والمنصرف الفعلي خلال السنة المالية لكل هيئة أو منظمة ومقدار الإشتراك السنوي بالعملة الأجنبية والمعادل لها بالعملة المحلية وبداية الإشتراك والغرض منه .  
- إعداد بيان تفصيلي بالتحويلات للمؤسسات ( المنظمات الجماهيرية ) التي لا تهدف إلى الربح موضحاً به إتمادات الموازنة والإنفاق الفعلي خلال السنة المالية المنتهية لكل منظمة على حدة والغرض من الصرف .

- إعداد بيان تفصيلي بإعانة العجز الجاري للمؤسسات والشركات الخدمية كتحويلات جارية إلى المؤسسات المالية وغير المالية موضحاً به إتماد الموازنة والإستخدام الفعلي خلال السنة المالية المنتهية لكل مؤسسة أو هيئة أو شركة والغرض من الصرف .

- إعداد بيان بالمساهمات وحقوق الملكية الأخرى للمؤسسات العامة المحلية المالية وغير المالية موضحاً به إتمادات الموازنة والاستخدام الفعلي خلال السنة المالية على مستوى كل مؤسسة أو هيئة أو شركة مع بيان نوع المساهمة .

- إعداد بيان بالمساهمات وحقوق الملكية الأخرى في المؤسسات والشركات العربية والإقليمية والدولية موضحاً به إتماد الموازنة والاستخدام الفعلي خلال السنة المالية بالعملة الأجنبية والمعادل لها بالعملة المحلية على مستوى كل مؤسسة أو هيئة أو شركة .

- إعداد بيان تفصيلي باكتساب الأصول الثابتة وغير المنتجة وعلى مستوى الفصول والبنود والأنواع مقارنة بما إدرج بموازنة السنة المالية وتحديد نوع التمويل ( حكومي - أجنبي ) مع إيضاح الوفر أو التجاوز وأسباب ذلك .

- إعداد بيان باستخدامات الجهة من النقد الأجنبي خلال السنة المالية المنتهية موضحاً به إسم الشخص أو الجهة التي صرفت لها هذه المبالغ والغرض من

اسم الجهة				جدول الموارد للسنة المالية				بالريال	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
التبويب الإقتصادي للموارد	تقديرات الموارد بالموازنة	التعديلات الصادرة بقوانين من مجلس النواب	تقديرات الموارد بعد التعديل	الموارد الفعلية	الزيادة	النقص	الأسباب		

- إتماد جداول الموارد من المسؤولين الماليين ورئيس الجهة والختم .

ب- جداول الاستخدامات:-  
- الإلتزام بالتبويب الإقتصادي بحسب الأبواب والفصول والبنود والأنواع .

- عدم إستحداث فصول أو بنود أو أنواع ليست مدرجة بالموازنة إلا ما تكون قد وافقت الوزارة على إستحداثها ( مع إرفاق صورة من الموافقة ) .

إيضاح التعديلات التي طرأت على إتمادات الاستخدامات خلال السنة المالية المنتهية طبقاً للقوانين الصادرة من السلطة التشريعية ( مع إرفاق مذكرة بذلك ضمن جداول الاستخدامات ) .

إعداد بيان بالاستخدامات التي تخص سنة أو سنوات مالية سابقة وخصمت على إتمادات السنة المالية المنتهية موضحاً به الباب والفصل والبند والنوع المختص والسلطة التي رخصت بذلك والأسباب .

تقوم كافة الجهات والتي لديها حسابات جارية وتم إعداد تقديرات في الموارد والاستخدامات في موازنة السنة المنتهية للموقع تحصيله وكذا المتوقع انفاقه منها ، إعداد جدول بالموارد المحصلة والمضافة للحساب الجاري والاستخدامات التي تمت من الحساب خلال السنة المالية بحسب التبويب الإقتصادي بما تم صرفه فعلاً والرصيد المتبقي من



من البنك بعد مراجعتها على الشيكات الصادرة وإشعارات الخصم وكشوف البنك مع إرفاق ما يفيد المراجعة والمطابقة ضمن جداول الاستخدامات وإيضاح أسباب الفروق إن وجدت وإعتماد ذلك من رؤساء الجهات المركزية ورؤساء الوحدات الإدارية .

- إرفاق جميع البيانات المطلوبة ضمن جداول الاستخدامات.

- تعد الجهات في السلطة المركزية جدول تفصيلي بالاستخدامات الفعلية للسنة المالية المنتهية بأكملها على مستوى كل من الديوان العام والمكاتب والفروع التابعة لها والتي لا تتبع أجهزة السلطة المحلية كما تعد مكاتب المالية بالوحدات الإدارية جداول تفصيلية بالاستخدامات الفعلية للسنة المالية المنتهية .

- تعد جداول الاستخدامات الفعلية للسنة المالية بأكملها ( متضمنة استخدامات الفترة يناير / ديسمبر ) وفقاً لما يلي :-

أ - التبويب التنظيمي والإقتصادي (حسب الأبواب والفصول والبنود والأنواع) والجهات.

ب- إتمادات الموازنة للسنة المالية بأكملها ( طبقاً للموازنة العامة للدولة ) .

ج- الإتمادات الإضافية أو المنقولة ( الصادرة بقوانين من السلطة التشريعية ) .

د- إتمادات بعد التعديل ( ربط إتمادات الموازنة بعد الأخذ في الاعتبار الإتمادات الإضافية والمنقولة ) .

هـ - الاستخدامات الفعلية للسنة المالية المنتهية بأكملها ( طبقاً لما ظهر بالدفاتر وبكشف حساب شهر ديسمبر وبكشف المدة ( أكتوبر / ديسمبر ) .

و- الوفرة أو التجاوز في الاستخدامات ( مقارنة التعديل ) .

ز - الأسباب ( أسباب الوفرة أو التجاوز ) في الاستخدامات على مستوى كل نوع من أنواع

الصرف والمبلغ المنصرف بالعملة الأجنبية ونوعها وسعر الصرف والمبلغ المنصرف بالعملة المحلية والباب والفصل والبند والنوع المخصص عليه هذه المبالغ .

إعداد بيان بالالتزامات القائمة من سنوات سابقة وتم سدادها في السنة المالية المنتهية وكذا الالتزامات القائمة وأسباب عدم سدادها والتأكد من استيفائها لشروط القانونية مع التفرقة بين:-

١. الالتزامات القائمة عن سلع وخدمات وممتلكات.

٢. الالتزامات القائمة عن إكتساب أصول ثابتة.

٣. الالتزامات القائمة عن أصول غير منتجة.

إعداد بيان بالمبالغ المدرجة في حساب النفقات المقدمة عن سلع وخدمات وممتلكات (عن الايجارات والتأمين على الممتلكات - والتأمين الصحي) وذلك عن السنوات السابقة والتي تم تسويتها خلال السنة المالية المنتهية وكذا المبالغ التي دفعت مقدماً في السنة المالية المنتهية واسباب سدادها مقدماً .

بيان بالاستخدامات الفعلية من المنح والقروض والبرامج والأنشطة والمشاريع والأصول التي تم تمويلها منها.

بيان بالاستخدامات الفعلية من الحسابات الجارية وعلى مستوى التبويب الاقتصادي والبرامج والمشاريع التي صرفت عليها وسواء كانت نفقات تشغيلية أو خصصت لإكتساب أصول غير مالية أو أصول مالية.

بيان بالاستخدامات الفعلية على مستوى التبويب الاقتصادي للموارد والاستخدامات والتمويل من قروض أو منح خارجية والبرامج والأنشطة التي يمولها وبحسب طبيعتها (نفقات تشغيلية - إكتساب أصول غير مالية- إكتساب أصول مالية)

- إستبعاد كل من الاستخدامات التي خصمت بالدفاتر والشيكات الصادرة التي لم تصرف فعلاً حتى نهاية السنة المالية ( الباب ، الفصل ، البند ، النوع المختص ) مع إيضاح أسباب عدم الصرف وإرفاق كشف تفصيلي بها ضمن جداول الاستخدامات وذلك تطبيقاً للأساس

النقدي .

بالريال		جدول الموارد للسنة المالية				إسم الجهة			
الاسباب	التجاوز	الاستخدامات الفعلية	اعتمادات الموازنة بعد التعديل	اعتمادات الموازنة الإضافية أو المنقولة بقوانين من مجلس النواب	اعتمادات الموازنة	التبويب الاقتصادي للاستخدامات	١	٢	٣

- الخصم على إتمادات الاستخدامات ( الباب ، الفصل ، البند ، النوع المختص ) وكذا من الحسابات الجارية بالمبالغ السابق صرفها مقدماً في الأغراض المخصصة لها والتي سبق خصمها على

الحسابات المساعدة المدينة ولم تقدم مستنداتها حتى نهاية السنة المالية مقابل الإضافة إلى حساب المبالغ الدائنة تحت التسوية بإسم من صرفت لهم هذه المبالغ على أن يتم التسوية لها خلال الشهرين التاليين من بداية السنة المالية الجديدة كحد أقصى لتسوية تلك العهد وذلك في ضوء المستندات المؤيدة لذلك .

- مطابقة الاستخدامات الفعلية المقيمة بالدفاتر والسجلات المالية مع ما تم خصمه وصرفه فعلاً

الاستخدامات.التجاوزالأسباب

- إتماد جداول الاستخدامات من المسؤولين الماليين ورئيس الجهة والختم :

ج- جداول وكشوف الحسابات الرئيسية والمساعدة والانتقالية والنظامية والرقابية الإحصائية:-

- يجب العناية بضبط أرصدة الحسابات الرئيسية والمساعدة والحسابات الانتقالية والنظامية والرقابية الإحصائية ومطابقتها على الدفاتر الإجمالية ودفاتر المفردات وكشف حساب شهر





ديسمبر والمدة (أكتوبر / ديسمبر ) ، على مستوى كل نوع من أنواع الحسابات ، والتأكد من إثبات الأرصدة المرحلة من السنة المالية السابقة ومطابقتها على ما ظهر بحساب ختامي الدولة لتلك السنة وإخطار الوزارة ومكاتبها في الوحدات الإدارية بأية فروق في الأرصدة المرحلة إن وجدت .

- يجب العناية بتسوية رصيد حساب النقدية لدى أمناء الخزائن أو لا بأول وتوريد المتبقي به إلى البنك ، وإذا ظهرت أرصدة متبقية بهذا الحساب في نهاية السنة المالية المذكورة لأي سبب من الأسباب فيجب توريدها فوراً في بداية السنة المالية الجديدة ، مع إرفاق بيان بمفردات هذا الرصيد موضحاً به أسباب عدم التوريد ، وبيان رقم وتاريخ التوريد للبنك وصورة إشعار الإضافة .

- يجب تسوية أرصدة حساب السلف على الاجور قبل نهاية السنة المالية مع إرفاق بيان تفصيلي بالأرصدة المتبقية في هذا الحساب في نهاية شهر ديسمبر بدون تسوية موضحاً به أسماء الموظفين ومقدار السلفة والمبلغ المتبقي وأسباب عدم التسوية حتى نهاية السنة المالية .

- يجب الدراسة الجادة لأرصدة الحسابات المساعدة والحسابات الانتقالية والنظامية والرقابية الإحصائية ( المدينة والدائنة ) وبذل كل الجهود للحصول على المستندات المؤيدة لتسويتها قبل نهاية السنة المالية تطبيقاً لأحكام القوانين النافذة ، ويجب إرفاق البيانات التفصيلية بأرصدة تلك الحسابات المتبقية بدون تسوية حتى نهاية السنة المالية على مستوى كل حساب من هذه الحسابات موضحاً بها مفردات كل مبلغ وتاريخه والغرض منه وأسباب ومبررات عدم تسويته ، ضمن مرفقات الحساب الختامي.

#### الفصل الرابع مرفقات الحساب الختامي

يجب على جميع الجهات في السلطة المركزية وفروعها التي لا تتبع السلطة المحلية وكذا أجهزة السلطة المحلية أن ترفق بجداول الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية المرفقات التالية:-

- محضر جرد الخزينة في آخر يوم عمل من أيام العمل الرسمية في نهاية شهر ديسمبر ، والتأكد من مطابقة جملة المبالغ الموجودة في الخزينة مع سجل الخزينة ورصيد حساب النقدية والرصيد الظاهر بكشف شهر ديسمبر والمدة ( أكتوبر / ديسمبر ) مع بيان أسباب الفروق بينها إن وجدت .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- محضر الجرد السنوي لموجودات المخازن الحكومية في نهاية السنة المالية مع بيان الصنف ومواصفاته والوحدة والكمية والسعر

عند الشراء ، والقيمة التي يعبر عنها الصنف في نهاية السنة المالية ، وذلك طبقاً للقوانين واللوائح والقرارات النافذة .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالأماكن المستأجره موضحاً به إسم مالك العقار (المؤجر) ومكانه والغرض من الإيجار وتاريخ التعاقد ومدته وقيمة الإيجار الشهري وطريقة سداده - لكل حالة على حده ، مع بيان التقدير السنوي والاستخدام الفعلي خلال السنة المالية ومقدار الإيجار المتأخر صرفه أو الإيجار المدفوع مقدماً إن وجد .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بحصر كافة السيارات الحكومية ووسائل النقل الأخرى الموجودة في نهاية السنة المالية مبيناً به عدد السيارات المستخدمة للركوب ، وعدد الباصات ، وعدد السيارات المستخدمة لأغراض النقل ووسائل النقل الأخرى والمعدات التي تعتبر من وسائل النقل ، وذلك حسب كل نوع من السيارات ووسائل النقل ، وكذا المعدات الخاصة بتنفيذ المشاريع ، وأوجه الاستخدام ، وكذا بيان بالدراجات حسب أنواعها مع إيضاح رقم كل سيارة أو وسيلة نقل وماركتها والموديل الخاص بها ورقم الماكينة وإسم المستلم أو المستخدم لها والتأكد من الحصول على إقرار منه بأنها في عهده ومسؤول عن سلامتها ، وأنها مقيدة دفترياً عهده عليه بعد إستلامها من المخازن وتاريخ وثمن الشراء والقيمة الحالية لها ، مع إعداد بيان تفصيلي مستقل بالسيارات الحكومية ووسائل النقل الأخرى التي تم شراؤها خصماً على إعمادات نفقات موازنة السنة المالية المنتهية .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

بيان بحصر المعدات والأجهزة المتنقلة والتي تصرف لبعض الموظفين والمسؤولين الذين تستلزم طبيعة عملهم صرف مثل هذه المعدات والأجهزة (أجهزة الحاسوب - التليفونات المحمولة - وأجهزة القياس التي تصرف للمهندسين والمشرفين وغيرها) موضحاً بها - مواصفاتها واسم المستلم لها ووظيفته وتاريخ الشراء ومصدر الشراء وتاريخ صرفها والحصول على إقرار منه بأنها في عهده ومسؤول عن سلامتها والمحافظة عليها وأنها مقيدة دفترياً عهده عليه بعد استلامها من المخازن وثمن الشراء وتاريخه .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بحوادث الإختلاس والسرقة وحوادث الحريق والإهمال وأسبابها والخسائر المترتبة عليها والمسئول عنها وقيمتها وما تم إسترداده منها والباقي بدون تحصيل مع إيضاح الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل الجهة للقضاء على مثل هذه الحالات ، وعدم تكرار حدوثها حفاظاً للمال العام .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان تفصيلي بمبالغ التعويضات والغرامات والصنف التي رخصت بها .



( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بما تم إنفاقه خصماً على كل حساب من الحسابات المساعدة المدينة ( العهد ) والأسباب والمبررات التي دعت إلى الخصم والسلطة التي رخصت بذلك ، وجملة ما تم تسويته خلال السنة المالية المنتهية وتفاصيل الرصيد المتبقي منها في نهاية السنة المالية المذكورة بدون تسوية أو سداد وأسباب عدم التسوية وأسماء من يعهدتهم هذه المبالغ حسب كل حالة .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالمبالغ التي خصمت على إعمادات استخدامات السنة المالية المنتهية وكذا التي خصمت على الحسابات الجارية لتعذر تقديم المستندات حتى نهاية السنة ( السابق خصمها على الحسابات المساعدة المدينة في الأغراض المخصصة لها ) مقابل الإضافة لحساب المبالغ الدائنة تحت التسوية مع إيضاح الباب والفصل والبند والنوع المختص والحساب الجاري الذي صرفت منه لكل مبلغ وكل حالة على حدة .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بمفردات المبالغ المحصلة لحساب جهات أخرى وما تم سداده منها للجهة المختصة والرصيد المتبقي خلال السنة المالية وأسباب عدم السداد والحساب المضاف إليه هذه المبالغ .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بمفردات المبالغ المنصرفة لحساب جهات أخرى وما تم إسترداده منها والرصيد المتبقي خلال السنة المالية وأسباب عدم الإسترداد والحساب المخصوم عليه بهذه المبالغ .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالشيكات الصادرة خلال السنة المالية المنتهية وسلمت لمستحقيها ولم تصرف من البنك حتى نهاية السنة المالية موضحاً به رقم وتاريخ ومبلغ الشيك والباب والفصل والبند والنوع المخصوم عليه والإجراءات التي أتخذت بشأن إستبعاد قيمة هذه الشيكات من استخدامات السنة المالية المنتهية ورقم وتاريخ وصورة تسوية الإستبعاد .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالمبالغ التي قام البنك بخصمها على حساب استخدامات الجهة خلال السنة المالية ولم تستخرج عنها شيكات وتخص جهات أخرى موضحاً به رقم وتاريخ ومبلغ الشيك والإجراءات التي أتخذت في هذا الشأن .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالشيكات الواردة التي أرسلت للبنك لتحصيلها وإضافتها لحساب موارد الجهة أو للحسابات الجارية ولم تصل إشعارات الإضافة الخاصة بها ، ولم تظهر بكشوف البنك حتى نهاية السنة المالية مع ذكر الإجراءات التي اتخذتها الجهة .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالمبالغ التي قام البنك بإضافتها لحساب موارد الجهة ولا تخصها موضحاً به المبلغ ورقم وتاريخ الإضافة والإجراءات التي أتخذتها في هذا الشأن .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان تفصيلي بالمبالغ الخاصة بمستحقات الضرائب أو التقاعد أو الضمان الإجتماعي أو أقساط التأمينات الإجتماعية أو المستحقة لجهات أخرى ، والتي لم تصرف حتى نهاية السنة المالية موضحاً به الباب والفصل والبند والنوع المختص ، والإجراءات التي أتخذت لإستبعاد هذه المبالغ من استخدامات السنة المالية المذكورة ورقم وتاريخ وصورة تسوية الإستبعاد .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان تفصيلي بالإلتزامات القائمة على الجهة على مستوى الباب والفصل والبند والنوع الذي تم الإلتزام بها تجاه الغير .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان تحليلي بالمستحقات والمقدمات لكل من حساب الموارد المستحقة وحساب الموارد المحصلة مقدماً وكذا حساب النفقات المقدمة عن سلع وخدمات وممتلكات .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان تحليلي بالديون المستحقة للحكومة من ضرائب ورسوم واية مبالغ أخرى مستحقة للحكومة .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان شامل بالاستخدامات لاكتساب الاصول غير المالية على مستوى الفصول والبند والأنواع لكل مشروع مبيناً به إعمادات موازنة السنة المالية ونوع التمويل ( محلي / أجنبي ) وأسباب الوفرة أو التجاوز في كل نوع من الاكتساب ، ومطابقة الاكتساب على المبالغ المرتبط بها ، والدفاتر وكشف حساب شهر ديسمبر والمدة الرابعة ( أكتوبر / ديسمبر ) .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالمبالغ التي أنفقت بالنقد الأجنبي خلال السنة المالية المنتهية والمعادل له بالعملة المحلية مبيناً به الغرض وأوجه الصرف والباب والفصل والبند والنوع .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالمبالغ التي تم إضافتها أو خصمها بإخطارات من الوزارة والسابق إضافتها أو خصمها على حساب الحكومة العام بالبنك وتخص الجهة خلال السنة المالية .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالإشتراكات في هيئات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية خلال السنة المالية مبيناً به إسم الجهة والغرض من الإشتراك ومقدار الإشتراك السنوي والإشتراكات المتأخرة أو المدفوعة مقدماً وتاريخ الإستحقاق وذلك بالعملة الأجنبية والمعادل لها بالعملة المحلية مقارناً بإعتماد الموازنة لكل هيئة أو منظمة .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالتحويلات للمؤسسات المقيمة التي لا تهدف الى الربح ( المنظمات الجماهيرية ) .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالاعانات المالية إلى المؤسسات المحلية المالية وغير المالية ومؤسسات ومشاريع أخرى .

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )



- بيان بالمساهمات وحقوق الملكية الأخرى للمنشآت المحلية المالية وغير المالية (الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط).

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان بالمساهمات وحقوق الملكية الأخرى في المؤسسات المالية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

بيان تفصيلي بمرتجع الاجور (الرديات) والتي لم تصرف حتى نهاية السنة المالية موضحاً به اسم المستحق والمبلغ وطبيعته ورقم وتاريخ الاضافة الى البنك.

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- بيان تفصيلي بالقروض والمنح والمساعدات (النقدية والعينية) الأخرى التي حصلت عليها الجهة خلال السنة المالية موضحاً به مصدر المساعدة وقيمتها بالنقد الأجنبي والمعادل بالعملة المحلية وإسم الحساب المضاف إليه وكمية المساعدة العينية وأصنافها والمخازن المودعة بها وكيفية التصرف فيها.

( طبقاً للنموذج المخصص لذلك )

- مذكرة تفسيرية بأسباب الوفورات أو التجاوزات التي حدثت على مستوى كل نوع والكيفية التي تمت بها مواجهة التجاوزات وأسباب الزيادة أو النقص في أنواع الموارد.

- المرفقات الأخرى والخاصة بجداول وكشوف الحساب الختامي .

- تلتزم جميع الجهات بإعداد حساباتها الختامية عن السنة المالية المنتهية وموافاة كل من الوزارة والجهاز وفروعهما في الوحدات الادارية في الموعد القانوني المحدد.

- يجب الإلتزام بالنماذج المذكورة في إعداد مرفقات الحساب الختامي وإستيفاء جميع البيانات الموضحة بها ، وفي حالة عدم وجود بيانات أي مرفق يخص الجهة يكتب عبارة ( لا يوجد ) في كشف حصر المرفقات ، وعدم إرفاق نماذج المرفق الخاص بذلك.

- تلتزم جميع الجهات في السلطة المركزية والسلطة المحلية بدراسة ملاحظات وتقارير كل من الوزارة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية والعمل على مراعاة ما ورد بها وموافاة كل منها بنتائج دراستها ، وبما يلزم إجراؤه من تسويات في المدة القانونية المحددة .

## الباب الخامس

### اقفال الحسابات في نهاية السنة المالية

المستوى الاول : أجهزة السلطة المحلية في الوحدة الادارية.

المستوى الثاني :أ- دواوين الوزارات والاجهزة المركزية الاخرى

ب- مكاتب المالية في المحافظات .

### الفصل الاول :

اقفال الحسابات في المستويين الاول والثاني التسويات الواجب إجراؤها قبل الإقفال النهائي

لحسابات السنة المالية المنتهية وإستخراج الحساب الختامي في المستويين الأول والثاني :

أ- الشيكات التي لم يتم صرفها من البنك حتى نهاية السنة المالية ، يجب تحديد وحصر جميع الشيكات التي تم سحبها وقيدها على حساب استخدامات الموازنة العامة ولم ترد في كشوف الحساب الصادرة عن البنك والخاصة بالجهة المعنية والتأكد بشكل قطعي من عدم صرف هذه الشيكات ، كما يجب حصر الشيكات المعادة من البنك دون أن تصرف لأي سبب من الأسباب ومن ثم إجراء القيد المحاسبي التالي:-

من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / البنك ( حسب الأحوال )

إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / الاستخدامات

(الباب / الفصل / البند / النوع)

ب- المبالغ المتعلقة بمرتجع الاجور التي لم تصرف لأصحابها خلال السنة المالية والتي سبق وأن تم خصمها وقيدها على حسابات استخدامات الموازنة العامة للسنة المالية وتم توريدها إلى حساب البنك / أمانات . ترحل مبالغها التي في حساب البنك أمانات إلى السنة المالية التالية .

ج- المبالغ التي تم خصمها وقيدها على حساب المبالغ المدفوعة مقدماً ، السلف المؤقتة، سلف حسابات جارية ، الإعتمادات المستندية ، التحويلات النقدية للخارج، ولم يتم تقديم المستندات الثبوتية اللازمة لتسويتها حتى نهاية السنة المالية ، يتم حصرها وتحديد قيدها على حساب استخدامات الموازنة وحساب المبالغ الدائنة تحت التسوية وذلك من خلال القيود المحاسبية التالية :-

من حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / الاستخدامات ( باب / فصل / بند / نوع )

إلى حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ / المبالغ الدائنة تحت التسوية

( عن الدفع المقدمة ، والسلف المؤقتة ، وسلف الحسابات الجارية، الإعتمادات المستندية والتحويلات النقدية للخارج التي لم يقدم بها مستندات حتى نهاية السنة المالية ) .

أما إذا كانت تلك المبالغ تم صرفها من البنك حسابات جارية فإن القيد يكون :-

من حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ/الحسابات الجارية

إلى حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ/المبالغ الدائنة تحت التسوية

د - قيد الإقفال النهائي للاستخدامات:

أ- السلطة المركزية :





يتم الإقفال في نهاية السنة المالية للاستخدامات الفعلية خلال السنة المالية بعد إثبات كافة التسويات اللازمة ويكون قيد الإقفال على النحو التالي :-

من حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ / الدائنين ( مالية )

إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / الاستخدامات ( باب / فصل / بند / نوع )

٢- السلطة المحلية :

يتم إقفال استخدامات السلطة المحلية كالآتي :-

أ - بمقدار النفقات التشغيلية المحلية / الثلاثة

الابواب الاولى من الاستخدامات :-

تقفل هذه الاستخدامات في حـ / الدائنين ( مالية

( وبموجب القيد المحاسبي الآتي :-

من حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ / الدائنين ( مالية )

إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / الاستخدامات

( باب / فصل / بند / نوع )

ب- بمقدار إكتساب الأصول غير المالية المحلية :-

تقفل هذه الاستخدامات في حـ / الدائنين (

سلطة محلية ) وبموجب القيد المحاسبي الآتي :-

من حـ/الحسابات المساعدة الدائنة

حـ / الدائنين ( السلطة المحلية )

إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / الاستخدامات

( باب / فصل / بند / نوع )

هـ- قيد الإقفال النهائي للموارد :-

١- السلطة المركزية :-

ويتم الإقفال نهاية السنة المالية بالموارد

المحصلة فعلاً خلال السنة المالية بعد إثبات

كافة التسويات اللازمة ويكون قيد الإقفال على

النحو التالي :-

من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / الموارد ( باب / فصل / بند / نوع )

إلى حـ/الحسابات المساعدة المدينة

حـ / المدينين ( مالية )

٢- السلطة المحلية :

أ - إقفال الموارد المحلية بدون الدعم

المركزي الجاري في حـ / المدينين (سلطة

محلية ) وبموجب القيد الآتي :-

من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / الموارد ( المحلية ) بدون الدعم المركزي

الجاري

( باب / فصل / بند / نوع )

إلى حـ/الحسابات المساعدة المدينة

حـ / المدينين (سلطة محلية )

ب - إقفال الموارد بمقدار الدعم المركزي

الجاري في حـ / المدينين ( مالية ) وبموجب

القيد الآتي :-

من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / الموارد

( باب / فصل / بند / نوع )

دعم مركزي جاري بمقدار الاستخدامات من

النفقات التشغيلية الفعلية .

إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / المدينين ( مالية )

الإجراءات الواجب إتباعها في المستوى الثاني

( أجهزة السلطة المركزية ومكاتب المالية

بالمحافظات والوحدات الحكومية الأخرى ) :

يقوم النظام المحاسبي في المستوى الثاني

لأجهزة السلطة المركزية والوحدات الحكومية

الأخرى بإستقبال وإستلام جميع المواقف

المالية للفروع التابعة لها التي لا تتبع السلطة

المحلية في مختلف المحافظات وترحيلها إلى

الحسابات المعنية المحتفظ لديها ، كما يقوم

النظام المحاسبي في المستوى الثاني لمكاتب

المالية بالمحافظات بإستقبال وإستلام جميع

المواقف المالية لكافة الأجهزة التنفيذية وعلى

مستوى الوحدة الإدارية بالمحافظة التي تتبع

السلطة المحلية ومن ثم إستخراج الموقف

المالي الإجمالي ، أولاً بأول وبشكل مستمر حتى

نهاية العام المالي ويتضمن الموقف المالي لهذه

الجهات :

-الموارد الفعلية لأجهزة السلطة المركزية

والموارد الفعلية للوحدات الإدارية ( محلية-

مشاركة - العامة المشتركة )

- الاستخدامات الفعلية لأجهزة السلطة

المركزية والاستخدامات الفعلية للوحدات

الإدارية .

- حساب البنك موارد / البنك موارد ( محلية -

مشاركة - عامة مشاركة )

- حساب البنك استخدامات / البنك ( نفقات

تشغيلية محلية - إكتساب أصول غير مالية

محلية).

- الحسابات المساعدة .

- الحسابات الانتقالية .

- الحسابات النظامية .

- الحسابات الرقابية الإحصائية .

## الباب الخامس

### الفصل الثاني

#### إقفال الحسابات في المستوى الثالث (وزارة

#### المالية /المركز الرئيسي)

أولاً : الإجراءات الواجب إتباعها في المستوى

الثالث : ( الوزارة /المركز الرئيسي):

يتولى النظام المحاسبي إستقبال وإستلام

جميع المواقف المالية من جميع جهات السلطة

المركزية والسلطة المحلية وترحيل حساباتها

إلى الحسابات المعنية والمحتفظ بها لديها

وبشكل مستمر حتى نهاية العام المالي حيث يتم

ما يلي :-

- ترحل حسابات الموارد الفعلية الخاصة بجهات

السلطة المركزية ، باب ، فصل ، بند ، نوع ، إلى



حساب الموارد العامة لدى الوزارة / المركز الرئيسي ، باب ، فصل ، بند ، نوع .

- ترحل حسابات الاستخدامات الفعلية الخاصة بجهات السلطة المركزية كما ترحل الاستخدامات الفعلية لجهات السلطة المحلية والخاصة بالنفقات التشغيلية / الثلاثة الابواب الاولى من الاستخدامات من خلال مكاتب المالية بالمحافظات باب ، فصل ، بند ، نوع ، إلى حساب الاستخدامات العامة لدى الوزارة / المركز الرئيس باب ، فصل ، بند ، نوع .

- ترحل الحسابات المساعدة المدينة والدائنة والحسابات الأنتقالية المختصة إلى الحسابات الخاصة بها لدى الوزارة ( المركز الرئيسي ) .

- ترحل حسابات البنك موارد ، الخاصة بالجهات المركزية إلى حساب البنك / موارد عامة لدى الوزارة / المركز الرئيسي .

- ترحل حسابات البنك عن الاستخدامات الخاصة بالجهات المركزية وحسابات البنك نفقات تشغيلية محلية الخاصة بجهات السلطة المحلية من خلال مكاتب المالية إلى حساب البنك استخدامات عامة لدى الوزارة / المركز الرئيسي .

- ترحل الحسابات النظامية والرقابية الإحصائية إلى الحسابات الخاصة بها لدى الوزارة / المركز الرئيسي وأهمها إكتساب أصول غير مالية محلية ، إضافة إلى المنح ، القروض ، من الداخل والخارج ، الإقراض الحكومي ... الخ .

وبالتالي يتولى النظام المحاسبي إستخراج الموقف المالي الموحد الذي يمثل الحساب الختامي للدولة للحسابات التالية :-

١- حساب الموارد العامة ، الذي يمثل الموارد الفعلية المحصلة حتى نهاية السنة المالية من قبل جميع جهات السلطة المركزية وفروعها التي لا تتبع السلطة المحلية وأجهزة السلطة المحلية وعلى مستوى / الباب ، الفصل ، البند ، النوع .

٢- حسابات الاستخدامات العامة ، الذي يمثل الاستخدامات العامة المصروفة حتى نهاية السنة المالية من قبل جميع أجهزة السلطة المركزية وفروعها التي لا تتبع السلطة المحلية والنفقات التشغيلية لأجهزة السلطة المحلية وعلى مستوى / الباب ، الفصل ، البند ، النوع .

٣- حساب الحكومة العام ، يتم إقفال كل من حساب الموارد العامة وحساب الاستخدامات العامة لأجهزة المركزية والنفقات التشغيلية المحلية الفعلية للسلطة المحلية بجانبه في هذا الحساب الذي يظهر ويبين الوضع المالي للدولة من حيث تحقيق العجز أو الفائض .

٤- حساب السلطة المحلية عام ، يتم إقفال كل من الموارد المحلية ( باب ، فصل ، بند ، نوع ) والاستخدامات المحلية لإكتساب أصول غير مالية محلية لبيان الوضع المالي للوحدة

الإدارية (الفائض المرحل) .

٥- حساب البنك موارد عامة ، يمثل قيمة مبالغ الموارد الموردة والمودعة في الحساب لدى البنك من قبل جميع أجهزة السلطة المركزية وما يتبعها من الفروع ولا يتبع السلطة المحلية .

٦- حساب البنك استخدامات عامة ، ويمثل قيمة مبالغ الاستخدامات المصروفة من الحساب لدى البنك من قبل جميع أجهزة السلطة المركزية وما يتبعها من الفروع التي لا تتبع أجهزة السلطة المحلية وكذا البنك نفقات تشغيلية لأجهزة السلطة المحلية .

٧- حساب البنك سلطة محلية عام يتم إقفال كل من حساب البنك موارد محلية وحساب البنك إكتساب أصول غير مالية لبيان مدى السيولة المتوفرة للوحدة الإدارية لدى البنك .

٨- حساب البنك عام ، يتم إقفال كل من حساب البنك موارد عامة وحساب البنك استخدامات عامة ، لأجهزة السلطة المركزية والبنك نفقات تشغيلية محلية عامة للسلطة المحلية في هذا الحساب الذي يبين مدى السيولة المتوفرة للدولة لدى البنك .

٩- أرصدة الحسابات المساعدة ( المدينة والدائنة ) .

١٠- أرصدة الحسابات الأنتقالية .

١٠- أرصدة الحسابات النظامية .

١١- أرصدة الحسابات الرقابية الإحصائية .

**ثانياً : القيود المحاسبية الخاصة بالسلطة المحلية :**

١- حساب السلطة المحلية عام :

الموارد:-

من حـ/ الحسابات المساعدة المدينة

حـ / المدينين (سلطة محلية)

إلى حـ/ الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / الموارد المحلية العامة

إثبات جملة الموارد الفعلية للسلطة المحلية

من حـ/ الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / الموارد المحلية العامة

إلى حـ/ الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / السلطة المحلية عام

إقفال جملة الموارد الفعلية للسلطة المحلية

بحساب الوحدة الإدارية العام

الاستخدامات:-

من حـ/ الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / إكتساب أصول غير مالية محلية عامة

إلى حـ/ الحسابات المساعدة الدائنة

حـ / الدائنين ( سلطة محلية )

إثبات جملة الاستخدامات لإكتساب الأصول غير المالية المحلية

من حـ/ الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / السلطة المحلية العام

إلى حـ/ الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / إكتساب أصول غير مالية محلية عامة



**الاستخدامات العامة:**

أ - إثبات جملة الاستخدامات العامة للدولة المنصرفة حتى نهاية الفترة المعد عنها :  
 من حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / الاستخدامات العامة  
 إلى حـ/الحسابات المساعدة المدينة  
 حـ / الدائنين ( مالية )  
 (جملة الاستخدامات المنصرفة حتى نهاية الفترة المعد عنها الحساب )  
 ب- عند إقفال جملة الاستخدامات العامة في حساب الحكومة العام :  
 من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة  
 حـ / الحكومة العام  
 إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / الاستخدامات العامة  
 ٢- القيود المحاسبية الخاصة بحساب البنك عام :

البنك موارد عامة:

أ - إثبات جملة الموارد العامة الموردة إلى البنك حتى نهاية الفترة المعد عنها الحساب :  
 من حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / البنك موارد عامة  
 إلى حـ/الحسابات المساعدة المدينة  
 حـ / المدينين ( مالية )  
 ب- عند إقفال جملة المبالغ الموردة إلى البنك عام (موارد ) في حساب البنك عام :  
 من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة  
 حـ / البنك عام  
 إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / البنك موارد عامة  
 البنك استخدامات عامة :-

أ - إثبات جملة الاستخدامات العامة المنصرفة من البنك حتى نهاية الفترة المعد عنها الحساب:  
 من حـ/الحسابات المساعدة الدائنة  
 حـ / الدائنين ( مالية )  
 إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / البنك استخدامات عامة  
 ب- إقفال جملة الاستخدامات العامة - للدولة - والمنصرفة من البنك في حساب البنك عام :  
 من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة  
 حـ / البنك استخدامات عامة  
 إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / البنك عام  
 وبذلك يبين رصيد حساب البنك عام - مدى السيولة المتوفرة للدولة لدى البنك المركزي.

ومما هو جدير بالإشارة: فإن رصيد حساب الحكومة العام يجب أن يتساوى مع رصيد حساب البنك عام عند توريد كافة الموارد المحصلة إلى البنك، وعدم وجود أرصدة نقدية لدى أمناء الخزائن في مختلف وحدات الموازنة (في السلطة المركزية).

إقفال جملة الاستخدامات الفعلية إكتساب اصول غير مالية محلية بحساب السلطة المحلية عام

٢- حساب البنك سلطة محلية عام:

البنك عام موارد محلية:

من حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / البنك موارد محلية عامة  
 إلى حـ/الحسابات المساعدة المدينة  
 حـ / المدينين (سلطة محلية)  
 إثبات جملة المبالغ الفعلية المحلية الموردة إلى البنك موارد سلطة محلية  
 من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة  
 حـ / البنك سلطة محلية عام  
 إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة  
 حـ / البنك موارد محلية عامة  
 إقفال جملة الموارد المحلية بحساب البنك سلطة محلية عام

البنك إكتساب اصول غير مالية محلية:

من حـ/الحسابات المساعدة الدائنة  
 حـ / الدائنين ( سلطة محلية )  
 إلى حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة  
 حـ/البنك إكتساب اصول غير مالية محلية عامة

إثبات جملة الاستخدامات الفعلية لإكتساب اصول غير مالية محلية عامة  
 من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة  
 حـ / البنك إكتساب اصول غير مالية محلية عامة

إلى حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / البنك سلطة محلية عام

إقفال حساب البنك إكتساب اصول غير مالية محلية عامة و المنصرفة من البنك بحساب البنك سلطة محلية عام

**ثالثاً: القيود المحاسبية في المستوى الثالث )**  
**الوزارة / المركز الرئيسي ) :**

١- القيود المحاسبية الخاصة بحساب الحكومة العام:

**الموارد العامة :**

أ - إثبات جملة الموارد العامة للدولة - المحصلة حتى نهاية الفترة المعد عنها الحساب:  
 من حـ/الحسابات المساعدة المدينة  
 حـ / المدينين ( مالية )  
 إلى حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة  
 حـ / الموارد العامة

( قيمة الموارد العامة المحصلة حتى نهاية الفترة المعد عنها الحساب )

ب- عند إقفال جملة الموارد العامة في حساب الحكومة العام :

من حـ/الحسابات الرئيسية الدائنة

حـ / الموارد العامة

إلى حـ/الحسابات الرئيسية المدينة

حـ / الحكومة العام





# قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (96) لسنة 2010م بشأن تشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للسنة المالية 2011م

## رئيس مجلس الوزراء :-

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلهما.
- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والمالية وتعديلاته .
- وعلى القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٧م بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها وتعديلاته .
- وبناء على عرض وزير المالية .

## قرر

### مادة (1)

تشكل لجنة عليا للموازنات العامة (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية ٢٠١١م على النحو التالي:-

- ١ - رئيس مجلس الوزراء رئيساً
- ٢ - نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية عضواً
- ٣ - نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عضواً
- ٤ - نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية عضواً
- ٥ - وزير المالية عضواً
- ٦ - وزير الخدمة المدنية والتأمينات عضواً
- ٧ - وزير النفط والمعادن عضواً
- ٨ - وزير الصناعة والتجارة عضواً
- ٩ - محافظ البنك المركزي اليمني عضواً
- ١٠ - نائب وزير المالية عضواً
- ١١ - نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات عضواً
- ١٢ - أمين عام رئاسة الوزراء عضواً
- ١٣ - وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة عضواً
- ١٤ - وكيل وزارة المالية لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة عضواً
- ١٥ - وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية عضواً

### مادة (2):

#### تختص اللجنة العليا للموازنات العامة بما يلي :-

- أولاً : دراسة ومناقشة وإقرار الإطار العام للموازنات العامة وكذا السقوف التأشيرية المتوقعة على مستوى وحدات السلطة المركزية والمحلية للسنة المالية ٢٠١١م وكذا لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣م في ضوء تقييمها للمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي ( الناتج المحلي الإجمالي ، ميزان المدفوعات ، العرض النقدي التضخم ... وغيرها ) والتوقعات المتعلقة بها للسنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣م وفي ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة وبما يتفق مع مايلي :-
- ١ - خطة التنمية والتخفيف من الفقر.
- ٢ - برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري .
- ٣ - الموارد المالية المتاحة من كافة المصادر المحلية والخارجية .

المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة  
وبرنامج التوظيفات الاستثمارية و خطة  
القوى الوظيفية والمحددة بمشاريع  
تقديرات موازاناتها للسنة العامة المالية  
٢٠١١ م .

#### مادة (3):

عرض ما تتوصل إليه اللجنة على مجلس  
الوزراء مشفوعاً برأيها حول مشروعات  
الموازانات العامة للموافقة عليها واستكمال  
الإجراءات الدستورية للمصادقة عليها .

#### مادة (4):

يحق للجنة العليا للموازانات العامة أن  
تستدعي وزير أو رئيس أي وحدة للاشتراك  
مع اللجنة في مناقشة مشروع موازنة  
الوحدة التي يشرف عليها كما يحق لها أن  
تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة للمساعدة  
في أعمال اللجنة .

#### مادة (5):

تعين اللجنة العليا للموازانات العامة  
سكرتارية لها من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا  
يزيد عن خمسة أشخاص من بين أعضائها أو  
من خارجها لتتولى أعمال سكرتارية اللجنة.

#### مادة (6):

يصدر وزير المالية قراراً بتشكيل  
لجنة فنية للموازانات لدراسة ومناقشة  
ومراجعة مشاريع الموازنات المقدمة من  
كافة الأجهزة الإدارية للدولة والوحدات  
الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة  
والصناديق الخاصة وإعداد مشاريع  
الموازانات في صورتها النهائية في ضوء  
الإطار العام والسقوف التأشيرية المقررة من  
قبل اللجنة العليا للموازانات العامة والأسس  
والتعليمات بشأن إعداد مشاريع الموازنة  
المحددة في الكتاب الدوري الصادر عن  
وزير المالية .

#### مادة (7):

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر  
في الجريدة الرسمية.  
صدر برئاسة مجلس الوزراء  
بتاريخ ١١ / ١٤٣١ هـ  
الموافق ١٣ / ٣ / ٢٠١٠ م

د.علي محمد مجور  
رئيس مجلس الوزراء

نعمان طاهر الصهبي  
وزير المالية

- ٤- الالتزامات المالية القائمة .
- ٥- التقلبات السعرية في الأسواق العالمية .

ثانياً : وضع الأسس العامة لإعداد مشاريع الموازنات  
التالية في ضوء الإطار العام للموازانات العامة  
والسقوف التأشيرية .

- ١- الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ م  
وكذا لعامي ٢٠١٢، ٢٠١٣ متضمنة موازنات:  
أ - وحدات السلطة المركزية .  
ب- وحدات السلطة المحلية .

وعلى أن تشمل هذه الموازنة تقديرات كافة  
الموارد المالية المتاحة محلياً وخارجياً  
مع تحديد الحد الأعلى لسقوف أبواب  
الاستخدامات العامة في ضوء هذه الموارد  
وذلك على مستوى الدولة (وحدات السلطة  
المركزية ووحدات السلطة المحلية) .

- ٢- موازنات الوحدات الاقتصادية (عام  
ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة  
والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة  
للسنة المالية ٢٠١١ م شاملة كافة الموارد  
المالية المحلية والخارجية وأوجه إنفاقها  
الجاري والرأسمالي

- ٣- برنامج التوظيفات الاستثمارية شاملاً كافة  
المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها  
المحلية والخارجية لقطاع الحكومة  
للسنوات المالية ٢٠١١، ٢٠١٢ و ٢٠١٣ م  
وللقطاعين العام والمختلط والوحدات ذات  
الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق  
الخاصة للسنة المالية ٢٠١١ م .

- ٤- خطة القوى الوظيفية للدولة موزعة على :  
أ- وحدات السلطة المركزية ووحدات  
السلطة المحلية للسنوات المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢  
و ٢٠١٣ م .

- ب- الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط)  
للسنة المالية ٢٠١١ م .

- ج- الوحدات المستقلة والملحقة للسنة  
المالية ٢٠١١ م .

ثالثاً : الدراسة والمناقشة للاتي في ضوء الدراسات  
التي تقوم بها وزارة المالية. والسقوف  
التأشيرية : -

- ١- مشاريع التقديرات للسنوات المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢  
و ٢٠١٣ م الخاصة بالموازنة العامة للدولة  
وموازنات وحدات السلطتين المركزية  
والمحلية، برنامج التوظيفات الاستثمارية  
و خطة القوى الوظيفية لهذه الوحدات  
والمحددة بمشاريع تقديرات موازاناتها لهذه  
السنوات .

- ٢- مشاريع التقديرات للسنة المالية ٢٠١١ م  
والخاصة بموازنات الوحدات الاقتصادية  
(عام ومختلط) وموازنات الوحدات

# اقتصاد المعرفة

## تكنولوجيا المعلومات والتعريب \*

يتجه العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير، والذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع الهامة جداً، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو اقتصاد المعرفة ، وتأخذ مسألة التعريب بعداً أكبر من السابق إذ أصبحت مرتبطة بالاقتصاد والتنمية أكثر من أي وقت مضى، والتعريب في تكنولوجيا المعلومات يقدم فرصاً اقتصادية هامة للوطن العربي، كما أن الإخفاق فيه محفوف بالمخاطر الأمنية والثقافية والاقتصادية، إن الإجراءات اللازمة لنجاح عملية التعريب في تكنولوجيا المعلومات في متناول اليد وقابلة للتنفيذ.

الحلقة الثانية والاختيرة





## 6. التعريب والمعرفة

وقت مضى . وتشتمل جهود التعريب فيما تشتمل على الأمور التالية :

- وضع المصطلح العلمي وتوحيده ونشره .
- الاهتمام بتقييس استعمال اللغة العربية في المعلوماتية والاتصالات .
- الإسراع في تكوين قواعد المعلومات باللغة العربية في مختلف المجالات ووضعها على الشبكات الحاسوبية ومنها الانترنت .
- الاهتمام بالترجمة العلمية من اللغات العالمية وخاصة الانكليزية الى اللغة العربية .
- الاهتمام الجاد بتعليم العلوم باللغة العربية في المدارس والجامعات على مدار الوطن العربي مع الاهتمام في الوقت ذاته بتعليم اللغات الأجنبية وإتقانها وخاصة الإنكليزية .
- دعم البحوث القائمة واللازمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات .

كما رأينا ، تتجه المعلومات المرمزة لتصبح من ركائز الاقتصاد الأساسية ، والتعامل مع المعلومات يتطلب التعامل مع اللغات، وتوفر المعلومات في اللغة الأم يسهل هذا التعامل . إن توليد ونقل ونشر واستثمار المعلومات يتطلب معرفة اللغة الإنكليزية التي تتوفر فيها القدر الأكبر من المعرفة حالياً ، كما أن توسيع انتشار المعرفة واستثمارها لدى كافة طبقات الأمة يتطلب التعريب .

أي أن التعريب هام خاصة في مجالي نشر واستعمال المعلومات أكثر منه في مجالي توليد ونقل المعلومات .

إن تعريب المعرفة اللازمة للأمة إضافة الى التمكن من اللغات الأجنبية وخاصة الانكليزية أصبح من ضرورات التنمية أكثر من أي

أ - فني وضع المصطلح العلمي وتوحيد تقدم تكنولوجيا المعلومات الآن فرصا جديدة لتسهيل جهود توحيد المصطلح ونشره فوضع المعاجم على شبكة الانترنت مثلا سيساعد في نشر وتوحيد المصطلح ، كما أن توفر النشر الإلكتروني باستعمال الأقراص المدمجة -CD (ROM)) سيجعل تكلفة انتشار المصطلح أقل مما هي عليه الآن .

و أن توحيد السوق العربية للكتاب وتسهيل انتقاله في الوطن العربي سيقول من تكلفة النشر ويساعد في توحيد المصطلح . يضاف إلى هذا كله طبعاً جهود مؤسسات وضع المصطلح في العالم العربي ومؤسسات التوثيق والمكتبات والنادي العربي للمعلومات وأمثلة. ب - أما الاهتمام بتقييس استعمال اللغة العربية في المعلوماتية والاستعمالات فيساعد في عملية التعريب وتوحيد استعمال النظم المعلوماتية على مدار الوطن العربي . على سبيل المثال لابد من تقييس استعمال الرموز الخاصة بإدخال اللغة العربية في قواعد المعطيات وعلى شبكات الاتصال وفي البريد الإلكتروني وفي مواقع الانترنت وغيرها . إن غياب التقييس هذا سيضعف من انتشار اللغة العربية وجعلها لغة غنية معلوماتيا ولغة تجاري اقتصاد المعرفة ، كما سيزيد من تكاليف النظم المعلوماتية العربية بشتى أشكالها بسبب تشتت السوق العربية المعلوماتية لعدة أسواق صغيرة تجعل تكلفة تطوير النظم عالية وغير مناسبة لكل الوطن العربي لاختلاف التقييس من دولة عربية لأخرى .

ج- يؤدي الإسراع في تكوين قواعد المعلومات العربية في كل المجالات ووضعها في متناول المواطن العربي إلى انتشار واستثمار المعلومات وهو أحد دعائم اقتصاد المعرفة، إن وجود شبكات وحواسيب في الوطن العربي غير كاف لدخول الوطن العربي عصر المعلومات لأن وجود الشبكات الحاسوبية دون وجود قواعد معلومات عليها غير مفيد. كما أن وجود قواعد المعلومات باللغة العربية وتعريب قواعد المعلومات العلمية والتكنولوجية سيسرع في انتشار واستعمال المعرفة وبالتالي الدخول في اقتصاد المعرفة. إن قواعد المعلومات تشمل القواعد العلمية والتكنولوجية والطبية والحقوقية والثقافية والزراعية والتجارية وغيرها وعلى كل المؤسسات العامة والخاصة الإسراع في وضع قواعد معلومات تخص ما لديها بهدف نشرها واستثمارها.

د- الاهتمام بالترجمة من وإلى اللغة العربية وكذلك الترجمة الآلية أو الترجمة باستعمال الحاسوب، كلها من الأمور التي ستساعد في جهود التعريب وبالتالي في عملية نقل المعرفة وهي إحدى العناصر الأربعة اللازمة للوطن العربي في مجال المعرفة أي التوليد والنقل والنشر والاستثمار.

هـ - تعليم العلوم باللغة العربية مع إتقان لغة أجنبية في نفس الوقت مطلب هام من لوازم دخول الوطن العربي عصر المعلومات ، وقد أثبتت بعض الدراسات أن دراسة العلوم باللغة الأم مع إتقان لغة أجنبية أكثر جدوى من دراستها بلغة أجنبية ، وعلى العالم العربي معالجة هذه المسألة بجدية أكبر من الحالية. و- دعم البحوث القائمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات ، مثل بحوث معالجة اللغات الطبيعية Natural language processing ، وبحوث فرز وتصنيف المعلومات العربية وفهرستها آليا وبحوث تحليل النصوص العربية ، وتركيب الكلام وتعرف الكلام، والبحوث الحاسوبية في المجالات المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية ، وبحوث هندسة التعريب ، والترجمة الآلية.

## 7. الخاتمة والتوجهات

إن استفادة العالم العربي من الفرص التي ستييحها اقتصاد المعرفة، وأخذ حصته فيه، وتجنب مخاطر عدم مواءمته مع التحديات التي سيأتي بها هاذ الاقتصاد ، وكل هذا يتطلب من العالم العربي التحرك لتفعيل دور مؤسسات العلم والتكنولوجيا لديه لتأدية وظيفتها في المجالات الأربعة للتعامل مع المعرفة أي .

أ- توليد المعرفة: وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات ، وهذا يتطلب قيام الدول العربية برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.

ب- نقل المعرفة : وذلك من قبل الشركات المتقدمة ، وكذلك مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وكذلك عن طريق البعثات للاختصاصات المختلفة بقصد نقل المعرفة وتوطينها ، يضاف إلى ذلك جهود التعاون الإقليمي والدولي بهذا القصد.

ج- أما نشر المعرفة: فيكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة ، وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها ، وتوسيع استثمار شبكات الحواسيب ومنها الانترنت وتشجيع إنتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة وبالعكس .

د- استثمار المعرفة: وهي من أهم الوظائف التي يجب الاعتناء بها وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل المؤسسات التكنولوجية ومثل المخابر الهندسية والهندسة العكسية ومثل دعم براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الإجراءات.

\* د. محمد مرياتي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الأسكوا - بيروت



## شموخ العلم الوطني في عيد الوحدة

مع حدث يتناسب وعظمة الاحتفال  
الأجمل والأروع والأبهى بالوحدة اليمنية  
في عيدها العشرين، ازدانت مدن وقرى  
اليمن بالعلم الوطني بألوانه الثلاثة  
الزاهية الأبيض الأحمر والأسود.

فقد ارتفع العلم الوطني على "السارية"  
يرفرف عالياً خفاقاً في السماء وبدا  
شامخاً فوق المباني والمنشآت العامة  
والخاصة .. وعموم المنازل والمدارس  
والجامعات .. وعلى أعمدة الكهرباء في  
الشوارع والطرق وكان أكثر بروزاً  
في مقدمة السيارات والحافلات والدرجات  
النارية.. ويظهر العلم منقوشاً على صدر  
الجبال الشامخة وارتفع بحجم أكبر

فوق جبال

شمسان وعيبان ونقم وصبر.

كما يزين العلم الوطني عقول وقلوب  
طلاب وطالبات المدارس. وغيرهم من  
الصغار والكبار.. في مظهر حضاري يعبر  
عن اعتزاز اليمنيين بوحدتهم ووطنهم..  
وتضحيات أجيال متعاقبة من ابناءهم  
وأجدادهم الذين ناضلوا منذ ثلاثينيات  
القرن الماضي .. من اجل الوحدة التي هي  
عزتنا.



يقدمها:  
وحي عند الحليم

## في الاحتفال بيوم البيئة العالمي

### اليمن تشارك العالم في الحفاظ على الثروات الطبيعية من الانقراض

باعتبار أن عام ٢٠١٠ هو عام التنوع  
البيولوجي ولهذا جاء ذاك الشعار  
لكي يلتفت انتباه الحكومات والشعوب  
والمنظمات إلى أن الكوكب يزخر بالثروات  
الطبيعية ويجب الحفاظ عليها من اجل  
الأجيال القادمة التي لها الحق في التمتع  
والاستفادة من هذا التنوع الذي اقترضناه  
منها .. ويجب أن نحافظ عليه من التدهور  
والانقراض.

تحت شعار (أنواع كثيرة .. كوكب واحد  
مستقبل واحد ) تشارك اليمن احتفال  
العالم باليوم العالمي للبيئة الذي يصادف  
الخامس من يونيو من كل عام تخليداً  
لذكرى انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة  
يهتم بالبيئة البشرية، وذلك في مدينة  
استكهولم عاصمة السويد ١٩٧٢.  
ويركز الاحتفال هذا العام على قضية  
حماية التنوع البيولوجي في العالم

## وصية

### حكيم لابنه

أوصى حكيم ابنه  
فقال: يا بني لا تطلب  
الحوائج إلى غير أهلها  
، ولا تطلبها في غير  
حينها ولا تطلب من  
لست له مستحقاً فإنك  
إن فعلت ذلك كنت  
حقيقاً بالحرمان.

## 5 مليارات يورو تجري في المونديال

### لعبة الأرقام في كرة العالم

اعتباراً من الحادي عشر من يونيو الحالي وحتى الحادي  
عشر من يوليو ٢٠١٠ تتجه أنظار العالم إلى جنوب إفريقيا  
في وطن المناضل العظيم ورجل المحبة والسلام.. نالسون  
مانديلا.. لتتابع بشغف مونديال كأس العالم لكرة القدم  
بمشاركة (٣٢) منتخباً من القارات الأربع من بينهم المنتخب  
الجزائري الممثل العربي الوحيد في هذه البطولة ال ١٩ التي  
تجري في القارة السمراء لأول مرة في تاريخ المونديال  
منذ بدايته عام ١٩٣٠م ، وفازت بها أورغواي الدولة المضيضة  
بعد تغلبها في المباراة النهائية على الأرجنتين.  
التقارير الاقتصادية العالمية تكشف لنا العديد من  
الحقائق المتصلة بالبطولة ١٩ لكأس العالم منها:  
٣٢ منتخباً يتصارعون على بطولة كأس العالم في ٦٤ مباراة  
تجري في تسع مدن وعشرة ملاعب لثمان مجموعات وصلوا  
إلى البطولة بعد مجهود طويل وشاق.





## ثلاث القرآن



عن أبي الدرداء - رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلاث القرآن؟ وكيف يقرأ ثلاث القرآن؟"

قال: "قل هو الله أحد" تعادل ثلاث القرآن.

## الف حسنة في اليوم

عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه قال: كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أيعجز أحدكم أن يكسب في كل يوم ألف حسنة؟

فسأله سائل من جلسائه: كيف يكسب ألف حسنة؟ قال: يسبح مائة تسبيحة، فيكتب له ألف حسنة أو يحط عنه ألف خطيئة.

## عظماء ولكن ظرفاء

■ إن فقد الأحرار تُفقد الحرية ، ويجبر الاستبداد ، وأن هذين هما الأجل في كل بلاء .. الداء من الرقاب للسلاسل والدواء الشموخ عن الذل.

(عبدا لرحمن الكواكبي)

■ ما أكثر القيود التي تربط الإنسان بالدنيا ولكن أعجبها جميعاً قيد الأمل.

(طاغور)

■ من يأبى اليوم قبول النصيحة التي لا تكلفه شيئاً فسوف يضطر في الغد إلى شراء الأسف بأغلى الأسعار.

(أفلاطون)

## طرائف من التراث



وقف أمير بباب طحان فنظر إلى حمار له يدور الرحي وفي عنقه جلجل فقال الطحان: لم جعلت الجلجل في عنق الحمار؟

قال: ربما تدركه سامة أو نعاس فإذا لم اسمع صوت الجلجل علمت أنه واقف فصحت به.. قال الأمير:

أرأيت أن وقف وحرك رأسه بالجلجل . قال الطحان:

ومن لي بحمار يكذب له مثل عقل الأمير.



■ ■ ■ ■  
حضر إعرابي إلى مائدة أحد الخلفاء، فقدم جدياً مشوياً فجعل الإعرابي يسرع في أكله فقال له الخليفة: أراك تأكله بحقد و غضب كأن أمه نطحتك؟ فقال: أراك تشفق عليه كأن أمه أرضعتك؟

■ ■ ■ ■  
ودخل طفيلي على قوم يأكلون فقال: - ماذا تأكلون؟ فقالوا لإبعاده: سُمّاً. فأدخل يده .. وقال: " الحياة حرام بعدكم ."

أكثر من خمسة مليار يورو وفقاً لأسعار النجوم في بورصات الانتقالات تبلغ قيمة اللاعبين البالغ عددهم (٧٣٦) بواقع ٢٣ لاعب لكل منتخب. وجاء المنتخب الإسباني في الصدارة. وتقدر قيمة لاعبيه بـ ٥٦٥ مليون يورو. يليه البرازيل بـ ٥١٥ مليون يورو. والمنتخب الانجليزي بـ ٤٤٠ مليون. والمنتخب الجزائري. احتل المركز الـ ٢٦ بـ ٢٦٥ مليون بينما احتل المركز الأخير منتخباً نيوزلندا وكوريا الشمالية بـ ١٥ مليون ..

الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" قام بتوفير جوائز البطولة ٤٢٠ مليون دولار أمريكي أي بزيادة نحو ٦٠٪ عن بطولة ٢٠٠٦ في ألمانيا. ويحصل كل فريق قبل البطولة على مليون دولار لتغطية تكاليف الأعداد. وتحصل الفرق التي تخرج من دور الـ ٣٢ على ٨ ملايين دولار ودور الستة عشر ٩ ملايين دولار وربع النهائي ١٨ مليون دولار ونصف النهائي ٢٠ مليون دولار ، والوصيف ٢٤ مليون دولار أما البطل ٣٠ مليون دولار.. فمن سيكون بطل كأس العالم لكرة القدم في العاشر من يوليو هذه هو السؤال ..



## القرفة لعلاج مرض السكر

تشير الدراسات العلمية أن شرب كوبا من القرفة صباح كل يوم ينشط عمل البنكرياس ثلاثة أضعاف مما يجعل مريض السكر يستطيع الاستغناء عن الأنسولين والأدوية مع الوقت كما أن استخدام التوابل في الطعام وخاصة الفلفل الأسود يزيد من فرصة عدم الإصابة بأمراض السرطان بنسبة ٩٠٪ في المائة.

## هل تصدق ..؟

### قمصان كأس العالم مصنوعة من النفايات



سيرتي لاعبو تسعة من المنتخبات المشاركة في جنوب افريقيا "فانلات" مصنوعة من نفايات وجاء في تقرير نشرت ( مجلة الأهرام العربي ) في عددها الصادر يوم الخامس من يونيو ٢٠١٠ . تأكيد شركة (نايكي ) المصنعة للمنتجات الرياضية في العالم بأن كل قميص يستخدم في صناعة ما يصل الى ثماني زجاجات بلاستيكية تم تجميعها من مواقع النفايات في اليابان وتايوان وقد تم استهلاك ١٣ مليون زجاجة بلاستيكية وهي كمية كافية لملئ ٢٩ من ملاعب كرة القدم بالزجاجات .. وهذه القمصان ستبقى على اللاعبين في حالة جفاف وبرودة مقارنة بالملابس السابقة .. وسيرتي منتخب البرازيل وهو أكثر المنتخبات المرشحة للفوز باللقب هذه الفانلات بالإضافة إلى منتخب البرتغال . وهولندا . والولايات المتحدة .

## لا...

- لا.. لحياة بدون تجارب ..
- لا.. لاقتصاد يقوم على العشوائية .. والديون.
- لا.. لتحميل كل فشل على شناعة الحظ.

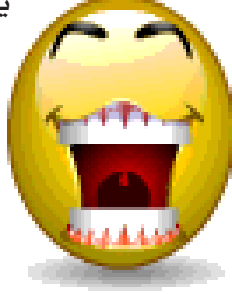
## الغناء ممنوع في الحمام بأمر الرئيس

(( دعا الرئيس هو جو تشايفز الشعب الفنزيولي إلى عدم الإسراف في استخدام المياه أثناء الاستحمام والإغتسال، واعتبر إن ثلاث دقائق مدة كافية تماما لإتمام عملية النظافة، ونصح المواطنين بعدم الاستغراق بالغناء الاستحمام ، وذلك بسبب ما تعانيه الدولة المصدرة للنفط من عجز في إمدادات المياه والكهرباء وذكر الأهرام القاهري ان تشايفز قال خلال اجتماع حكومي مذاع تلفزيونيا - إن بعض الناس يغنون أثناء الاستحمام ويقضون نصف ساعة تحت المياه ... لا يا أحباب ... ثلاث دقائق كافية تماما ... أنا أستغرق ثلاث دقائق ولست نتنا، وأضاف للضاحكين من وزارته، إذا كنتم ستستلقون في الحمام مع الصابون وتستمعون بما يسمى الجاكوزي ... فنحن لسنا في عصر الجاكوزي ))

## ثلاث دقائق للضحك

”اضحك تضحك الدنيا معك.. ابكي تبكي ممارسة الرياضة.

لوحدهك”  
و ليس غريباً أن يكون للضحك يومه العالمي يحتفل به في كل عام على نطاق واسع وكان الطبيب الهندي مادن كاتاريا أول من دعا إلى هذا اليوم عام ١٩٩٨م. التقارير الصحافية الواردة من برلين تشير إلى أن ألمانيا تعتزم بمناسبة هذا اليوم وعدد من الدول بتخصيص ثلاث دقائق للضحك والقهقهة اعتباراً من الساعة الثانية ظهراً بتوقيت وسط أوروبا .. وقد أختار أعضاء الحركة الدولية للضحك شعاراً هو حكمة شعبية تقول ”أن الضحك هو خير دواء..“



يعبر هذا المثل القديم عن أهمية الضحك لصحة الإنسان .. لأن الضحكة المنبعثة من أعماق القلب لها آثار علاجية على صحة الإنسان. ويؤكد الخبراء أن الضحك سواء كان قهقهة أم مجرد إبتسامة يكفي لإدخال السعادة على القلب ويساعد في تخفيف الآلام، والضحك الحقيقي بحسب الخبراء يساعد في تنشيط ٨٠ عضلة في الجسم .. والضحك لمدة دقيقتين في اليوم يعادل تأثير ٢٠ دقيقة من

### لسانك .. حصانك

يحكى أن جحا كان من أكثر ظرفاء العرب حكمة وخفة دم، كان يوصي في كل زمان ومكان بضرورة أن يحافظ المرء على فلتات لسانه..  
وكان يردد في كل مناسبة بان الملاقط سعد.. وأن لسانك حصانك وأنه لولاك يا لساني ما كنت تعبت يا قفايا ومع حرص جحا ضبط الألفاظ واللسان كاد ذات مرة أن يفقد رأسه من تحت رأس لسانه المفلوت - وذلك عندما سأله الطاغية المغولي تيمور لينك قائلاً:  
يا جحا.  
نعم يا مولاي.  
خلفاء بني العباسي أطلقوا على أنفسهم .. المعتمد بالله .. الواثق بالله .. المعتصم بالله. وسأله لينك بعذوبة .. وأنا يا جحا ماذا تسميني؟  
أعوذ بالله!!



### كلمات قالها العلماء

- الجرح الصغير كالعدو الحقيق .. كلاهما خطير.
- أمر الرجل هو المسئول عن كراهية المرأة للمرأة.
- إذا فقدنا الكرامة فلا يمكن أن يطيب لنا شيء بعد ذلك في الحياة.
- مشكلة الإنسان أن يظل عاطفياً في زمن ماتت فيه العواطف والمثاليات.
- الخوف من المستقبل أقل رعباً من طلاء المستقبل بالسواد.
- مع انتهاء الحب تنتهي سيمفونية العمر فالنهاية قبل النهاية هي أسوأ ما تصادف الإنسان في الحياة.

## سر السعادة للمتقاعدين

ثمة معلومة جديدة مفادها بأن الأشخاص المتقاعدين يستمدون سعادتهم من لقاء الأصدقاء.. وخلصت دراسة علمية أجراها د. روبنسون في جامعة جرين وتش البريطانية إلى أن الحياة الاجتماعية المتميزة بالنشاط تتيح للأزواج المتقاعدين الاستمتاع بلقاء أصدقائهم أكثر من تفضية أوقاتهم مع أحفادهم وأن أكثر ما يزعج المتقاعدين هو الشعور بالوحدة لأنه بحاجة إلى التفاعل مع الآخرين في المجتمع.



# حتى نلتقي

## الوحدة.. عيدنا الأكبر

الشوارع والأحياء.. احتفاء بالوحدة على طريقتهم وقبل أن يتم الإعلان عنها رسمياً.

ماكادت عقارب الساعة تقترب من الثانية عشرة ظهر الثلاثاء، حتى قطعت إذاعتا صنعاء وعدن برامجها الاحتفالية مؤقتاً، وجاء صوت المذيع عبر الأثير بنبرة غير مألوفاً، ليزف خبراً ساراً.. ومن تفاصيله:

« تم في تمام الساعة الحادية عشرة والرابع من صباح اليوم (الثلاثاء ٥/٢٢) في أجواء احتفالية مهيبية وعلى أنغام النشيد الوطني - رددى أيتها الدنيا نشيدي - رفع علم الجمهورية اليمنية فوق مبنى رئاسة الجمهورية بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، حيث قام الأخ علي عبد الله صالح رئيس مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية برفع العلم بعد تقبيله وسط هتافات مدوية تعبر عن الوفاء للجمهورية اليمنية والدفاع عنها.. [أنظر: «الثورة» ٢٢ مايو ١٩٩٠م].

هكذا انطلق صوت الجمهورية اليمنية من عدن وسط حشد مهيب من قادة الوحدة ورجال اليمن وأعضاء مجلس النواب والكتاب والصحافيين والشخصيات الاجتماعية والسياسية ومن مختلف الأعمار والأجيال، وبينهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات - رحمه الله -، هتف اليمنيون بصوت واحد «شعب يماني واحد.. وطن يماني واحد».. وترددت أصداه بين السهول والجبال والوديان.. وارتفع علم الوحدة على ربوع اليمن معلناً نهاية «دولتي التجزئة».

وبعد دقائق من إعلان قيام الجمهورية اليمنية.. كانت المآذن في عموم مدن وقري الوطن، ترفع صوت التوحيد الأزلي.. إذناً بفجر جديد أعاد الأرواح إلى الجسد.. وطوح لبيل التشظير إلى الأبد.

وفي تلك اللحظات المهيبة التي امتزجت فيها مشاعر طي صفحة الماضي التشظيري الكئيب، واستكمال مجد الوحدة الأعظم.. تواصل مهرجان الفرح اليماني.. فالناس بعد صلاة الظهر هتفوا بعضهم البعض بالوحدة المباركة وحمدوا الله كثيراً لأنهم عاشوا ليشهدوا يوم الوحدة.. وفي جلسات المقبل، طغى حديث الوحدة على ما عداه.. وتبقى الوحدة عيدنا الأكبر.

كثيرة هي المشاعر والمعاني التي تداعت إلى ذهني، وأنا أتابع ذروة المظاهر الاحتفالية بعيد الوحدة بإكمال عقدين زاهيين للجمهورية اليمنية، وذلك في أروع لوحة بهيجة جرت وقائعها أمام العالم في ميدان الشهداء بمدينة تعز.. في الثاني والعشرين من مايو ٢٠١٠م.

أقول.. كثيرة هي الصور التي تداعت إلى خاطر وأنا أتابع - كغيري - عبر الفضائية اليمنية وعلى الهواء مباشرة صباح ذاك اليوم المجيد.. كيف رسم نحو (٤٠٠) شاب وشابة من أبناء اليمن الجديد لوحة زاهية أمام فخامة الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح وأمام جماهير غفيرة من أبناء الشعب اليمني.. حيث حملت تلك التشكيلات رسالة جديدة إلى العالم سموخ الوحدة.. وقيمها الحضارية.. إنها رسالة إلى الأشقاء والأصدقاء بأن يمن الحضارة والتاريخ والكبرياء.. اليمن التي أهدت إلى الإنسانية منذ فجر التاريخ كل ما هو جديد بالحياة والتقدم والرفي من فنون معمارية وهندسية وكل ما يتصل من قيم شعب تمتد جذور حضارته عبر قرون من التاريخ.

وقد تذكرت وأنا أعيش بين أطراف الثاني والعشرين من مايو ما جرى قبل عشرين سنة من الآن من صور هزت الوجدان.. فمع تباشير فجر جديد ذاك الثلاثاء ٢٧ شوال ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ضبط اليمنيون عقارب الساعة على الثانية عشر ظهراً وخرجوا إلى الساحات المفتوحة في المدن والقرى.. رقصوا.. وغنوا للوحدة.. حتى كبار السن تحرروا من أسر الشيخوخة.. وتقدموا صفوف المسيرات الحاشدة بحيوية غير عادية وسط أهالي الفرح الكبير.

يومها خيل لمن كان يفوس وسط الطوفان البشري في قلب ميدان التحرير وساحة السبعين في عاصمة دولة الوحدة صنعاء، كما في التواهي وكريتير والمعلا والشيخ عثمان، وفي ميدان الشهداء بتعز.. وفي كل أرجاء الوطن من المهرة إلى صعدة، أن أحداً من اليمنيين لم يبق داخل منزله.. حتى الموظفين والعمال لم يتوجهوا - كعادتهم - إلى أعمالهم في المؤسسات والوزارات ومرافق العمل والإنتاج، ولم يذهب الطلاب والطالبات إلى المدارس والجامعات والمعاهد.. نزل الجميع إلى الساحات.. وقد حملوا أعلام الجمهورية اليمنية، وساروا يطوفون بها حول